مارسيل بريلو

علم السياسة

ترجمة

أحمد عباس

تقديم ومراجعة

د. سامح عبد العزيز

الكتاب: علم السياسة

الكاتب: مارسيلو بريلو

ترجمة: أحمد عباس

تقديم ومراجعة: د. سامح عبد العزيز

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

بريلو، مارسيلو

علم السياسة/ مارسيل بريلو، ترجمة: أحمد عباس، تقديم ومراجعة: د. سامح عبد العزيز

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٥٣ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٢ – ٦٦ – ٦٨٢٣ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع: ١١١٣٤ / ٢٠٢٠

علم السياسة

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

مقدمة

كلمة سياسة في اللغة العربية مشتقة من الفعل الماضي الثلاثي ساس، ومعناه عالج الأمر أو صرَّفه ودَبَّره، وهي كلمة تبدو محايدة، لا تنطوي في ذاتها أو في تركيبتها اللغوية على حكم قيمي أو أخلاقي، إلا أنها رغم ذلك توحي بمعاني إيجابية، فعندما يقال عن أمر أنه عولج بطريقة سياسية، فإن المعنى المُوحى به هنا أن أسلوب المعالجة كان سلميًّاً، وهادئاً، وأن المعالجة تمّت بطريقة حكيمة.

والصورة الشائعة في أذهان الناس هي أن السياسة أقرب إلى الفن منها إلى العلم، والغموض المرتبط بتعريف مفهوم "السياسة" لا يقتصر على عامة الناس؛ وإنما يمتد ليشمل الخبراء والمختصين أيضاً، فلا يوجد تعريف واضح ومحدد يمكن أن يلقى إجماعاً من جانب جمهور الباحثين. فالثقة من علماء السياسة لا يزالون مختلفين اختلافاً بيّنا حول تعريف "السياسة" كعلم، ومن ثم حول نوع وطبيعة الموضوعات التي تشكل نطاق الحقل البحثي لهذا العلم.

وهناك من يعرّف علم السياسة بأنه: العلم الذي يبحث في كيفية إدارة شؤون الدولة وأسلوب ممارسة السلطة، وهناك من يرى أنه: العلم الذي يبحث في أوضاع وموازين القوة وكيفية عكس مكونات ومظاهر القوة نفسها

على العلاقات بين الأفراد والفئات الاجتماعية، وهناك من يعرفه على أنه العلم الذي يبحث في كيفية صنع القرارات الجماعية، وهناك من يقترح تعريفه: بأنه ذلك العلم الذي يبحث في كيفية تخصيص الموارد المحدودة، والتي لا تكفي لإشباع طلبات الراغبين في الحصول عليها.

وهكذا تتعدد وتتنوع التعريفات بما يعكس تعددا في الرؤى الفكرية أو الأيديولوجية، أو في المناهج وأساليب التحليل المستخدمة، أو في مواقع الرؤية عند بعض النقاط، وقد تتوازى عند نقاط، وقد تتوازى عند نقاط أخرى ولكن يوجد بينها دائماً مساحة أو منطقة مشتركة. وعلى أي حال فلم يتمكن أي منها من تقديم تعريف وجامع ومانع حتى الآن لماهية علم السياسة، ولذلك يمكن القول: إن هذه التعريفات تتكامل لتشكل مجتمعة صورة أكثر وضوحا عن ماهية هذا العلم ونطاقه البحثي.

ويعتبر علم السياسة أحد فروع العلوم الاجتماعية، ونظرا لأهمية علم السياسة ودور الاستقرار السياسي في تقدم وتطور الشعوب، ونظرا لدور الدولة بمفهومها الحديث واختصاصات الحكومات ودورها في تسيير وضبط المجتمع، والأهمية البالغة للاقتصاد في حياة الفرد، لذلك كانت السياسة أهم علم من العلوم الاجتماعية.

وتضم العلوم السياسية تخصصات مختلفة تتناول هذا العلم من زوايا متعددة، فهناك النظرية السياسية والفلسفة السياسية، وعلم السياسة المقارن.. وأما تعريفها كعلم فهي مصطلح علمي معقد له تعريفات عديدة

تتضمن جوانب كثيرة، أهمها:

– العلاقات الاجتماعية التي تشمل السلطة والحكم، كالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعلاقة الدولة بالدول التي تجاورها، والعلاقة بين الحكومة والأحزاب السياسية، والعلاقة بين الأحزاب السياسية.

– الدراسات المتعلقة بالحكومة والمكونات السياسية الأخرى للدولة كالأحزاب السياسية والنظام السياسي والدستور والعلاقات الدولية.

– الوظيفة المتعلقة بالحكم والشؤون السياسية، كالرئيس أو الوزير أو النائب.

وبالنسبة لكتاب "علم السياسة" للمفكر السياسي الفرنسي مارسيل بريلو، يقوم تعريف علم السياسة على تاريخ الأفكار والكلمات، كما أنه مستوحى إلى حد كبير من المفاهيم والمصطلحات المعاصرة.

إنّ غاية دراسة علم السياسة عنده هي في التعلّم كيفية تنظيم البشر بشكل أفضل من أجل تحقيق السلام والسعادة الأكثر في حياتهم. كانت هذه وجهة النظر المقبولة لدور علم السياسة منذ وقت الكونفوشيوسية. من أجل تحسين العالم، يجب على الفرد أن يحسّن البلد، ومن أجل تحسين البلد، يجب على الفرد أن يحسّن الشعب، ومن أجل تحسين الشعب، يتوجب تحسين الفرد. إذا استطاع الفرد إتقان نفسه، تتجه العائلة إلى الكمال، ومن العائلة ينتقل التأثير الشعب، ومن

ثم من الشعب إلى البلد وإلى العالم.

ويرى مارسيل بريلو أن النظرية السائدة لعلم السياسة تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، أنها فرع من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي تهتم على وجه ما بالحياة السياسية، وأنه ليس هناك ميدان خاص للمعرفة ينفرد به انطلاقا من أن العلوم الاجتماعية والإنسانية تتناول السياسة. ويضيف الكاتب أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نتج عن تلك الحرب من ظواهر سياسية لم تكن موجودة من قبل وانقسام العلم إلى كتلتين وقيام كيانات دولية جديدة، كل هذه العوامل أكسبت أهمية خاصة لعلم السياسة وفتحت الباب للبحوث السياسية والدراسات المستقلة، وأعطته أبعادا جديدة تبرزه عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

وهو يرى أن علم السياسة التقليدي باعتباره المعرفة المنهجية المنظمة لشئون الدولة، يرجع إلى أيام الإغريق، ويرى في أرسطو رائدا لهذا العلم، ويشير إلى أن القديس توماس يخالف أرسطو فيري أن السياسة ليست لها الصدارة النهائية التي أصر عليها أرسطو. ففي رأيه أن السياسة ولو أنها تحتفظ بالمكان الأول بين جميع الفنون إلا أن جميع العلوم وجميع الفنون لم تعد تتجه نحو السياسة ولكن نحو اللاهوت الذي تخدمه السياسة كغيرها من العلوم الأخرى.

ويذهب الكاتب إلى أن علم السياسة منذ نشأته كان يحظى بمكانة كبيرة، لكنها أخذت في التدهور تدريجيا ابتدأ من النصف الثاني للقرن

الثامن عشر، بسبب ازدياد استعمال مصطلح الاقتصاد السياسي. فحينما أضيفت صفة "سياسي" إلى اسم "اقتصاد" أصبح هذا التعبير مرادفاً لعبارة "خاص بالدولة"، فحل علم الاقتصاد تدريجيا محل علم السياسة، وتبعه علم الاجتماع، فمنذ نشأة الدولة ظهر نوع من التمييز بين السياسة والاجتماع، وقد نشأت فكرة وجود الاجتماع خارج نطاق السياسة أي المتميز عن السياسة إن لم يكن مختلفاً عنها، وهي الفكرة التي اعتبرت أن الدولة ظاهرة مؤلفة من طبقات متراكبة بعضها فوق البعض.

وقد أصر كثير من كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر على وجود علاقات اجتماعية بعيدة عن نطاق علاقات الدولة. ففي الوقت الذي حل فيه علم الاجتماع محل علم السياسة انتقل مركز الاهتمام من المدن أو الدول إلى الإنسانية، وقد عرف أوجست كونت الإنسانية بأنها، مجموع الكائنات البشرية الماضية والحاضرة والمستقبلة، غير أن كونت استعاض عن دراسة الإنسانية علمياً بالإيمان بالإنسانية كدين. وهكذا اجتاحت الديانة الوضعية السياسة الوضعية وانتهى الأمر عند كونت بأن اكتسح علم الاجتماع علم السياسة التقليدي.

ويرى الكاتب أن انفصال علم الاقتصاد عن علم السياسة حدث في انجلترا، بينما في فرنسا استقل عنها علم الاجتماع، بينما في ألمانيا وقد ارتكزت النظرة لعلم السياسة فيها على فكرة الأمة أكثر من فكرة الدولة، فإنها بذلك استعادت المفهوم الشامل للسياسة الذي وضعه

أرسطو. فاصطلاح علم السياسة الذي يعني لدى الإغريق معرفة شئون المدينة أصبح يعني عند الألمان النظرية العامة للدولة.

ولكن المدرسة الألمانية التي تغلبت على انقسام الاقتصاد والاجتماع قد ولدت هي نفسها الانقسام في القانون. وقد بدأت الانفصال في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر مع بلنتشلي الذي نشر عام ١٨٧٥ كتابه نظرية الدولة الحديثة.

وقد تبعه لتسندورف في مؤلفه مبادئ علم السياسة سنة ١٨٧٩، حيث خلص إلى أن علم القانون هو ممارسة الإرادة الجماعية للدولة بصفتها إرادة حاكمه أي إرادة مستقلة عليا ذات سيادة. أما السياسة فهي – على العكس من ذلك – تلك الإرادة نفسها بصفتها إرادة عاملة ولكن في الحدود التي تحددها الظروف والسوابق، وهي تصدر قراراتها وفقاً لما تمليه الاعتبارات التاريخية والصدف، فالسياسة في نظره تقتصر على دراسة الطريقة التي تستطيع بها الدولة أن تحقق أهدافها وأن تقدر مواقفها واتجاهاتها. أي أن السياسة تصبح إذن دراسة ثانوية ذات طابع عملي وانتقادي. والنتيجة المباشرة لإرجاع السياسة هكذا إلى الوراء ولإخضاعها للقانون العام هي تأكيد سيادة هذا القانون العام ولاتساع مكانته في النظرية العامة.

وقد ظل الفكر السياسي منذ ذلك العهد في حالة ركود، لم تستطع الحرب العالمية الأولى مطلقاً أن تنتزعه منها، فقد ظل هذا العلم من

بعدها كما كان من قبلها بعيداً عن الميدان الجامعي، إذ هب يومئذ على كليات الحقوق في الجامعات تيار الفنية الجارف. أما المؤلفات فقد نقصت أهمية وعدداً. وعلى العكس من ذلك حملت الحرب العالمية الثانية معها الدفع الحاسم لنهضة علم السياسة التي بدأت منذ بدأ احتلال الألمان لفرنسا ومنذ الهدنة، وساد هنالك اعتقاد سرعان ما انتشر بصورة طاغية في عالم اجتاحت فيه السياسة كل شيء، وكان مؤدى هذا الاعتقاد هو أنه لم يعد من المستساغ إهمال علم السياسة من الناحية الرسمية.

ويقسم مارسيل بريلو كتابه إلى جزئين، الأول منهما يتكون من ثلاثة فصول، حيث يتحدث الفصل الأول عن علم السياسة التقليدي من حيث نشأة علم السياسة في العصور القديمة والوسطى والنظريات الحديثة، أما الفصل الثاني فيتكلم عن فقدان علم السياسة لمكانته بسبب دخول الكثير من العلوم لتحل مكان علم السياسة مثل علم الاقتصاد والاجتماع والقانون ليأخذوا مكانه، أما الفصل الثالث فيذهب إلى خطورة تفكك علم السياسة وإغفال شأنه على اعتبار أنه علم لا مضمون له وأنه علم بغير أتباع.

يدخل بعد ذلك الجزء الثاني المكون من خمسة فصول ليتحدث في الفصل الأول عن علم السياسة الناهض وعهدها الجديد وعلم السياسة المستعاد والنظريات والنظم السياسية والعلاقات الطويلة،

والفصل الثاني عن الأسماء السياسية من حيث التعارض بين المذاهب والنظريات ووجهة نظر علم السياسة والأفكار مصدر المعرفة السياسية والأفكار المبدعة للأنظمة السياسية، ويتحدث الفصل الثالث عن النظم السياسية وأولوية النظام وفكرة المنظمة ومنظمة المنظمات الدولية وغير الحكومية، أما الفصل الرابع وعنوانه الحياة السياسية وكثرة عناصر الحياة السياسية وتقلباتها ومسألة القوى والسلطة والقوى والمؤثرات وأنواع السلوك، وأخيرا تأتى خاتمة الكتاب لتتناول مكانة العلاقة الدولية ووحدة علم السياسة. وموضحا أن نواة التقدم في كل علم هي في التغلب على ما يعترض وحدته من صعوبات.

د.سامح عبد العزيز

تمهيد

يقوم تعريف علم السياسة الذي نأخذ به، على تاريخ الأفكار والكلمات، كما أنه مستوحى إلى حد كبير من المفاهيم والمصطلحات المعاصرة، وفي مجال العلوم الإنسانية، يجب التسليم بما يراه الرأي العام. وقد لاحظ علماء الاجتماع وجود تطابق مباشر بين تكوين اللغة ونشأة علم القانون، كذلك الأمر بالنسبة إلى الأفكار السياسية. وكثيراً ما يكفي توضيح الوضع التقليدي وتقدير قيمته على نحو دقيق حتى يتلاشى كثير من أوجه اللبس والغموض. وهكذا يسود الحل الذي يحظى بأكبر قسط من التأييد على مختلف الحلول المتنازع فيها.

ولفظة "سياسة" مشتقة من الكلمات اليونانية **Polis, Politeia, Politica, Politiké** المدينة، البلدة، الإقليم، وتعني أيضاً اجتماع المواطنين الذين **é polis** – يؤلف مجموعهم المدينة.. الدولة، الدستور، النظام السياسي، المواطنة (بمعنى حق المواطنين) **é politeia** – الجمع المحايد لكلمة **Politicas** الأشياء السياسية **Ta politica** – الأشياء الوطنية، أي كل ما يخص الدولة والدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة والفن السياسي – **é politiké (tech né)**.

وعبارة السياسة العملية **La Politica Pragmateia** تعني عند

الأقدمين دراسة أو معرفة "الحياة في المجتمع الإنساني، وفقاً للتكوين الأساسي لهذه الحياة، ألا وهو دستور المدينة"[١].

وهكذا يظهر الإنسان الأول، على حد تعريف أرسطو ككائن أو "حيوان مدني". وترجمة التعريف اليوناني **Zoon Politikon** بعبارة "حيوان اجتماعي" تنتقص من مدلوله ومداه. فالحيوان بدوره كائن اجتماعي أيضاً ولكن الإنسان ينفرد وحده بأنه سياسي. فهو بدلاً من أن يعيش كما يعيش القطيع أو البدو الرحل، وبدلاً من أن يحيا حياة تسودها الفوضى فإنه قد خضع لما أملته عليه خاصته النوعية فعاش مندمجاً في هذه الهيئة الاجتماعية التي تكوِّن المدينة والتي هي بالنسبة إليه ضرورة طبيعية ومثالية في آن واحد.

وليس يراد باصطلاح المدينة **La Polis** ما هي متعارف عليه من هذا اللفظ، ذلك أن المدينة الأثينية أوسع كثيراً من مدينة أثينا إذ هي لا تشمل العاصمة وحدها وإنما يدخل فيها أيضاً الأرض الزراعية وما يحيط بها من ريف تنتشر فيه القرى والمزارع، وميناء بيريه.

ومن هذا المجموع كانت تتألف بلاد اليونان القديمة ويشمل تكوينها السياسي مجموعاً مركباً على غرار إحدى المقاطعات السويسرية. ومما لا شك فيه أن البلدة هي الركن الجوهري في هذا الكيان، فهي على حد قول

---

١ أريك فيل، الفلسفة السياسية، باريس، قرن، ١٩٥٦ ص١١.

موريس ديفورني[2] بمثابة "العضلة القلبية"، ولكنها ليست المدينة بأكملها.

هناك إذن تطابق، من حيث الفكرة، ذاتها بين المدينة القديمة والدولة الحديثة ونحن مازلنا إلى اليوم نستعمل كلمة **Cité** بالمعنى القديم أحياناً وفي الماضي القريب وضع الأستاذ/ ر. بوانكاريه مؤلفاً عاماً للجمهور عنوانه ما تطلبه المدينة[3] **Ce Que Demande La Cite** وموضوع البحث هو مطالب الدولة الفرنسية لا ما تطلبه مدينة باريس.

ويؤكد التطابق اللفظي بين اصطلاح المدينة والدولة التعبير اللاتيني **Respublica** ومعناها الشيء العام أو ما يخص الدولة وتقابل عبارة **Ta Politica** الأشياء المدنية – ويرى **Quicherat** ترجمة عبارة **De Republica Erit Silentium** بأننا "لن نخوض في السياسة"، وعبارة **Accedere Ad Rempublicam** "بالدخول في السياسة" (شيشيرون)، وتقابل لفظة جمهوري كصفة كلمة (وطني)، ونجد صدى ذلك في القرن الثامن عشر في التعبيرات الثورية "القسم الوطني، والروح الوطنية".

ولا تستعمل كلمة **Politicus (a, um)** في اللغة اللاتينية الكلاسيكية إلا كصفة وإذا كان شيشيرون قد نقل لفظة **Politeia** من اليونانية مباشرة للدلالة على الجمهورية فإنه قد استعان بالشرح للدلالة على المعرفة السياسية: أي على السياسة وعلم الأشياء الوطنية أيضاً

---

[2] مقال عن علم السياسة عند أرسطو، باريس، بوشيق ١٩٣٢ ص ٧.

[3] باريس، هاشيت (١٩١٠).

الذي يطلق عليه **Quintilien** اسم **Civilitas** ويسميه **Tite-Live** **Are Reipublicae Gerendae**.

وفيما بعد تولدت عبارة الشيء العام كلمة الدولة كما ظهر اجتماع كلمات "حالة الشيء العام" في التعريف الذي اقترحه "أو لبيان" للقانون العام حيث أورد فيه "هناك وجهان لدراسة القانون هما: العام والخاص فالقانون العام موضوعه حالة الجمهورية والقانون الخاص موضوعه مصلحة الأفراد[٤].

وتعني لفظة أحوال **Status** في حد ذاتها مجرد وضع أو موقف مثل الوضع القائم وهي تعبر إلى حد ما عن نوع من الاستقرار ولكنها تأخذ على خلاف ذلك، معنى سياسياً عند تخصيصها "بالشيء الروماني" أو "الشيء العام"، وبمرور الزمن صار لكلمة "أحوال" ولعبارة " الشيء العام" نفس المعنى تقريباً.

وكلمة سياسة غير معروفة في العهود اللاتينية الوسطى والأخيرة لأنها غير واردة في معجم **Du Cange** (١٦٧٨)، وعلى عكس ذلك استعملت كلمة سياسة في الفرنسية منذ القرن الثالث عشر بمعناها في اللغة اليونانية ويلاحظ برينتو لاتيني **Brunetto Latini** في مؤلفه **Le Livre De Toutes Choses** أن كلمة سياسة هي "حكومة المدن التي هي أنبل وأسمى العلوم وأشرف الوظائف في هذه الحياة تأسيساً

---

٤ مدونة جوستينيان الكتاب الأول الجزء الأول في العدالة والقانون.

على أن السياسة تشمل عادة جميع الفنون التي تعالج الجماعة الإنسانية كما أن كلمة **Politie** كانت تستعمل في اللغة العلمية من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر للتعبير عن الحكومة ولفظة سياسي **Policien** للدلالة على المواطن أو رجل الدولة، كما ظلت كلمة **Police** وقتها أطول وهي أكثر شيوعاً في التعبير عن شكل الحكومة القائم.

أما في القرن السادس عشر فقد صارت كلمة **Politica** تستعمل في اللغة اللاتينية على لسان الباحثين في الآداب القديمة، مثال ذلك مصنف هام للعالم **Johanes Althusius** (١٥٥٧ – ١٦٣٨)، وعنوانه **Politica Methodice Digesta Exemplis Sacris Et Profanis Illustrata.**

وسنرى فيما بعد أن المؤلفات السياسية الأخرى في علم السياسة "التي ظهرت في القرن السادس عشر كانت تسمى الأمير (لمكيافيللي)، والكتب الستة في الجمهورية (بودان) على حين أن مكيافللي قد أدخل اصطلاح الدولة في اللغة الجارية أيضاً.

وفي القرن السابع عشر نرى بوسويه يعود إلى القديم ويعنون مصنفه لا باسم **L'institution Du Prince Chrétien** وإنما باسم السياسة المستنبطة من نفس عبارات الكتاب المقدس **La Politique Tiré Des Propres Paroles De L'ecriture Sainte** وفي نفس الوقت كتبت**Madame De Sévigné** مدام دي سفينيه. في

عبارة أقل تكلفاً "عدت الآن من عند مدام لا فاييت حيث تكلمنا في السياسة كثيراً".

وفي القرن الثامن عشر نشر الرئيس **De Lavie** تحت عنوان الهيئات السياسية وحكومتها (ليون ١٧٦٤) الكتاب الذي عنونه سابقاً بعنوان موجز جمهورية بودان (لندن ١٧٥٥) كما أن بومارشيه **Beaumarchais** قد أخذ عن الإنجليزية تعبير "سياسي" كصفة سيئة.

وإذا كانت اللغة الجارية قد أضفت اليوم على تعريف السياسة بعض المعاني الأخرى فإنها لا تزال تحتفظ للمعنى الأصلي بمفهومه التقليدي.

وإذا تصفحنا قاموس الأكاديمية وجدنا فيه مثلاً "السياسة" (اسم مؤنث) معرفة كل ما يتعلق بفن حكم دولة ما وإدارة علاقاتها الخارجية. وهو يطلق أيضاً على الشئون العامة والحوادث السياسية ويقال أيضاً: تحدث في السياسة والسياسة الداخلية. وأما سياسي (مستعملة كصفة يوصف بها المذكر والمؤنث) فهي تعني: ما يتعلق بالشئون العامة، وبحكومة دولة ما وبالعلاقات المتبادلة بين مختلف الدول، والقانون السياسي معناه التشريعات التي تنظم أشكال الحكومات وتحدد العلاقات بين السلطة والمواطنين أو الرعايا".

ويقول **Hatzfeld Et Darmesteter** إن كلمة سياسة "تعني ما يتعلق بحكومة دولة ما، والحق السياسي معناه الحق الذي يساهم المواطن بمقتضاه في حكومة دولة ما، والرجل السياسي: هو الذي

يشتغل بإدارة الشئون العامة. وكلمة سياسة مستعملة كاسم معناها فن الحكم وأسلوبه وكل ما يخص الشئون العامة".

ويعرف **Littré** السياسة بأنها "فن حكم الدولة"، وبأنها أيضاً "فن حكم دولة ما"، وإدارة علاقاتها بالدول الأخرى "وهو يضيف إلى ذلك" تطلق السياسة: على الشئون العامة: ولا جديد في السياسة **Rien De Nouveau En Politique** السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، ويطلق تعبير القانون السياسي على مجموعة التشريعات التي تنظم أشكال الحكومات والحقوق السياسية معناها الحقوق التي بمقتضاها يشارك المواطن في الحكومة.

وتؤكد دائرة المعارف الكبرى أن "السياسة هي، على وجه التحديد فن حكم الدولة. وإذن فيمكن تعريف على السياسة بأنه علم حكم الدول أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي يجب أن تسير على هديها في علاقاتها مع المحكومين ومع الدول الأخرى".

علم السياسة La Politologie

إذا كان علم الاشتقاق واللغة يدلان في وضوح على موضوع علم السياسة، فإن الكلمة يشوبها مع ذلك نوع من اللبس بالقدر الذي تدل فيه في آن واحد على النظم وأوجه النشاط السياسي في حد ذاتهما وعلى العلم الذي يتناولهما بالدراسة.

وإن "السياسة" تتعلق بالأشخاص وبالوقائع، كما أنها تخص ما يحصله الإنسان من المعرفة عن الأشخاص والوقائع. و"سياسة ريشيلو" كانت تتناول سلوك الكاردينال في صراعه ضد البروتستانت ومحبي المبارزة وضد خصوم الحكومة بصفة عامة مثلما كانت تستهدف أيضاً عرض وجهات نظره عن سلوك الإنسان في مؤلفه الشهير **Maximes D'etat**.

والسياسة عند الرجل العادي تعني أساساً الحياة السياسية أي الصراع في سبيل السلطة أي أنها هي الظاهرة في حد ذاتها. وتعني كلمة سياسة في اللغة العلمية معرفة تلك الظاهرة. وإذا شئنا أن نكون دقيقين تعين علينا دائماً بيان المعنى الذي تستخدم فيه الكلمة. وقد أمكن الوصول إلى ذلك في الوقت الحاضر باستعمال تعبير "علم السياسة"، وقد اتبعنا نحن هذه الطريقة حين اخترنا عنواناً لهذا الكتيب "علم السياسة"، وإلا فإن صفتنا المزدوجة كأستاذ للعلوم السياسية وعضو في مجلس الشيوخ كان يمكن أن تؤدي إلى اللبس، ومع ذلك فإن عبارة "علم السياسة" ثقيلة على السمع ولم يشتق منها في الفرنسية تعبير دال على من يدرسون علم السياسة، ذلك أن العبارة الإنجليزية **Political Scientist** مازالت غير قابلة للترجمة.

وهذا نقص في مفردات اللغة يضايق الإنسان كلما ازدادت أهمية المكانة التي يشغلها علم السياسة الناشئ في البحث والتعليم. وقد تكون

كلمة "إحصاء" أو "العالم الإحصائي" أنسب من حيث الاشتقاق والسماع للدلالة على السياسة، إذ أنهما تدلان بطريقة أفضل من حيث السماع ومن حيث اللغة على كل ما يتعلق بالدولة غير أن الاستعمال قد خلع على كلمة **Statistique** معنى يختلف عما كان يأخذ به في القرن التاسع عشر المؤلف كورنو **Cournot** الذي كان الإحصاء في نظره يعني "مجموعة الوقائع المترتبة على تجمع الناس في مجتمعات سياسية[٥]".

ولكن معنى "مركز" في كلمة **Statistique** قد تغلب على معنى "الدولة"، وقد أصبحت هذه الكلمة اليوم تعنى علماً أو منهجاً لا يقتصر استخدامه على شئون الدولة وحدها أو ما يتعلق بالحكومة وتسيير دفة الشئون العامة، وإنما يمكن الاستعانة بالإحصاء في فروع علم الاجتماع الأخرى كالاقتصاد وعلم النفس، بل إن جميع العلاقات الاجتماعية يمكن أن تدرس من الناحية العددية وأن يشملها على هذا الاعتبار علم الإحصاء وإذا كان التعبير قد جاوز نطاق علم السياسة فإنه قد أصبح ضيقاً بالنسبة إلى هذا العلم، ذلك أن علم الإحصاء لا يشمل سوى ما يمكن التعبير عنه بالأعداد وبالتالي فإنه ليس إلا مظهراً هاماً دون شك بل وراجحاً في نظر البعض – ولكنه مع ذلك مظهر جزئي للمعرفة السياسية.

---

٥ أ. كورنو "نظرية الخطوط والاحتمالات"، باريس، سنة ١٨٥١ الفصل التاسع ص ١٨١ – ١٨٢.

ونظراً لقصور لفظة **Statistique** فقد اقترح أحد أساتذة مدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة كلمة **Statologie** في مقال عنوانه علم اجتماعي جديد، علم الدولة، خاصيته وموضوعه[٦] ويقول الأستاذ **De La Bigne De Villeneuve** إنه ابتكر هذا التعبير، ولكن لا شك في أن هذا التعبير كان موجوداً من قبل، لأننا كنا في نفس الوقت قد استعملنا في دراستنا عن الإمبراطورية الفاشيستية[٧] تعبير **Statocratie** المقارب للتعبير السابق وذلك في وصف ديكتاتورية موسوليني المؤسسة على ستاتولوجية معينة أي على "مذهب خاص في الدلولة" يقوم على أساس فلسفي واجتماعي وسري.

وقد كان لهذا التجديد في التعبير تلك الميزة الكبرى وهي أنه بدد في نفس الوقت ما لابس موضوع علم السياسة ذاته من لبس وغموض وحدد وضعه في جلاء ووضوح بوصفه أحد فروع علم الاجتماع، إلا أن تعبير **Statologie** لم يكن له سوى صدى ضئيل، ولذلك فإن الأستاذ **De La Bigne De Villeneuve** قد تراجع أمام هذا التجديد الجذري وعاد فوضع عنواناً لأهم مؤلفاته عنوان **Traité Général De L'etat** وقد أخرج بعد ذلك رسالة نشرتها مكتبة سيري عنوانها مبادئ علم الاجتماع السياسي والنظرية العامة للدولة "والتعريف الذي اقترحه

---

[٦] نشر هذا المقال في مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٥.

[٧] باريس سيري ١٩٣٦.

فيها لكلمة **Statologie** أقل وضوحاً من التعريف السابق بصورة محسومة ولما كان هذا المؤلف قد تأثر بالاتجاه الذي سار فيه المؤلفون الألمان خلال القرن التاسع عشر فإنه يميز، كما تبين من نفس عنوان مؤلفه، بين علم الاجتماع السياسي ونظرية الدولة، فالعلم الأول يتناول دراسة سلوك الجماعات الإنسانية وعلاقاتها المتبادلة، بينما يقتصر العلم الثاني على دراسة وجه خاص من هذا العلم يتعلق بعلم وفن حكم الجماعات. وفي هذه الحالة يكون تعبير **Statologie** غير متجاوب مع مقتضيات الاصطلاحات التي بيناها.

وعلى عكس ذلك فإن تعبير **Politologie** يبدو مقبولاً للغاية ذلك أن ميزته الأولى بالنسبة إلى تعبير **Statologie** (وكذلك بالنسبة إلى تعبير **Sociologie**) ترجع إلى أنه يستمد شقيه من نفس الأصل اللغوي لهذين التعبيرين.

ولما كان هذا التعبير مكوناً من الكلمتين اليونانيتين: المدينة – الدولة **Polis** وعقل – عرض منطقي لإحدى المسائل **Logos** فإن التعبير قد أحسن اختياره للدلالة على المعرفة المنظمة للشيء العام أو الدولة.

وقد جاء هذا التجديد اللغوي من ألمانيا حيث كان استعماله بتجاوب مع بعض المشاكل الخاصة بالجنس الألماني[٨] وذلك أن ترجمة

---

٨ والاقتراح هو للأستاذ أوجين فيشر بالنج في كتابه عن السياسة سنة ١٩٥٤ ص ٨٣ وما بعدها.

علم السياسة إلى الألمانية رأساً بعبارة **Politische Wissenschaft** يجوز أن تتضمن في الألمانية معنى سيئاً لا مقابل له في الفرنسية بحيث يعني "**La Science Politisée**" أي العلم المستخدم في أغراض سياسية. ولما كانت تلك نقطة حساسة للغاية لدى الجامعيين الألمان بعد النظام الهتلري فإنهم قد فضلوا استعمال عبارة "علم السياسة" "**Sciences De La Politique Wissenschaft Der Politik**"، ولكن هذا التعبير من الطول والثقل على السمع بحيث يحتمل عدة معان لأن علوم السياسة **Science De La Politique** في صيغة الجمع تعني في نظر البعض الفروع العلمية الموضوعة في خدمة السياسة[٩].

وفضلاً عن ذلك فإن اصطلاح علم السياسة لا يشبع ما جرى عليه العرف الألماني من تعيين الأساتذة، بل والطلاب بما يتخصصون فيه من العلوم إذ لا تستساغ تسمية من يعكف على دراسة هذا الفرع الجديد الذي هي علم السياسة بلفظ **Politiker** الذي يقابل **Politicien** أي السياسي. وعلى عكس ذلك فإن كلمة **Politologue** أو العالم السياسي وقعها حسن على السمع ولها مقابل في اصطلاح **Politologue** أي عالم اللغات **Sociologue** أو العالم الاجتماعي

---

[٩] أنظر هـ لاسويل "العلوم السياسية في الولايات المتحدة"، باريس، أرمان كولان، سنة ٩١٥٩.

Ethnologue أو العالم بالسلالات البشرية الخ[10].

وأكبر اعتراض يمكن توجيهه إلى الاشتقاق الجديد لكلمة **Philologue** هو أنها لا تتكون مباشرة من كلمة المدينة أو الدولة **Polis** بل من كلمة مواطن **Polites** المشتقة منها ومن ثم فإن لفظة **Politologue** تعني دراسة المواطن أكثر من دلالتها على دراسة المدينة. ولكن اليونانيين أنفسهم قد ضربوا لنا المثل في هذا الصدد باشتقاقهم كلمة **Politeia** من لفظة **Polites** لا من كلمة **polis**.

وهناك رأي مخالف يقترح كلمة **Politicologue** لأنها أكثر من سواها قرباً من لفظة **Politicos** اليونانية. وقد استعمل هذا الإصلاح منذ عام ١٩٣٤ ناشر هرمان هيللرز، جير هارد ماير، وهو يحظى اليوم في فرنسا بتأييد عالم له مكانة عظيمة وهو الأستاذ جورج بيردو **Georges Burdeau**.

ولكن كلمة **Politicologie** ليس لها من ناحية تكوينها، أية ميزة على لفظة **Politologie** لأن كلمة **Politicos** ذاتها من مشتقات **Polites** وفضلاً عن ذلك فإن لفظة **Politicologue** أثقل على السمع وأصعب سرياناً في اللغة الجارية التي اقتبست كلمة **Sociologie** لا كلمة **Sociétologie**.

لهذا فإننا، تكهنا منا بما يحتاجه الاستعمال الجاري للتعبيرات

---

[10] منذ سنة ١٩٥٢، تمنح جامعة برلين الغربية درجة دكتور في الأدب ودرجة دكتور في العلوم السياسية ومنذ سنة ١٩٥٥ يمنح لقب "دبلوميه في علم السياسة".

ومساهمة منا في تكوينه، سنستعمل هنا كلمة **Politologie** لندل بهذا التعبير الموجز على ما يمكن أن يعبر عنه في عبارة أطول أي كلما أردنا التعبير عن المعرفة المنهجية المنظمة للظواهر الخاصة بالدولة.

الجزء الأول

مراحل علم السياسة

الفصل الأول

علم السياسة التقليدي

١- نشأة علم السياسة:

إن علم السياسة، يعني أن المعرفة المنهجية المنظمة لشئون الدولة – قد كون، منذ البداية علماً قائماً بذاته[١١] والإغريق هم مبتكرو السياسة وواضعو علم السياسة معاً. ويقول **Edmond Goblot** إن اليونان القديمة، أم الحضارة الأوربية ومعلمتها قد طبعتا بسمتها الغالية وهي العلم[١٢].

وقد كان أرسطو، من بين الإغريق ليس فقط هو الرائد الأول للمعرفة العلمية ولكن كان أيضاً واضع هذه القاعدة الهامة وهي أن لكل علم شخصيته المستقلة ونحن ندين له بالسياسة وبعلم السياسة بين العلوم. والترتيب الذي وضعه أرسطو يقوم على التمييز بين ثلاث عمليات عقلية هي: **Savoir, Faire, Créer** المعرفة والعمل والإبداع. ومن ثم ففي رأي أرسطو المقدوني توجد ثلاث طوائف كبرى من العلوم:

---

[١١] أنظر مؤلفنا "مدى وحدود الابتداع في الفن وعلم السياسة"، باريس، سنة ١٩٥٦ ص ٢٦٩ وما يليها.

[١٢] أنظر كتابه "منهج العلوم"، باريس، كولان، سنة ١٩٢٢.

العلوم النظرية والعلوم العملية والعلوم الشعرية. فالعلوم النظرية هي الرياضيات والطبيعة وما وراء الطبيعة. وتشمل العلوم الشعرية المنطق والخطابة وفن الشعر.

وبين الطائفتين تقوم العلوم العملية وهي الأخلاق والاقتصاد والسياسة فالأخلاق **L'etique** هي علم السلوك الإنساني أي معرفة سلوك الفرد أو ما يسمى اليوم بالفرنسية **La Morale**. والاقتصاد هو العلم الذي يدرس الأسرة، تكوينها ومواردها، وأصل الكلمة باليونانية هي **L'oikos** ومعناها المنزل.

والسياسة هي العلم الذي يدرس دستور المدينة وإدارة شئونها، وتقع السياسة عملياً في قمة هذا التدرج لأن موضوعها وهو المدينة يشمل التنظيم الاجتماعي كله. وتقوم المدينة على أساس الأسرات، وتتكون الأسرة من الأزواج والأولاد والرقيق، ثم يأتي بعد ذلك تجمع عدة أسرات في البلدة تتصل بروابط متعددة أبعد مما يربط أفراد الأسرة الواحدة ويمكن تسمية هذا التجمع بحق "مستعمرة الأسرة" وأخيراً تتكون من تجمع عدة بلدان المدينة الكبيرة الناشئة عن مطالب الحياة لأنها تشبع تلك الحاجات جميعها حيث تصل إلى أن تكفي نفسها بنفسها تماماً[١٣].

وتسيطر السياسة، نظرياً، على العلوم الأخرى، لأنها تتحكم في

---

١٣ أنظر سياسة أرسطو طبعة بريلو، باريس، ١٩٥٠ ص ١ وما يليها.

سائر نواحي النشاط الإنسانية الأخرى. ويقول أرسطو "من الواضح أن الفن الذي يمارسه هؤلاء الذين يمكن أن نطلق عليهم الآمرين أو المديرين هو أكثر الفنون رغبة فيه وأشد أهمية من كل الفنون التي تخضع له[١٤]"، ويمكن تأدية تعبير (آمر) أو مدير "على نحو أفضل إذا استعملنا لفظة **Architectonique** المنقولة عن اليونانية والتي تدل على تفوق السياسة من الناحيتين الفكرية والمادية معاً. ونجد أرسطو ينوه دائماً في كتاب الأخلاق إلى نيقو ماخوس بأن الاشتغال بمصالح الدولة وأمورها العامة أشرف وأسمى من الاشتغال بشئون فرد واحد وهذا مع إمكان الاقتصار على شئون الفرد الواحد[١٥].

ومع ذلك فإن الحد الفاصل بين الأخلاق والسياسة غير معين على نحو واضح دائماً، ذلك أن موضوع علم الأخلاق هو نوع من علم السياسة، ويكشف هذا التأكيد الآخر من جانب أرسطو عن قيام نوع من الشك لديه في تعيين الحد الفاصل بين مختلف الفنون، وفضلاً عن ذلك فإنه يدخل في السياسة مجموعة من الموضوعات نراها أقرب إلى الأخلاق أو الاقتصاد منها إلى السياسة مثل علم التناسل وعلم التربية بل وحتى علم الموسيقى.

وعلى عكس ذلك فالتفرقة تبدو واضحة بين السياسة التي هي

---

[١٤] الأخلاق لنيقو ماخوس ترجمة **Thurst**، باريس **Didot**، ١٨٢٣ ص ٤.

[١٥] نفس المرجع ص ٧.

معرفة الأشياء الوطنية، والاقتصاد وهو العلم الذي يعني بالأشياء المنزلية. ويشمل هذا الأخير معرفة ما هي متعلق بالمنزل وتدبير شئون البيت أو ما يطلق عليه باليونانية **Poikos** أو ما يخص كل ما تدل عليه الكلمة الألمانية **Wirtschaft**، ويرى أرسطو أن علم الاقتصاد يشمل ثلاث مجموعات من الروابط الاجتماعية بين الأزواج وبين الوالدين والأبناء وبين السادة والعبيد، ويضيف إليها معرفة إدارة – شئون البيت. وهو يمر سريعاً على هذه النقطة الأخيرة في حين أن المؤلفات الأخرى عالجتها على نحو أكمل، وبصفة خاصة كتاب الاقتصاد لاكسينوفون **Xénophon** (٤٢٧ – ٣٥٥)، وهو سابق على مؤلف أرسطو، وفيه يعرض المؤلف القواعد النظرية للإدارة الحسنة لضيعة زراعية مع جعل الاقتصاد تابعاً للسياسة، ويعتقد أرسطو أنه يجب عدم الخلط بين هذين العلمين إذ أن روابط التبعية للعائلة وروابط الخضوع التي تربط العبيد والسيد تختلف اختلافاً واضحاً عن علاقة المواطنين بالمدينة. والفكرة التي ترى أن الدولة إن هي إلا أسرة كبيرة، تلك الفكرة التي قال بها الكثيرون من أصحاب النظريات السياسية قد رفضها أرسطو منذ البداية ومن ثم فإن الفرق بين الأسرة والمدينة ليس مجرد فرق في الدرجة ولكنه فرق في الطبيعة.

٢- في العصور القديمة والوسطى:

إن العلاقة بين اليونان القديمة وبين اللاتين قد وضع أساسها

شيشيرون الذي يمكن وصفه بأنه كان رومانياً متأثراً بالفكر الإغريقي **Un Latin Hellénisé** فإن مؤلفه "الجمهورية" ومؤلفه "القوانين" يدلان بعنوانيهما على أنهما مستوحيان من الفلسفة الأفلاطونية، ولما كان شيشيرون يستلهم فلسفة أرسطو أيضاً، فإنه يقبل فكرة المدينة كأساس ولكنه يوسع من نظامها ويخلع عليها تعريفاً يغلب عليه الطابع القانوني وذلك على لسان أفريكانوس **Africanus** شيبيون الأفريقي **Scipion L'africain** الذي يمثل في حوار الجمهورية، البطل الوطني موضع إعجاب الخطيب الكبير حيث يقول: "إن الجمهورية هي ملك الشعب ذلك الشعب الذي لا يتكون من مجرد مجموعة من الأفراد وإنما يتألف من كتلة موحدة باتفاق قانوني ومصلحة مشتركة.

وإذا كانت إرادة شيشيرون تترسم التفكير السياسي الإغريقي تماماً فإن المدينة التي صارت جمهورية قد ترامت أطرافها في إمبراطورية روما التي تجعلنا نتصورها كمجتمع هام من حيث الكم ونلمح منذ ذلك الوقت المفهوم الحديث للجماعات الإنسانية. ومن جهة أخرى فإن شيشيرون المحامي الروماني، يبرز الناحية القانونية للمدينة في المقام الأول: فالقانون مشترك بين الجميع ويخضع له الجميع فعلاً. وهكذا بدأت تتميز بوضوح منذ ذلك والوقت الطبيعة الخاصة للجماعة السياسية.

والثورة المسيحية إذا نظرنا إلى هذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية (أو الوحي المسيحي إذا نظرنا إليها من الناحية الفلسفية) وقد أحدثت

تغيرات خلقية ونفسية عميقة، وإن كانت من الناحية الفنية قد صبت في القوالب القديمة. وقد استعد القديس أوجيستان الذي تربى كما يقول هو: "في ظل تعاليم المدرسة أفكاره السياسية من كتابي شيشيرون الجمهورية والقوانين حتى لقد أمكن تصحيح النصوص التي كانت قد شوهدت من مؤلفات شيشيرون بالاستعانة بما اقتبسه منها القديس أوجيستان.

ومع ذلك فإن القديس أوجيستان قد عدل في تعريف شيشيرون للدولة[١٦] وشعب "مدينة الله" على غرار شعب شيشيرون، هو أيضاً مجتمع إنساني وجمهور معقول ولكن يؤلف بينه تمتعه في سلام بما يريده هو لا بالقانون أو بالمصلحة.

وهكذا ننتقل من مفهوم قانوني إلى مفهوم عاطفي من فكرة قد توصف في لغة العصر بأنها من قبيل الشركة "إلى فكرة جماعية"، وهكذا يمهد القديس أوجيستان لهذا التدرج من الدولة إلى الكنيسة، الأمر الذي سيكون له فيما بعد انعكاس عميق على العصور الوسطى. والمشكلة أوسع مدى من أن تثار في هذا المقام[١٧] ويكفي من وجهة النظر التي تعنينا أن المدينة ظلت المثال النموذجي للمجتمع. وقد غير أسقف (هيبون) المثال الدنيوي وتوسع فيه إلى حد تقديس فكرة المدينة ولكن

---

١٦ سان أوجيستان "مدينة الله" ترجمة مورو باريس جارينير الجزء الثالث الطبعة الرابعة ص ٢٥٦.

١٧ أنظر بريلو "تاريخ الآراء السياسية" باريس واللوز الطبعة الثانية سنة ١٩٦١ الفصل العاشر.

دون التخلي عنها. وقد عدل القديس أوجيستان تعريف الدولة كما وضعه شيشيرون حتى لا يقر للدولة الرومانية بالكمال، وبذلك أصبح في الإمكان انطباق الفكرة على أية جماعة أخرى تجاوز نطاق المدينة المادية أي على الجماعة الروحية "مدينة الله"، وبذلك يتدرج هذا المفهوم الأوجيستيني إلى مفهوم أوسع للعالم، لا بل إلى فلسفة أو لاهوت للتاريخ.

والأوجيستنية السياسية إذا شئنا التكلم بلغة المونستيور أركويير **Mgr Arquillére** قد سادت تفكير القرون الوسطى. ومع ذلك فإن أبرز ممثليها وهو القديس توماس الأكويني **Thomas D'aquin** قد رجع إلى نفس مفهوم المؤلفين الوثنيين فهو لا يقبل تعديلات القديس أوجيستان وإذا شئنا الدقة فهو ينقل عن القديس أوجيستان تعريفاً للمدينة، هو في الحقيقة التعريف الذي قال به شيشيرون وإن كان يغفل في شيء من مهارة المحاجة التي لا يخلو منها حتى أسلوب القديسين أنفسهم دائماً أن القديس أوجيستان يقتبس من شيشيرون ليدحض قوله. ومع ذلك فإن موقف القديس تومس ممكن تبريره إلى حد كبير حيث يرى أن تعريف شيشيرون مقبول من حيث الطبيعة في حين أن أوجيستان يعني بما هو أسمى من الطبيعة **Surnaturel** وفضلاً عن ذلك فإن توماس إنما يشتغل بفلسفة أرسطو وقد ترجم أحد الدومانيكان لفلاماند، وهو جيوم دي مويربك، نصاً غير واضح منها إلى اللاتينية أورد عنه

القديس توماس تعليقاً في L'in Libros Politicorum Aristotelis Expositio ومن ثم فإن المفهوم التكويني هو محض نقل لعبارات أرسطو وتحديد لها، فالمدينة تشكل وحدة لا تتجزأ تتكون في ظل سلطة نظامية عليا ويحتفظ فيها كل باستقلاله الذاتي مع المساهمة في المجهود العام.

ومع ذلك فإن القديس توماس يخالف أرسطو فيري أن السياسة ليست لها الصدارة النهائية التي أصر عليها أرسطو. ففي رأيه أن السياسة ولو أنها تحتفظ بالمكان الأول بين جميع الفنون إلا أن جميع العلوم وجميع الفنون لم تعد تتجه نحو السياسة ولكن نحو اللاهوت الذي تخدمه السياسة كغيرها من العلوم الأخرى.

ومن جهة أخرى فغن القديس توماس إلى جانب ما فهمه مذهبياً لا تاريخياً عن المدينة القديمة قد شارك فيما شغل به أهل عصره في مؤلفه المعنون "في الحكومة الملكية"، أو بعبارة أصح فن الملك أو الحكم. وهذه الرسالة التي لم تتم والتي ينازع بعض المؤلفين في نسبتها إلى القديس وتوماس قد كتبت بين سنتي ١٢٦٥، ١٢٦٧، وهي تعالج فن الحكم أو على نحو أصح فلسفة الأخلاق وقد أعدت لملك قبرص هيج الثاني لوزنييان. ولما كان الأمير الصغير قد توفى في السادسة عشرة فإن القديس توماس المرهق بالمشاغل قد كف عن إتمام مؤلفه ولكن ما كتبه منه يدل على ظاهرة جديدة سرعان ما غلبت على هذا المؤلف فإن فكرة الدولة أخذت تنتقل رويداً من

الجماعة الشعبية إلى الحكومة ومن الحكومة إلى شخص الحاجم ومن الدولة إلى المملكة ومن المملكة إلى الأمير.

٣- النظريات الحديثة: Les Conceptions Modernes

إن كلمة الأمير هي العنوان الرنان المصنف الذي بدأ به علم السياسة الحديثة. والواقع أنه خلال قرنين كان كل شيء يدور حول صاحب السلطة المطلقة فهو الذي يجب التقرب إليه والذي ينبغي تعليمه، وهكذا تنحو السياسة نحو علم النفس وعلم التربية.

ومع ذلك فإن التيار التفكيري استمر في مجراه في ظل المظاهر الجديدة، ولقد عنون ماكيافللي كتابه بكلمة "الأمير" مدفوعاً في ذلك بنزعة واقعية عارمة وتحت تأثير حاجات ملحة ولكنه لم يكن يعتبر الأمير إلا كعنصر من عناصر السياسة التي يتألف من مجموعها كتابه. والواقع أن مكيافللي يميز في أول كتابه بين الجمهوريات والإمارات، ويعطي كلمة الجمهورية معني محدداً هو معنى الحكومة المؤقتة ولا يتحدث في هذا الموضع عن الدول المحكومة على هذه الصورة لا بسبب عدم أهميتها وإنما لأنه قد سبق له أن عالج موضوعها في مقالاته عن عشريات تيت – ليف.

وتأثر السكرتير الفلورنسي بآراء أرسطو أمر مؤكد فهو قد قرأ وأمعن النظر في ترجمة إيطالية لعلم السياسة قام بنشرها عام **١٤٣٥** للعالم الإيطالي ليوناردور بروني، وقد انتشرت طبعات هذه الترجمة منذ عام

١٤٧٠[١٨]، ولكن مكيافللي ينحو نحواً يخالف نزعة أرسطو الذي يوجه بدايته في أبحاثه إلى الحكومة الصالحة التي تكفل الحياة الفاضلة للمواطنين الصالحين بينما يرمي مكيافللي إلى هدف مباشر وقاس وهو إقامة حكومة قومية لإيطاليا موحدة مكونة من غير رجال الدين، ومن ثم فإن السياسة بالنسبة إلى الدولة هي الفن الذي يكفل لها طاعة المواطنين أكثر من تهيئة السعادة لأفراد دولة المدينة. ولكن سواء تعلق الأمر بسعادة الأفراد أو بإذعانهم فإن موضوع المعرفة السياسية يظل هو الدولة باعتبارها هيئة سياسية.

وقد ظلت هذه الفكرة واضحة عند بودان **Bodin** الذي خطا هو ومؤلف آخر أقل منه شهرة التنزيوس **Althusius** خطوة حاسمة بعلم السياسة. ويضم مؤلف بودان **Bodin** علم السياسة بأكمله بكل ما يشعله من مختلف فروع الوقائع والقوانين التي تحكمها [١٩]، وقد أبرز بلونتشلي **J. C. Bluntuchli** أهميتها تماماً حيث جعل عنوان الفصل الأول من مؤلفه تاريخ القانون العام للدولة نظرية الدولة عند بودان **Bodin**[٢٠] ويلونتشلي الذي كان من هذه الناحية في وضع أفضل من وضع القديس توماس لم يقتصر الأمر لديه على توافر العلم الغزير والتجربة الشخصية وإنما كان يعرف كيف يستخدم بصورة مباشرة،

---

[١٨] أوجيستان دينوديه "مكيافيللي"، باريس ١٩٥٠ طبعة جديدة.

[١٩] أنظر هو بودريارد "جان بودان وعصره"، باريس ١٨٥٣.

[٢٠] ميونيخ ١٨٦٤ بالألمانية.

العناصر التي تزوده بها حوادث عصره ونظمه. ونظرية القديس توماس التي استعدها إلى حد كبير من مطالعاته في الكتب هي مجرد تطبيق للترتيب الذي وضعه أرسطو في السياسة أما جان بودان الذي يعرف أرسطو حق المعرفة فإنه يزيد في آراء هذا الأخير ويضيف إليها تعديلات وكذلك تحريفات غير موفقة ترجع إما إلى آرائه الخاصة وإما إلى الانتقال من دولة المدينة إلى دولة الأمير التي انتهى تطور نظام الدولة إليها في بداية القرن السادس عشر، وقد كان عام ١٥١٥ هو تاريخ نشر كتاب الأمير ولكنه كان أيضاً تاريخ موقعة مارينيان وحكم أسرة فالوا أنجوليم بارتقاء فرانسوا الأول العرش، حيث تحولت الملكية الفرنسية التي كانت إلى ذلك الوقت إقطاعية في شخص أسلافه إلى ملكية حديثة بارتقاء خلفه هنري الثاني العرش وهو الذي يمكن القول بأنه كان يمثل الملكية التقليدية.

ويرى بودان أن الدولة ثمرة تطور تاريخي طويل أدى إلى توازن بين الحقوق والواجبات داخل جماعة أكثر تطوراً وتعقيداً من تلك التي كانت موضع دراسة أرسطو، فهو لم يكن يرى في "الدولة" الحكومة العادلة لعدة أسر فحسب وإنما كان يفسر ما يلاحظه من الفوارق وعدم المساواة ويعتبر ذلك مصدر التقسيم العمل الذي يؤدي بدوره إذا استبقنا هذا التعبير إلى تضامن عضوي.

وقد أسهم جوهان التوزيوس بقدر لا يقل عن ذلك أهمية في مفهوم

الدولة هذا الذي يمكن اعتباره مفهوماً اجتماعياً من بعض النواحي. ولقد سبق أن ذكرنا أن مؤلفه الكبير يسمي السياسة المنهجية وقد ظهر في هربورن عام ١٦٠٣ وأعيد طبعه عام ١٦١٠ في جروننج ومرة أخرى في هربورن ١٦١٤، وكان يزيد في كل طبعة حتى تضاعف حجمه. وعرف التوزيوس السياسة فيه بأنها فن اشتراك الأفراد فيما بينهم بقصد تكوين حياة اجتماعية ويقصد الثقافة والمحافظة على هذه الحياة. وإذن فهو يطلق على السياسة اسمها يستعيره من اللغة الإغريقية وهو **Symbiotique**.

وتدل هذه الكلمة دلالة قوية على أن مفهوم الدولة كان واضحاً جد الوضوح عند التوزيوس، فالدولة وهي في القمة، مجتمع سياسي يعلو الجماعات البسيطة أي فوق الأسر وهو أكبر منها وأكثر تعقيداً من الجماعات الأخرى والقرى والمدن. وقد انتهى التوزيوس طبقاً للمنهج الذي سيطلق عليه فيما بعد الطريقة التكوينية **Génétique** إلى نظرية تعاقدية عن السيادة وإن كانت مع ذلك عضوية، حيث يتدرج الإنسان من الجماعات البسيطة إلى مجتمع الدولة وهكذا يمكن اعتبار التوزيوس رائداً للمذاهب السياسية المسماة فيما بعد بالاتحادية **Fédéralistes Ou Encore Corporatives** ويرى أوتوجيرك **Otto Gierke** وهو الذي عرف الناس بالتوزيوس الذي ظل زمناً طويلاً شبه مجهول أن التوزيوس هو مؤسس القانون الاجتماعي **Le Fondateur Du Droit Social**.

كما أننا نرى عنده أيضاً بداية تعدد المعاني الممكنة لاصطلاح الدولة فبينما كان يرى في الدولة اتحاد جماعات يربطها عقد ومن ثم تنشأ السيادة فإن بودان يؤكد الطابع الموحد الذي لا يتجزأ لهذه السيادة ذاتها، وعلى حين كان التوزيوس يرى مصدر السلطة في العقد الذي أبرمته العناصر العضوية المكونة للدولة، فإن بودان ملكي وحدوي **Monarchiste Unitaire** من أنصار مذهب السيادة المستقرة في شخص أمير.

وقد عجل بودان، عن غير قصد بلا شك بالاتجاه الذي أدى إلى ظهور الأمير بدلاً من "الدولة" وبدأ الأمير يسيطر نهائياً وتعلو مكانته على الدولة ويسيطر على الحياة السياسية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. وهكذا تعاقب الأمير الظافر في موكب التاريخ الهائل من بعد مكيافللي ثم الأمير المسيحي من بعد أرازم. وكان بوسويه **Bossuet** وفينلون **Fénelon** وهما كاتبان سياسيان من أظهر معلمي الأمراء. وقد أبرز المسيودي مو **De Meaux** حلول الأمير محل الدولة وتشخيصه إياها حين قال مؤكداً "إن الدولة كلها تجتمع[٢١]".

وعلى العكس من هذا الاتجاه فإن مدرسة القانون الطبيعي وقانون الشعوب عادت إلى المفهوم الجماعي للدولة حيث رجع بوفندورف **Puffendorf** وباربيراك **Barbeyrac** إلى اصطلاح المدينة، وكانا

[٢١] بوسويه "السياسة مستخرجة من أقوال الكتاب المقدس".

يفضلان اصطلاح الجماعة المدنية **Société Civile** على لفظة **Status** التي كانت لا تزال مشوبة لدى المشتغلين بالدراسات اللاتينية بما كان يكتنفها من قبل من الغموض، كما كانا يفضلان على اصطلاح الشيء العام **Respublica** الذي أخذ يفقد شيئاً فشيئاً معناه العام (عند بودان) ليأخذ معناه الضيق (عند ماكيافيللي).

وهذا أيضاً هو المعنى الذي اقترحه مونتسكيو، ولكن هذا الأخير لم يذكر مصادره، وكثيراً ما يقدم ما استعاره من غيره على أنه من ابتكاره، ومع ذلك فإن جزءاً لم يعثر عليه من بين مجموعات تعليقاته على مطالعاته كان يسمى **Politica** ووجد بمكتبته في مقاطعته (لابريد) **La Bréde** نسختان من كتاب علم السياسة لأرسطو.

ولا شك في أن المحاولة التي قام بها جان جاك روسو هي أبعد المحاولات في سبيل توضيح مصطلحات اللغة السياسية في عصره، فهو في ختام الفصل السادس من الكتاب الأول من العقد الاجتماعي، وهو فصل عظيم الأهمية إذ عالج فيه المؤلف الصك الاجتماعي **Pacte Social** وأراد به العقد الاجتماعي نفسه، وأورد هذه الإيضاحات عن هذا التعبير (هذا الشخص العام الذي يتكون بهذه الكيفية باتحاد جميع الأشخاص الآخرين كان اسمه عند الأقدمين "المدينة" ويسمى الآن "جمهورية" أو الهيئة السياسية التي يدعوها أعضاؤها "الدولة" في مظهرها السلبي وصاحبة السيادة في مظهرها الإيجابي و "السلطة" إذا قورنت

بأمثالها). وينتقد روسو تحريف المعنى الذي أصاب اصطلاح "المدينة" فيقول: "إن الغالبية من المؤلفين المحدثين يعنون المدينة الدولة وقد فاتهم المعنى الحقيقي لهذه الكلمة، فالمدينة تتكون من المنازل بينما تتكون الدولة من المواطنين. وهكذا يظل مواطن جنيف وفياً للتقاليد الإغريقية القديمة إلا أنه يجعل من اصطلاح **Social** أي اجتماعي مرادفاً لاصطلاح **Politikas** أي سياسي وليس لاصطلاح **Koinonikos**. اصطلاح "**Social**" معناه في العقد الاجتماعي الجماعة المدنية، أي المدينة الجمهورية، الدولة، وروسو نفسه كان يرمي إلى وضع مؤلف سياسي وهو يخرج لنا مؤلفه "العقد الاجتماعي" على أنه مختصر من مؤلف سياسي أوسع تفصيلاً يتناول النظم السياسية **Institutions Politiques**. ولقد أكد روسو في كتابه الاعترافات "أنه كان راغباً في أن يكرس كل حياته لوضع مؤلف النظم السياسية، ولذلك فإن كتاب العقد الاجتماعي كان يسمى في وقت ما "في الجماعة المدنية (وتوجد نسخة خطية من العقد الاجتماعي تدل على أن المؤلف كان في وقت ما يفضل هذا العنوان). ويدل العنوان الصغير الوارد تحت العنوان الكبير للعقد الاجتماعي، والذي مازال موجوداً حتى الآن، على المراد منه، إذ هو "مبادئ القانون السياسي" وقبل ذلك تردد روسو بين هذه العناوين لكتابة "محاولة عن تكوين الدولة، محاولة عن تكوين الهيئة السياسية، محاولة عن تكوين الدولة، محاولة عن شكل الجمهورية".

وكل هذه المحاولات اللفظية إن هي إلا مجرد تعبير عن التنوع في التعبير عن المعنى وليست من قبل الشك أو التردد حول حقيقة الأشياء أو صميم الموضوع؛ فقد سار التقليد مطرداً من عهد أرسطو إلى القرن الثامن عشر على حقيقة واحدة محققة وهي أن هناك كما يقول بول جانيه **Paul Janet** الذي يؤرخ للموضوع علماً هو "علم الدولة"، وهو ليس خاصاً بإحدى الدول المعنية بذاتها، ولكنه علم لكل الدول بصفة عامة منظوراً إليها من حيث طبيعتها وقوانينها وأشكالها الرئيسية[٢٢] وذلك هو علم السياسة الذي لم يستمد منه أحد فرعاً خاصاً بالحياة الاجتماعية.

---

٢٢ بول جانيه "تاريخ علم السياسة في علاقته بالأخلاق"، باريس سنة ١٨٧٢.

الفصل الثاني
علم السياسة يفقد مكانته

١- علم الاقتصاد يحل مكان علم السياسةٍ:

منذ ابتدأ النصف الثاني من القرن الثامن عشر حدث انشقاق في هذا البنيان البديع، إذ قامت الحيرة التي أخذت تتزايد بسبب الاستعمال المطرد لاصطلاح يرجع إلى بداية القرن السابع عشر هو اصطلاح الاقتصاد السياسي.

فلقد رأينا ذلك الفرع الخصيب ألا وهو علم السياسة ينمو ويزدهر على أثر أرسطو، أما الفرع الآخر وهو علم الاقتصاد الذي كان ما يزال ناشئاً ضعيفاً عند أرسطو، فسرعان ما ذبل عوده. وتحت تأثير الأخلاق المسيحية صارت علاقات الأسرة تأخذ باطراد شكل العلاقات الشخصية التي لا تخضع للاقتصاد وإنما يحكمها علم الأخلاق.

كما أن زوال نظام الرقيق قد انتقص بشكل محسوس من أهمية موضوع العلاقة بين السيد والخادم. وأخذت المسيحية تميل "هنا أيضاً" إلى وضع هذه العلاقات في كف علم الأخلاق، ومن ثم فإنه لم يبق لعلم الاقتصاد من مجال سوى ما يتعلق بالذمة المالية وبالعناية بشئون المنزل.

وقد شهد القرن السابع عشر واحداً من هذه التقلبات التي سبق أن

مر بها علم السياسة، مما غير تماماً معنى كلمة الاقتصاد، ففي عام ١٦١٥ نشر مونكريتيان **Montchrestien** مطولاً في علم الاقتصاد السياسي أهداه إلى الملك الشاب لويس الثالث عشر وإلى والدته الوصية على العرش ماري دي مدسيس، ومؤدي فكرة مونكريتيان التي شرحها في رجاه متواضع هو أنه يتعين أن يكون تصريف الدولة لشئونها كما لو كان الأمر متعلقاً بأسرة يجب التصرف بالقسطاس في مواردها المحدودة. ويعقد مونكريتيان مقارنة بين الإدارة الاقتصادية العائلية وبين سلوك البذخ الذي تسير عليه الدولة وبصفة خاصة إسراف ملوك الفان، ويرى أنه يجب أن يطيق الأمير في الدولة نفس القوانين التي تطبق في إدارة أموال الأسرة. وهكذا نرى مونكريتيان يضم ويخلط فرعين من المعرفة فصل، بينما أرسطو في دقة وعناية فهو يسمى اقتصاداً سياسياً ما يتعلق بقواعد الإدارة الحسنة لأموال المملكة.

وسرعان ما وجدت هذه الفكرة من يكفلها في شخص رجل ليس كاتباً فحسب، وإنما يمكن اعتباره أيضاً – لو صح هذا القول – أول وزير فرنسي للاقتصاد الوطني ألا وهو سولي **Sully** الذي نشر في شيخوخته السياسة الملكية الرشيدة لاقتصاديات الدولة في النواحي الداخلية والسياسية والحربية (١٦٣٤)، وهكذا يصير الاقتصاد بنقله من المنزل إلى الدولة فن إحكام إدارة الأشياء المادية.

وحينما أضيفت صفة "سياسي" إلى اسم "اقتصاد" أصبح هذا

التعبير مرادفاً لعبارة "خاص بالدولة"، ولقد أحسن الأستاذ أندريه بييتر Andre Piettre حين قال في مؤلفه المتسم بالأصالة والمخصص لعصور الاقتصاد الثلاثة" "إن الطابع القومي للاقتصاد يجاوز إلى حد بعيد طابعه المنزلي[٢٣] ثم هو بعد ذلك يسمى هذا الاقتصاد السياسي "الاقتصاد الملكي" مستشهداً في ذلك بهنري هوزر Henri Houser الذي كان يرى في الملك "المشرع والمنظم للحياة السياسية".

ولقد احتفظ الاقتصاد السياسي أيضاً عند آدم سميث Adam Smith، الذي يعتبر في طليعة كبار الاقتصاديين في العصر الحديث، بتبعيته التقليدية السياسة، فعرضه هذا المؤلف على أنه "أحد فروع المعرفة التي يجب أن يحيط بها المشرع ورجل الدولة، وهو فرع يرمي إلى إثراء الشعب والملك معاً وبصفة خاصة إلى تزويد الدولة بدخل كاف لأداء الخدمات والنهوض بالمرافق العامة".

ولكن سرعان ما ظهر أن موقف آدم سميث قد تأثر بما ظل باقياً من العصور الغابرة، فمنذ منتصف القرن الثامن عشر أخذ الاقتصاد في الابتعاد عن السياسة، وانفصل منها وصار علماً منطقياً للأشياء الاقتصادية التي يجب، كما يقول المسيو أندريه بيتر، أن (ينظر إليها في ذاتها ولذاتها)، ومعرفة هذه الأشياء تعتبر عالماً قائماً بذاته وعلم الاقتصاد في ثوبه الحديث ليس مستقلاً عن السياسة فحسب، ولكنه

---

٢٣ باريس الطبعات العمالية سنة ١٩٥٥ ص ٢٠٠.

يزعم لنفسه استقلالاً تاماً. فالنظام الطبيعي على حد تعبير أصحاب المذهب الطبيعي الفيزيوقراطيين يخضع لقوانينه الخاصة به وله أساليب نظامه التلقائية وحركاته الذاتية المنظمة أي أن الاقتصاد عبارة عن نظام طبيعي **Physiocratie** أو حكومة الطبيعة، بينما السياسة أياً كان النظام السياسي هي حكومة الإنسان أو(**Anthropocratie**).

ويطالب الاقتصاد باستقلاله من الناحيتين النظرية والعملية معاً. أما من الناحية العملية وباعتباره نشاطاً إنسانياً، فإنه يرفض القيود الخلقية التي جاءت بها نظريات القرون الوسطى، وربما كان نفوره أشد من سيطرة النظم السياسية السائدة. ومن الناحية النظرية ينزع الاقتصاد إلى أن يكون علماً مستقلاً تجاه العلوم الأخرى وخاصة إزاء علم حكومة الدولة.

وهو إذا كان خطراً على السياسة باستحواذه على شطر من ميدانها فإن ازدهاره أشد إضراراً بها بادعائه الحلول مكانها كما يزعم فالاقتصاد لا ينزع إلى الانفصال عن السياسة فحسب وإنما يرمي إلى الانتقاص من قيمتها بجعلها في المحل الثاني والمنازعة في أهميتها بل في وجودها ذاته، وتتفق المدرستان المتنافستان الحرة والاشتراكية، في هذه النقطة.

وربما كانت الفكرة الأساسية الغالبة على المذهب الفردي الحر في الكثير من النواحي هي فكرة التلقائية أكثر من فكرة الحرية والفرد، فالظواهر الاقتصادية ليست إلا مظهراً من مظاهر الطبيعة وهي تنبثق في صورة تلقائية انبعاثيه وتنظم نفسها بنفسها وعلى حدا لكلمة المأثورة

لقس إيطالي فإن العالم يسير نفسه بنفسه **Il Mondo Va Da Se**، وهكذا يخضع الاقتصاد لقوانين (طبيعية)، ومن ثم فإن السياسة لا شأن لها في هذا المجال، وهي إن تدخلت فلكي تضع من العوائق ما يعرقل سير هذه العجلة المدهشة التي تدور وحدها دون هذه العوائق. وهكذا يخلص المذهب الحر إلى مفهوم ضيق ضئيل **Minimalitaire** عن الدولة، يتضاءل دورها فيه إلى أقل حد ممكن. والسياسة في حياة الرجل العادي إن هي إلا استثناء أو مسألة عارضة، وكما لوحظ من يومئذ (الإنسان في عصر المذهب الحر هو أقل الناس اهتماماً بالسياسة[٢٤]).

وتتفق الاشتراكية في جوهرها مع خصمها المذهب الفردي في عدائهما السياسة ومع أن المصلحين الفرنسيين لا يكادون يتفقون فيما بينهم إلا أنهم يلتقون عند نقطة يتفقون عليها وهي أنهم جميعاً يتمنون زوال السلطة السياسية لا كما هي عليه اليوم في مظهرها الحالية فحسب ولكن في ذاتها وجوهرها، ولا شك أن بعض الاشتراكيين هم من أنصار انتزاع السلطة وهم ينتمون مع بلانكي **Blanqui** إلى فريق بابوف **Babeuf** وهذا هو أيضاً موقف لويس بلان **Louis Blane**، ولكن هؤلاء ليسوا من كبار لمفكرين وقد كانت نظرياتهم أقل تأثيراً من أعمالهم. وتبدو أولوية الاقتصاد والانتقاص من شأن السياسة واستبعادها في مثل شهير لسان سيمون، غير أن برودون **Proudion** بصفة خاصة هو الذي أحل الاقتصاد

---

[٢٤] جورج لاڤو "علم السياسة وعلوم الإنسان" سنة ١٩٥٦ ص ٥٠٦.

مكاناً علياً بارزاً فنراه في مؤلفه (الفكرة العامة للثورة في القرن التاسع عشر) قد وضع للدرس السابع عنواناً هو: "فناء الحكومة في الجهاز الاقتصادي" في رأي المؤلف أن الثورة الحقيقية، الثورة الوحيدة، هي الثورة الاشتراكية **Sociale** التي ليست هي الثورات السياسية الزائفة التي وقعت عامي ١٨٣٠ و١٨٤٨، فالثورة الاشتراكية هي التي تحل المصنع محل الحكومة وهو يقول: "لسوف نضع التنظيم الصناعي في محل الحكومة ولسوف نضع القوى الاقتصادية في مكان السلطات السياسية[٢٥]".

وهذه الفكرة، فكرة فناء الحكومة في المجتمع، هي الفكرة الأساسية عند ماركس في فترة معينة على الأقل من تاريخ تفكيره، لأن أفكاره تغيرت كثيراً، ومع ذلك فما لا شك فيه أن فكرة ماركس على النحو الذي فهمت به حتى جاء الوقت الذي أعاد لينين فيه تنقيحها، هي فكرة عدائية للسياسة، ففي رأيه أن الصورة الحالية للنظم السياسية والدولة ذاتها هي تكوينات يجب استئصالها تماماً بفعل التطور الاقتصادي الذي يؤدي إلى الثورة الاشتراكية.

وعنده أن الاقتصاد هو الحقيقة الوحيدة، ويقترب ماركس جداً في هذه النقطة من آراء المصلحين الفرنسيين الذين أفاد منهم إلى حد كبير وكانت نبوءته عن المستقبل **Sa Vision D'avenir** هي (فناء الدولة **Dépérissement De L'exat**).

---

٢٥ باريس جاربنر سنة ١٨٥١ ص ٢٨٣.

وعندما تستولي الطبقة العاملة على السلطة فلن تكون هناك سلطة ولن تعود هناك دولة إذ أن السلطة السياسية هي وليدة صراع الطبقات **La Conséquence De La Lutte Des Classes**.

وهكذا لم يعد للاقتصاد في القرنين التاسع عشر والعشرين من حيث أهدافه الكبرى صلة بالسياسة، كما انقطعت صلته أيضاً بالمعنى اللغوي الأصلي لاصطلاح الاقتصاد. وتصفه التعريفات الجديدة طبقاً للمفهوم الفرنسي التقليدي عند جان بابتيست **J. B. Say** وبلليجرينو روسي **Pellegrino Rossi** بأنه علم الثورات **Science Des Richesses** وهو في رأي بعض المؤلفين ممن هم أحدث عهداً المبادلة **Science De L'échange** ويضيف الأستاذ فرانسوا بيرو **F. Perronux** إلى المبادلة (صفة) بعوض **Onéreux**، وقد بحثوا له في الوقت نفسه عن عنوان جديد، فاقترح له البعض اصطلاح **Chrématistique** أي علم الثروة الذي كان يأخذ به أرسطو، واقترح آخرون اصطلاح **Ploutologie**، وهو ما يفيد نفس المعنى كما اقترح البعض ولاسيما الإنجليز اصطلاح **Cattalactique** وفي فرنسا عاد الناس تحت تأثير أ. لاندري **A. Landry** إلى مجرد لفظة اقتصاد **économique** باعتبارها اسماً، ولكنهم يطلقون عليه طواعية اسم علم الاقتصاد **Science économique** والمفهوم طبعاً أن أهم ميزة لهذا الاصطلاح هو استبعاد السياسة لفظاً موضوعاً.

٢- حلول علم الاجتماع محل علم السياسة:

وأعقب ذلك انفصال آخر يشبه في أصوله وما انتهى إليه، انفصال علم الاقتصاد، وهو الانفصال الذي حدث بين السياسة والاجتماع.

وليس هذا الانقسام بالجديد، فمنذ نشأة الدولة ظهر نوع من التمييز بين (السياسة) و(الاجتماع)، وقد لاحظنا قبل ذلك عند بودان والتوزيوس فكرة وجود الاجتماع خارج نطاق السياسة أي المتميز عن السياسة إن لم يكن مختلفاً عنها، ويمكن القول بأن هذين المؤلفين يعتبر أن الدولة ظاهرة مؤلفة من طبقات بعضها فوق البعض. ولكن هذا الكيان المركب عند التوزيوس والمفهوم (للحكومة المتعددة الطبقات) عند جان بودان يقتضي معرفة بالدولة تتضمن معرفة ما هو أصغر منها من الهيئات التي تقوم هي عليها. وهكذا يتفق هذا الرأي مع التصور الهندسي لدول المدينة عند أرسطو.

وقد أصر كثير من كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر على وجود علاقات اجتماعية بعيدة عن نطاق علاقات الدولة وهذه هي الحال عند جروسيوس الذي يرجع مؤلفه الرئيسي إلى عام ١٦٢٥م وكذلك عند الفيلسوف ليبنتز **Leibnitz** (١٦٤٧ – ١٧١٦) وكذلك عند فقيه وعالم في الاجتماع وهو نيتيلبلات **Nettelbladt** الذي يبلغ شهرة من سبقه. وقد سار على نفس الدرب بعض المؤلفين مثل شلوتزر **Schlotner** الذي ميز بين الدولة **Die Staat** والجماعات المدنية

Die Burgerlich Gesellschaft، وهكذا ظهر نظامان قانونيان مستقل كلاهما عن الآخر/ نظام الجوار والتركيز الإقليمي ونظام النشاط المهني[٢٦].

ثم في هذه المرة وتحت تأثير الاقتصاد، وبصفة خاصة إزاء تأثير المدرسة الإنجليزية، فصل بعض المؤلفين الألمان في مستهل القرن العشرين مثل روبيرت فون موهل **Robert Von Mohl** بين علمي الاجتماع والسياسة؛ فالاجتماع يعني النظم والعادات أو أنواع السلوك التي لا تنظمها السلطة بطريق مباشر أي الأسرة والملكية – وأيضاً، مادامت الفكرة قد بزغت – الطبقات الاجتماعية، وأخذت فكرة الدولة الاجتماعية **Sozialzustand** تعارض فكرة الدولة السياسية **Staat**، وبعد ذلك ميز المؤرخ الفرنسي هنري هاوزر **Henri Hauser** بين ما يسمى بالتاريخ للسياسي الذي يعنى بصفة خاصة بشكل حكومات الجماعات وبين ما وصفه بالتاريخ الاجتماعي الذي يهتم بصفة أساسية بالحياة المادية والاقتصادية والأخلاقية لتلك الجماعات نفسها. وعلى ذلك فإن التاريخ الاجتماعي يشمل الحياة الخاصة بأكملها لا في تركيبها الخاص بالفرد أو بالأفراد فحسب ولكن في تركيبها الجماعي أيضاً.

ولقد كان يمكن ألا تشوب هذا التقسيم أية شائبة خطيرة بالنسبة إلى علم السياسة لو أنه ظل مجرد ملاحظات موضوعية، ولكن كثيراً من

---

٢٦ أنظر چورچ جورڤيتش "عناصر علم الاجتماع القانوني"، باريس سنة ١٩٤٠ الفصل الأول.

أنصاره يضيفون إليه تقديراتهم الشخصية. فنظام الهيئة الاجتماعية يفوق كثيراً في خصوبة مادته النظام القانوني للدولة، سواء من حيث مضمونه المعنوي أو من حيث قوة حيويته التلقائية، أي أن الدفع الذي يندفع فيه علم الاجتماع في سيره مع التيار الاقتصادي منضمين معاً أو في خطين متوازيين يتحيف بدوره من علم السياسة أيضاً، وقد بدت آفاق علم الاجتماع عديدة. فهي حيناً تشكل نظاماً قائماً بذاته كما حدث بالنسبة إلى المدارس الاجتماعية ذات النزعة المسيحية[٢٧] وحيناً تكون بمثابة رد فعل غير واضح المعالم في إحساس الأوساط البرجوازية بانتقال زمام تسيير الأمور والأعمال إلى أيدي طبقات اجتماعية جديدة، وطوراً على عكس ذلك تصدر عن الفكرة الجديدة التي تقول بأن المشاكل الاجتماعية ترجح في أهميتها المشاكل السياسية[٢٨].

ولقد ألف شارل بيجي من كل ذلك باقة شعرية حين هتف قائلاً: "إن الحياة الخاصة هي قاعدة الحياة العامة، هي قوامها ودعامتها التي تنهض عليها وهي تمدها بفيض الحياة. والفضائل الخاصة هي لحمة الفضائل العامة وسداها، والمهام العامة ما هي إلا بمثابة جزر صغيرة في خضم الحياة الخاصة العميقة الأغوار".

---

[٢٧] أنظر بريلو في مقال له بعنوان "نهاية تباطؤ عجيب" في المجلة الدولية للتاريخ السياسي والدستوري يناير – يونية سنة ١٩٥٧ ص ٩.

[٢٨] أنظر شارل أنطوان "عناصر علوم الاجتماع" بواتيية أوران سنة ١٨٩٣.

ولكن ما هو أشد من ذلك خطراً على سلامة كيان علم السياسة هو ما يدعيه الاجتماع من صيرورته علماً شاملاً مستقلاً بذاته تحت اسم علم الاجتماع **Sociologie**.

وأوجست كنت كما هو معروف للجميع هو واضع هذا الاصطلاح وقد برره بقوله: "أعتقد أنه يتعين على أن أجازف منذ الآن بهذا الاصطلاح الذي يعادل تماماً اصطلاح (الطبيعة الاجتماعية) الذي سبق لي أن أدخلته فعلاً". وإذا كان اصطلاح (الطبيعة الاجتماعية) لم يلق أي رواج فإن اصطلاح علم الاجتماع **Sociologie** قد استعمل في أغلب اللغات بمعنى المعرفة العامة الموضوعية لتكوين الجماعات وتطورها.

وقد انتزع ابتكار أوجست كونت من علم السياسة صدارته التقليدية وتقدمه علم الاجتماع كعلم منظم نظاماً هندسياً. وقد قال أوجست كونت: "إن المجموعة الطبيعية للتأملات الأساسية تتكون تلقائياً. وجميع الدراسات التمهيدية (الرياضيات – الفلك – الطبيعة – الكيمياء وعلم الأحياء) عبارة عن إعداد للعلم النهائي الذي ستنعكس آثاره منذ الآن ودون انقطاع على دراسة هذه الفروع المنظمة لكي تسودها في النهاية النظرة الشاملة الحقة المرتبطة دائماً بالعاطفة الاجتماعية الصحيحة[٢٩].

وفي نفس الوقت الذي حل فيه علم الاجتماع محل علم السياسة

---

٢٩ أوجست كونت "مناقشات حول مجموع الفلسفة الواقعية"، باريس ١٨٤٨.

انتقل مركز الاهتمام من المدن أو الدول إلى الإنسانية، وقد عرف أوجست كونت الإنسانية بأنها، مجموع الكائنات البشرية الماضية والحاضرة والمستقبلة، غير أن من هم أكثر عدداً ومن يتزايدون باستمرار هم الأموات الذين يظلون باقين بخلود شخصياتهم إما بالحفاظ على ذكراهم وإما لبقاء آثار أعمالهم بفضل تقد الإنسانية[٣٠]، غير أن كونت سرعان ما استعاض عن دراسة الإنسانية علمياً بالإيمان بالإنسانية كدين. وهكذا اجتاحت الديانة الوضعية السياسة الوضعية وانتهى الأمر عند كونت بأن اكتسح علم الاجتماع في النهاية ودون بديل علم السياسة التقليدي. وفوق ذلك فلم تجدد "مدرسة علم الاجتماع" في علم السياسة وبمقدار ما رأى دوركيم **Durkheim** وتلاميذه على عكس ما ذهب إليه كونت من أن الحدث الذي يصدر عن الجماعات الخاصة هو الحدث الاجتماعي الواقعي الصادق كان يمكن لهؤلاء أن يفهموا علم الاجتماع كمجموعة من العلوم الاجتماعية يجد فيها علم السياسة مكانه. غير أن هذه لم تكن نظرتهم بل إنهم أصروا على خصوصية الظاهرة الاجتماعية ونسبوا إليها ميزات خاصة وقالوا إن الجماعة ليست في ذاتها هي مجموع الأفراد المكونين لها بل هي كائن آخر مختلف عن هذا المجموع وليست مكونة من جمع عدد الأفراد فيها وإنما هي كل. بل إن بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى القول بأنها كائن له حياته وتاريخه

---

٣٠ چان لاكروا "علم الاجتماع عند أوجست كونت"، باريس سنة ١٩٥٦ ص ٦٥.

وضميره ومصالحه. وبناء عليه فطبقاً للمعنى المحدد للاصطلاح يعتبر فقط من قبل علم الاجتماع معرفة الظواهر الإنسانية باعتبارها اجتماعية. لا باعتبارها وليدة إرادة الأفراد، وإنما باعتبار أنها ناجمة عن تأثير الهيئة الاجتماعية، وهذا التأثير الجماعي يؤدي إلى مواقف لم يكن الأفراد الذين تتألف منهم الجماعة ليقفوها قط لو لم يكونوا هذه الجماعة. وبينما يبدو أن هؤلاء الأفراد يتصرفون بحرية إرادتهم فالحقيقة هي أن تصرفاتهم تفصح عن قهر اجتماعي، وبالتالي، فإن علم الاجتماع لا يدرس جميع ما يحدث في الهيئات الاجتماعية القائمة وإنما هو يتساءل فقط في أية صورة وبأي مقدار تنشأ الأحداث الاجتماعية عن حياة الجماعة وكيف تؤثر بدورها في تلك الحياة.

وعلى ذلك فحين يدرس علم الاجتماع السياسة فإنه يسلك خطة تختلف عن الخطة التي يسلكها علم السياسة، إذ أنه يأخذ في الاعتبار تأثير العامل السياسي في الحياة الاجتماعية، وكذلك تأثير العامل الاجتماعي في الحياة السياسية. نعم إن الأحداث السياسية تهم العالم الاجتماعي كثيراً، ولكنها تهمه على نحو غير النحو الذي تشغل به بال الباحث في علم السياسة، فالعلم الاجتماعي لا يعرض للسياسة إلا من الناحية الخاصة بالحياة الجماعية بينما العالم السياسي يدرس كل نواحي النظم كما يدرس حياة الدولة بما في ذلك التصرفات الفردية، ولا يغيب عن ذاكرتنا ما كان يشغله من مكانة الأمير المنتصر مسيحياً كان أو

اقتصادياً. والعالم السياسي يدرس كل ذلك من الناحية السياسية وحدها على حين أن العالم الاجتماعي لا ينظر إلى الظواهر السياسية إلا باعتبارها اجتماعية ومن الزاوية الاجتماعية وحدها.

ويترتب على ما تقد أنه يتضح أن هذا الاختلاف المقصود في وجهات النظر قد ترتب عليه دراسات صادرة عن نزعات جد متباعدة فعلماء الاجتماع، حتى عندما يعنون بالظواهر السياسية يستبعدون من موضوع بحثهم بابهم علماء السياسة في المكان الأول. وتنعكس آثار هذا الاختلاف على موضوع البحث ذاته فبينما يفضل المشتغل بعلم السياسة أن يكرس جهوده لدراسة الظواهر السياسية العليا القريبة منه في الزمان والمكان، فإن علماء الاجتماع كثيراً ما يوجهون عنايتهم إلى دراسة الشعوب البدائية، ويركزون اهتمامهم على الظواهر الغريبة والعادات التي تتعلق على الأخص بعلم السلالات البشرية، ولا تربطها إلا علاقة بعيدة بالمجتمع السياسي المنظم تنظيماً دقيقاً بارعاً أي الدولة في صورتها الحالية. ولا ريب أن علماء الاجتماع كانوا قد بذلوا الوعود في هذا الصدد إلا أن المكان الذي أفسحوه لعلم الاجتماع السياسي في تصنيفاتهم ما زال ضعيف الشأن. والواقع هو أنهم لم يعنوا عناية كافية بالمشاكل السياسية، ولم يئدوا ما كان يجب عليهم القيام به أصلاً[٣١].

وكذلك مما لا شك فيه أن علم الاجتماع سيكون له نصيبه الوافر

---

٣١ أنظر كوفيلييه في كتيبه عن "علم الاجتماع"، باريس سنة ١٩٥٩.

في النهضة المقبلة لعلم السياسة، وعلى الأخص بفضل ما له من تأثير منهجي. ولكن علم الاجتماع لعب في كرب التطور الفكري الذي تم في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين – دور المنافس الخطر لعلم السياسة، ولاسيما أنه قد ادعى أنه يستأثر لنفسه بالدقة العلمية وبالصفة الجامعية. ولقد نجح دور كايم في التغلب على ما كان يكتنف هذا العالم من شك في البيئة التي كانت تحيط به حتى أنه وصل إلى الاعتراف بعلم الاجتماع كعلم وإلى أن تخصص له كراسي أستاذيه في الجامعات. أما علم السياسة ولم يترك له علم الاجتماع إلا دور فن تطبيقي، فقد أخرج في الوقت نفسه من عداد العلوم وأقصي إلى خارج الكليات وذلك لأن نعت أحد فروع المعرفة أو نواحي النشاط في الوسط الجامعي بأنه فن يؤدي إلى الحط من شأنه وإلى تجريده، من كل اعتباره[٣٢].

٣- علم القانون يأخذ مكان علم السياسة:

بينما أخذ الاقتصاد ينمو ويتطور متأثراً بعلماء الاقتصاد من الإنجليز، وبينما أخذ علم الاجتماع ينهض في فرنسا، كانت ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر تبدو أقل البلاد تأثراً بهذه النزعات الانحلالية، بل لقد أمكنها وهي تقاوم هذه النزعات وتحت تأثير (علماء الاقتصاد الوطنيين) فيما أن تعيد الاقتصاد إلى حظيرة السياسة كما أنها بإصرارها على (المظهر الوطني) للظواهر قد أعادت كذلك الاجتماع إلى السياسة.

---

٣٢ جاك ليكليرك "من القانون الطبيعي إلى علم الاجتماع"، باريس سنة ١٩٦٠ ص ٤٧.

وإبراز فكرة الدولة في صورة كل يسيطر على الأفراد بل وعلى الأجيال إنما هو من ابتكار آدم موللر[٣٣] Adam Muller، إلا أن تأثيره لم يبلغ مثل هذا الشأن غير أنه يبلور تياراً ثلاثياً: قانونياً ولغوياً وفلسفيًا، Adam Muller يقابل في كل نقطة منه بين الروح الاشتراكي والمثل الفردي والاتجاه العالمي والاتجاه الأبدي.

وبعد أ. موللر أكدت مؤلفات داهلمان Dahlmann وفيتز Waitz وتراتيشكيه Treitschke الوحدة التقليدية لعلم السياسة باعتباره مجموعة من المعارف المتعلقة بالدولة – الأمة، وهكذا تغلبت هذه الوحدة على ثنائية موهل Mohl الذي ميز بين الاجتماع والسياسة ثم ميز في تقسيم فرعي داخل السياسة بين أجزاء مختارة منها الفن السياسي الذي هي علم السياسة بمعناه الحقيقي. وقد اعتبر داهلمان وفيتز وتراتيشكيه في سذاجة فن السياسة ونظرية الدولة شيئين متساويين[٣٤]، ولقد نشر داهلمان مؤلفاً عن السياسة في جوتنجن عام ١٨٣٥ ظهر منه الجزء الأول والوحيد وكان موضوعه "السياسة على أساس وفي نطاق الموقف المعاصر"، وقد أخذ فيه باصطلاح "سياسة" بمعناه لدى الأقدمين. أي أن السياسة عنده تعني نظرية الدولة. ويرى جورج فيتز في مؤلفه (أسس علم السياسة) الذي نشر في (كييل عام

---

٣٣ آدام موللر "عناصر فن السياسة".

٣٤ أنظر ستبير سوملو –كتيب له "السياسة" ليبزج سنة ١٩١٩.

١٨٦٢) أن السياسة هي علم الدولة دون تمييز بين التنظيم الثابت للدولة والحياة العامة المتحركة، أي دون تمييز بين القانون والسياسة. أما تراتيشكيه فقد نشر عام ١٨٥٩ (علم الجماعة) معتبراً فيه أن الدولة ليست إلا جماعة منظمة تنظيماً وحدوياً.

والمدرسة الألمانية إذ تجعل، على طريقتها الخاصة، البنيان الجديد يرتكز على فكرة الأمة أكثر من ارتكازه على فكرة الدولة، فإنها بذلك تستبقي أو تستعيد المفهوم الشامل للسياسة الذي وضعه أرسطو. فاصطلاح علم السياسة الذي يعني لدى الإغريق معرفة شئون المدينة أصبح يعني عند الألمان النظرية العامة للدولة.

ولكن المدرسة الألمانية التي تغلبت على انقسام الاقتصاد والاجتماع قد ولدت هي نفسها الانقسام في القانون.

وقد بدأت الانفصال في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر مع ج. ك بلنتشلي[٣٥] الذي نشر عام ١٨٧٥ وعام ١٨٧١ مؤلفه (نظرية الدولة الحديثة). وطبقاً للمفهوم التقليدي كان تعبير السياسة يجب أن يكون معادلاً للعنوان العام "علم الدولة الحديثة"، ولكن السياسة لم تعد تعني عند ج. س بلنتشلي معرفة شئون الدولة في مجموعها، بل وأيضاً لم تعد تدخل في نظرية الدولة الحديثة إلا كعنصر أخير من بين ثلاثة: فالمذهب الحديث عن الدولة يتألف في جوهره من: النظرية العامة

---

[٣٥] .J. C. Bluntschli

للدولة ومن قانون الدولة، أما السياسة فإنها تأتي في المحل الثاني بعد هذين الفرعين الأخيرين اللذين يتقدمانها، ولم يعد مطلوباً منها أن تتعمق في أسس الدولة ما دامت النظرية العامة تعني بهذا الأمر، كما أنه لم يعد يقع على عاتقها دراسة الدولة وهيئاتها مادام القانون العام يعني بهذه الناحية، ولم يبق لها سوى أعمال مختلف نواحي النشاط في الدولة، فهي تلاحظ وتفسر القواعد الواجب اتباعها في حكم الشعوب، وهي تحلل روح النظم ونشاط الأمة داخل الدولة.

وقد استعان جوهان كاسبار بلنتشلي هذا التحديد في مجال السياسة في روية وحذر لكيلا يفصم وحدة علم السياسة الشاملة. فنهاك تمييز لا فصل بين القانون العام وعلم السياسة الذين يتشعبان من أصل واحد مشترك، غير أن النظرية العامة للدولة تسود القانون والسياسة معاً والدولة الحقيقية محيا، وهذه الحياة تربط القانون بالسياسة، والقانون الذي يصر خلفاء بلنتشلي أكثر منه على طابعه الثابت ليس ثابتاً، كما أن السياسة من جانبها تجد في البحث عن نقطة توازن واستقرار. وللقانون تاريخه، كما أن هناك سياسة للتشريع، وكما أن القانون يصدر عن السياسة فإن السياسة تفترض سبق وجود القانون كشرط أساسي للحرية التي تزدهر في الحدود التي يرسمها القانون.

ومع ذلك، فبفضل التأثير الذي تركه ج. ك بلنتشلي، قبل الفقه الألماني منذ ذلك الحين فكرة أن السياسة لم تعد إلا شطراً ضئيلاً في

حقل علم الدولة. فمثلاً يرى[٣٦] فون هو لتسندورف في مؤلفه (مبادئ علم السياسة – الطبعة الثانية سنة ١٨٧٩) أن علم القانون هو ممارسة الإرادة الجماعية للدولة بصفتها إرادة حاكمه أي إرادة مستقلة عليا ذات سيادة. أما السياسة فهي – على العكس من ذلك – تلك الإرادة نفسها بصفتها إرادة عاملة ولكن في الحدود التي تحددها الظروف والسوابق، وهي تصدر قراراتها وفقاً لما تمليه الاعتبارات التاريخية والصدف.

وقد كانت آراء جورج[٣٧] يللينك أكثر أصالة وأبعد أثراً، فهو يلاحظ في مستهل مؤلفه **Allgemeine Staatslehre**[٣٨] أن كلمة (سياسة) تعني في اليونانية نظرية المدينة وأنه يجب ترجمتها بعبارة (علم الدولة) ولكنه سرعان ما يعدل عن هذا الرأي المنطقي تاركاً السياسة خارج مجال (نظرية الدولة). وقد عرض المؤلف السابق الذكر إلى فكرة الدولة باعتبارها علماً وصفياً وتحليلياً للدولة يقوم بدراسة فكرة الدولة في جميع صور نشاطها وهو يقسم هذا العلم إلى قسمين، فمن جهة، هناك (مذهب اجتماعي) عن الدولة، ومن جهة أخرى هناك (مذهب قانوني) الدولة أو القانون العام. وعلى ذلك فإن ج يلينيك على العكس من ج. ك.– بلنتشلي لم يعد يعتقد في وجود نظرية عامة للدولة تتناول القانون العام والسياسة في وقت واحد. بل إن السياسة في نظره تقتصر على

---

٣٦ الترجمة الفرنسية باريس جيار وبريير سنة ١٩١١.

٣٧ **Von Holtzendorff**

٣٨ **Georg Jellinck**

دراسة الطريقة التي تستطيع بها الدولة أن تحقق أهدافها وأن تقدر مواقفها واتجاهاتها. أي أن السياسة تصبح إذن دراسة ثانوية ذات طابع عملي وانتقادي.

والنتيجة المباشرة لإرجاع السياسة هكذا إلى الوراء ولإخضاعها للقانون العام هي تأكيد سيادة هذا القانون العام ولاتساع مكانته في النظرية العامة.

فهذا القانون أصبح يقف إزاء السياسة المعزولة المحدودة النطاق، مزهواً بكل ما تتيحه له مكانته السامية من مجد. وقبل أن يهدم ج. ك. بلنتشلي علم السياسة بأقل من عشر سنوات كان الأستاذ **Gerber** الموقر الذي يرى فيه الألمان أبا القانون العام قد قام في سنة **١٨٦٥** بنشر مؤلفه تحت عنوان **Grundzuge Eines Systems Des Deutschen Staatsrechts** وقد نعى فيه على أسلافه أنهم اعتبروا مهمة تحديد المبادئ الدستورية الحديثة أميل إلى أن تكون ذات طبيعة فلسفية "اقرأ سياسية" أكثر منها قانونية، ولقد حاول توضيح الأسس القانونية التي يجب أن يقوم عليها القانون العام، فأراد أن يجعل أساسه قانونياً خالصاً مستبعداً منه النزعات السياسية والتاريخية أو الفقهية التي كان يعتنقها المؤلفون الألمان ممن سبق الكلام عنهم. وقد استوحى الأستاذ جيرير المفاهيم السائدة في القانون الخاص فاستعار منها نظريات الشخصية المعنوية والعلاقات القانونية فنقلها إلى مجال القانون العام.

فهو يرى في هذا القانون قانون الدولة وحدها باعتبارها شخصاً صالحاً لكسب الحقوق. وهذه الحقوق تعارض الحقوق الخاصة، وهي تنحصر في حقوق الدولة في سيادتها على من عداها من الأشخاص **Eine Herrschaft Uben Fremde Personen**.

وهكذا كونت عقيدة مذهبية حلت محل النزعة الاجتماعية السابقة وكانت غايتها الوصول إلى خلق قانون عام لا يدين بشيء لغير القانون ذاته.

وأعظم خلف للأستاذ جيرير هو الأستاذ لاباند **Paul Laband** الذي كان من أشهر أساتذة جامعة ستراسبورج في فترة انضمام الألزاس واللورين إلى ألمانيا. وقد أعلن لاباند أن تحليل النظام الدستوري لبلد ما يجب أن يكون قانونياً بحتاً فينبغي أولاً تأسيس العلاقات القانونية التي يتكون منها القانون العام، ثم تحديد طبيعتها القانونية تحديداً دقيقاً ثم كشف المبادئ القانونية العامة التي تحكمها، وأخيراً شرح النتائج المترتبة عليها. فإذا بدأنا بالقواعد المسطورة في النصوص صعدنا نحو المبادئ ثم استخلصنا منها أخيراً عن طريق الاستدلال، النطقي التطبيقات غير المنصوص عليها في النصوص.

وهذا المنهاج، كما يصفه أستاذ آخر هو **Lexis** لكسيس، مغرق في نزعته القانونية. والمؤلفون الذين سيسرون على هداه يعنون بالقانون العام لا بعلم السياسة ويعتبرون هذا الأخير علماً أدنى منزلة وغير جدير بأن تخصص له كراسي جامعية. ولا يقتصر **P. Laband** وتلاميذه على

استبعاد الاعتبارات السياسية التي ينظرون إليها كما لو كانت غريبة عن القانون العام، بل إنهم فوق ذلك يقفون إزاء هذه الاعتبارات موقفاً عدائياً باعتبارها كثيراً ما تستخدم لستر عيب في التحليل والبحث الإيجابي البناء. وهم يقولون عنها إنها (أدب صحفي).

على أن بعض الفقهاء الألمان كانوا أقل انتقاصاً من شأن علم السياسة فحاولوا (كما فعل ذلك **Laband** نفسه) أن يخلعوا على السياسة مضموناً، ولكن تحديد هذا المضمون ظل من الناحية المعنوية أفلاطونياً، ومن الناحية العملية عديم الأهمية الحقيقية، وهكذا صار علم القانون كعلم الاجتماع، وأفضل منه، إذ هو أعرق وأكثر أرباحاً منه، فشغل كراسي جامعية كما شغل أذهان الذين يحضرون للامتحان فيه.

الفصل الثالث

تفكك علم السياسة وإغفال شأنه

١- علم لا مضمون له:

لقد استغل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ولقانون العام تارة ما تميزت به من الشغف بكل ما هو جديد وتارة أخرى ذلك المركز الذي اكتسبه قديماً فعملت على إقصاء علم السياسة عن أفضل ناحية من الميدان التقليدي الذي كان يشغله. فأخذ هذا العلم يتضاءل إلى حد التلاشي والزوال أمام التخصص المتزايد للعلوم السياسية.

فهناك اليوم، علم الاجتماع السياسي الذي يعرض الظواهر السياسية من الوجهة الاجتماعية، وهناك علم الاقتصاد السياسي الذي يتناول الدولة بوصفها عاملاً أو إطاراً اقتصادياً، وهناك القانون السياسي الذي يسمى عادة القانون العام وهو الذي يعنى بالأنظمة والعلاقات العامة من الناحية القانونية. وهناك التاريخ السياسي الذي يكشف الأحداث المتصلة بالحياة العامة، وهناك الفلسفة السياسية التي تسمح بتقدير هذه الأحداث، وهناك الجغرافيا السياسية التي تدرس العلاقة ما بين الأرض والدولة، وهناك أخيراً كل فروع العلوم التي يمكن أن تنطبق عليها كلمة (سياسة).

وعلى ذلك فما من مرة تظهر فيها السياسة إلا وتبدو وكأنها علم تابع مشدود إلى علم آخر. وما يكاد الإنسان يبدأ دراسة حدث من الأحداث أو يتعمق في دراسة إحدى المشاكل حتى تنقطع النسبة إلى الأصل الكلي العام. وهو علم السياسة التقليدي لكي تدخل الدراسة في المجال الخاص لأحد العلوم الوضعية المتميزة بطابعها. والمادة التي كان يتكون منها علم السياسة التقليدي قد أصح من الأفضل أن تعزي لعلوم أخرى أكثر تطوراً، وبالتالي أفضل مركزاً، بحيث تحمل على الدراسة وتؤدي إلى تقدم المعرفة. وفي نهاية القرن التاسع عشر كان علم السياسة قد تلاشي واختفى كعلم يدل على مادة قائمة بذاتها، ولم تعد السياسة إلا كوصف للعلوم الأخرى حتى ليتسنى القول اليوم بأن ليس هناك (علم سياسة) بل هناك علوم سياسية.

ولما كان كل بحث سياسي قد أصبح اليوم يتحول إلى نوع خاص من الدراسة، ولما كانت كل مسألة تطرح اليوم قد أصبحت تفلت من نطاق "علم السياسة" لكي تندمج في مجال "علم سياسي معين" أفضل استعداداً للجواب عنها، فلم يبق بعد شيء "لعلم السياسة" بهذا الوصف ولا مناص حينئذ من إثبات زهوه الكاذب وفراغ مضمونه.

غير أن البعض ما زال مع ذلك يرى أن امتصاص العلوم الأخرى لعلم السياسة امتصاصاً كليا مبالغ فيه، وعندهم أنه حتى بعد أخذ كل العلوم الأخرى بنصيبها كاملاً من علم السياسة فإنه ما يزال باقياً له رغم

ذلك بعض الشيء الذي يتكون منه موضوعه. ذلك أن تطور تلك العلوم يترك فيما بينها أو خارج نطاقها بعض الأجزاء التي لم يتم كشفها، وهكذا يستطيع علم السياسة أن يبحث في مجالات غير مطروقة ولم يتم تنظيمها بعد، وأن يكشف عن عناصر جديدة لم يتم بعد تصنيفها في فروع معين. وفي قيام علم السياسة هكذا بدور الرائد والطليعة نراه يحتفظ بدور حارس المؤخرة يجمع شتات ما تخلف من موضوعات لم تستطع الفروع الأخرى تمثلها او هضمها.

ومن الواضح أن هذه النظرية (نظرية الرواسب أو البواقي)، كما تسمى اليوم تلك النظرية التي تقصر موضوع علم السياسة على جمع شتات ما رسب من العلوم الأخرى، لا تنهض أساساً لاستمرار حياة كريمة لعلم السياسة. ومن شأن هذه النظرية أن تجعل مجاله ضيقاً بحيث لا تكفل له مكانة محترمة. وفضلاً عن ذلك فإن موضوعه هذا على ضآلته غير مضمون مادام تقدم العلوم الأخرى يرمي إلى استبعاده وإلى أن تنشأ علوم جديدة مختلفة بحيث يعتبر كل بتر جديد من جسم علم السياسة العام بمثابة تقدم علمي. ولن يكون علم السياسة أحسن حظاً إذا اعتبرناه مجرد مفترق تلتقي فيه فروع علوم مختلفة يحقق كل منها تقدمه مستقلاً ولكنها تتقارب في سيرها حتى تلتقي في لحظة معينة.

فإذا نحن أمعنا النظر من قريب رأينا صورة هذا المفترق، ولو أنها مغرية، إلا أنها تبدو مجرد صيغة أخرى لنظرية الامتصاص. ذلك أن

المفترق ليس له وجود خاص في نفسه وإنما هو عبارة عن طريقين فأكثر يلتقيان ويختلطان في جزء قصير من امتدادهما ثم يسترد كل منهما بعد ذلك اتجاهه الخاص.

ومع ذلك فإن هذا التشبيه يصور إلى حد ما ترك لعلم السياسة من مكان في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين. وما تعبيرات (أكاديمية العلوم الخلقية والسياسية) و (مدرسة العلوم السياسية) و (دكتوراه في العلوم السياسية) سوى مجرد نقط التقاء لفروع مختلفة من العلوم. ولم يحاول الأخصائيون إيجاد نقط أكثر من ذلك تقاربا، إذ أن فلسفة هذا العصر ترى، كما أشرنا إليه من قبل، أن التخصص هو سمة التقدم بل ومقياس كل ما هو (علمي).

وفكرة أن علم السياسة علم يجمع بين العلوم السياسية وتبدو متناقضة في عباراتها. وإن أكثر الناس تسامحاً ليسلمون بوجود فلسفة سياسية تطمح إلى ذلك التجميع، ولكنهم يرجئون وقت قيامها إلى مستقبل غير محدد، ويكفي لتيسير الأمور في الوقت الحالي، مجرد اجتماع هذه العلوم تحت سقف واحد كما هي الحال في المدرسة الحرة للعلوم السياسية أو في مدرسة الحقوق أو اجتماعها على نحو أفضل من ذلك تحت قبة واحدة كما هي الحال في – أكاديمية العلوم الخلقية والسياسية. ولكن، لقد كانت الأكاديمية المذكورة محل سخرية قليلة كما لو كانت مركزاً مختاراً يمل الإنسان فيه. كما أن مدرسة العلوم السياسية

قد أخذ تعليم السياسة فيها يقل شيئاً فشيئاً بينما أخذ يتزايد شيئاً فشيئاً تعليم الإدارة فيها[٣٩].

ومن سخريات الأقدار أن نرى أن تعدد العلوم السياسية وتقدمها ينتهيان إلى زوال (علم السياسة).

٢- علم بغير أتباع:

ولقد كان من الطبيعي إزاء التيار الذي تكلمنا عنه أن يضعف الإنتاج في علم السياسة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. نعم إن هذه الحقبة لا تنقصها المؤلفات السياسية الكبرى[٤٠]، ولكن لم يستطع واحداً منها أن يتجاوب والمثل الأعلى التقليدي الذي يصور فيه المؤلف ظاهرة السياسة في مجموعها ثم يعاود التفكير في جميع مشاكل حكومة المدينة.

ولقد صدق الأستاذ مارسل فالين حين كتب أن أندريه سيجفريد عندما وضع قائمته الشهيرة عن القوى السياسية في فرنسا الغرب كان يعتبر في فرنسا المنشئ الحقيقي لعلم السياسة الحديث، وأن توكفيل كان سلفه في هذا الميدان وأن بوتمي كان بقطة الاتصال بينهما. وهكذا يصور الأستاذ فالين في هذه العجالة الوجيزة صور صادقة للعصر ويؤيد بذلك ما قلناه عن طابع تخصص المؤلفات.

---

٣٩ أنظر أندريه سيجفريد في كتابه "تحية إلى أمير بو تمي وإلى ألبرت سوريل"، باريس سنة ١٩٥٦.

٤٠ مارسيل بريلو "تاريخ الآراء السياسية" المرجع المشار إليه سابقاً الكتاب الرابع والخامس.

ولم يكتب سوى القليل عن علم السياسة في هذه الفترة وما كتب لم يكن متجاوباً ولا محققاً لما يوحي به عنوانه. وقد ذهبت كلها اليوم تقريباً أدرج النسيان بحيث يتطلب البحث فيها جهوداً شاقة غير مجزية. وإذا ما حدث أن نفض الغبار عن نسخة منها عثر عليها بعد لأي ما وتصفنا أوراقها الصفراء، لاحظنا أنها لا تكاد تحوي شيئاً كما كان ينتظر منها، فلا تجد فيها تعريفاً أكيداً ولا عرضاً منهجياً لعلم السياسة. وليس معنى ذلك أنها مجردة بتاتاً من كل فائدة أو خالية من أية موهبة، غير أن رجل منتصف القرن العشرين، بما طبع عليه من ميل إلى الدقة والوضوح، يتطلب شيئاً آخر غير مجرد أفكار مهلهلة تدور حول موضوع عفي عليه الدهر.

ولقد كان هذا هو شأن كتاب علم السياسة لايفان جولوفين Ivan Golovine الذي تولى نشره ديدو Didot عام ١٨٤٤ وهو يعرف فيه السياسة بقوله: إن السياسة هي العلم الذي يدرس الحكومة في علاقاتها الداخلية وروابطها الخارجية، أي أنه علم الدولة بمعنى الكلمة. غير أن المؤلف لا يستخلص من هذا التعريف الذي يستهل به مؤلفه أية نتيجة كان المنطق يقضي بأن يستخلصها.

وعلى العكس من ذلك كان مؤلف الأستاذ P. J. B. Buchez في "السياسة وعلم الاجتماع[٤١]" مؤلفاً هاماً. وسواء كان معتبراً أحد تلاميذ سان سيمون Saint-Simon أو واحداً من رواد التعاونيين

---

[٤١] باريس أميو سنة ١٨٦٦.

الديموقراطيين المسيحيين، فإنه ينتمي إلى الأرسطالية التقليدية حين يقول: "مازالت مصطلحات وتعريفات أفلاطون وأرسطو تشكل إلى اليوم "أساس علم السياسة[٤٢]".

ولكنه يرى تكملة المفهوم القديم بفكرة جديدة يجب أن تضاف إلى علم السياسة وهي فكرة التقدم. وإلى جانب ذلك فإن Buchez يميز بين علم الاجتماع وبين السياسة العملية واضعاً بين الاثنين النظرية الدستورية. فموضوع علم الاجتماع هو المبادئ التي تحكم تكوين الهيئة الاجتماعية، وتتعلق بالتنسيق بين الأنظمة والوظائف التي بمقتضاها يحتفظ المجتمع ببقائه ويواصل تقدمه، فالنظرية الدستورية أو ما يطلق عليه أيضاً نظرية الهيئة الاجتماعية وفن الحكم، وتشمل حلقة الاتصال بين العلم والعمل، وتختلف السياسة العملية باختلاف الأزمان والمجتمعات والبلاد والحضارات ونحن نعرف هذه السياسة عن طريق دراسة القوانين واللوائح والأخلاق، والظروف القائمة والعرف بصفة خاصة[٤٣].

ولقد كان من الضروري لملء هذا الإطار أن تتوافر قوة أكبر من قوة قلم هوى من يد متخاذلة كقلم Buchez، كما كان من الضروري أيضاً أن يتمكن Buchez من ضبط خياله وعاطفته للإفادة من مثل تجربته.

---

[٤٢] ص **٢٣** من الكتاب الأول الفصل الثاني.

[٤٣] ص **٤٦** وما يليها من نفس الكتاب.

وهذه التجربة – وهي وحدها – هي التي عول عليها ليون دونا Léon Donnat الذي انتقل من الحماس الشاعري الذي عرف في أثناء ثورة سنة ١٨٤٨ إلى واقعية نهاية الإمبراطورية الثانية وبداية الجمهورية الثالثة، فكتابه "السياسة التجريبية[٤٤]" يحمل كشعار هذا المثل "إن التجربة وحدها هي التي يجب أن توجهنا، وهي معيارنا الوحيد" وهكذا يرى L.Donnat أن مجرد الملاحظة غير كافية، فالتجربة كما يجب أن تكون لازمة للطلب، يجب أن تكون لازمة أيضاً للسياسة. ويقيم Léon Donnat البرهان على ذلك بالعلم وبالتاريخ وبمركز فرنسا السياسي وبالملاحظة المقارنة للشعوب الحرة. وورود هذه العبارة الأخيرة على لسان المؤلف يدل بوضوح على أن L. Donnat كان متأثراً بالأستاذ لبلاي Le Play الذي عرفه L. Donnat تماماً المعرفة وتكلم عنه في إعجاب مع أنه شخصياً كان خصماً عنيداً لرجال الدين. وعلى ذلك فإن دونا لم يستطع أن يستخلص قواعد سياسية بقدر ما استخلص من قواعد التشريع تجريبي، حتى ليسوغ القول بأن مؤلفه كان في النهاية أكثر ميلاً إلى الناحية العملية من أن يكون علمياً.

ومما لاشك فيه أن كتاب (السياسة) وهو مجرد مجموعة من المقالات تدور حول المبادئ والانتقاد، والإصلاح، نشرها الأستاذ برنتانو Th. Funck Brentano (باريس ١٨٩٢) نموذج غير رصين،

---

[٤٤] نشر في سنة ١٨٨٥ وأعيد طبعه في سنة ١٨٩١ باريس رينوالد.

ذو أهمية عارضة فالمبادئ تنحصر في بضعة تأكيدات تافهة، والإصلاح الذي نادى به قد عفى عليه الزمن الآن وربما كانت له قيمته يومئذ وفضلاً عن ذلك فمن المحتمل ألا يكون برنتانو **Th. Funck Brentano** قد علق كثيراً من الآمال على مؤلفه هذا، وأن يكون شعوره بقصوره ذا علاقة بإنشاء الكلية الحرة للعلوم الاجتماعية بعد ذلك بثلاث سنوات، وهي الكلية التي أدت خدمات جليلة لعلم السياسة في وقت كان لا يزال النفور فيه سائداً من التعليم العام. ومع أن كتاب السياسة الذي نشره شارل بنوا **Charles Benoist**[٤٥] في نهاية القرن التاسع عشر تقريباً يفضل المصنف السابق كثيراً، إلا أنه لا يمكن وضعه في مصاف المؤلفات الكبرى. فهذا المؤلف الذي كان أستاذاً بمدرسة العلوم السياسية، وعضواً في البرلمان وفي المجمع وسفيراً، كان ما يزال في مستهل حياته الزاخرة حين وضع هذا المؤلف. فالواقع هو أن مؤلفه يتسم بطابع الشباب فيبذل الوعود الخلابة إلى جانب ضآلة العرض. ولما كان **Charles Benoist** متأثراً بالتقاليد القديمة وعلم الاجتماع الحديث معاً فقد نادى بأن (السياسة بمعناها الحقيقي هي علم حياة الناس في المجتمع أو علم الجماعات الإنسانية وكل تعريف آخر يحط من قيمتها أو يضيق من مجالها. وكل صور الحياة الاجتماعية تدخل من أحد جوانبها في هذا المجال أو تتصل من إحدى نواحيها بميدان علم

---

[٤٥] في مجموعة "الحياة الوطنية" ليون شابيه باريس سنة ١٨٩٤.

السياسة)، ولكن في الواقع يصل شارل بنوا **Charles Benoist** إلى موضوع الدولة ابتداء من الصفحة الخامسة والعشرين ثم يقتصر الأمر في نهاية الكتاب الأول على موضوع السيادة والحكومة أما الكتاب الثاني فقد خصص للسلطة السياسية والكتاب الثالث لهيئات الدولة ووظائفها، هذا ولولا ما يتسم به هذا المؤلف من طابع الأصالة في بعض مواضعه لأعتبر من قبل المذكرات المدرسية.

الجزء الثاني

علم السياسة في الوقت الحاضر

الفصل الأول

علم السياسة الناهض

١- عهد جديد:

على العكس مما يمكن أن يعتقده الإنسان، لم تستطع الحرب العالمية الأولى مطلقاً أن تنتزع علم السياسة من حالة الركود التي كان فيها. فقد ظل هذا العلم من بعدها كما كان من قبلها بعيداً عن الميدان الجامعي، إذ هب يومئذ على كليات الحقوق في الجامعات تيار الفنية الجارف. أما المؤلفات فقد نقصت أهمية وعدداً[٤٦].

وعلى العكس من ذلك حملت الحرب العالمية الثانية معها الدفع الحاسم لنهضة علم السياسة التي بدأت منذ بدأ احتلال الألمان لفرنسا ومنذ الهدنة، وساد هنالك اعتقاد سرعان ما انتشر بصورة طاغية في عالم اجتاحت فيه السياسة كل شيء، وكان مؤدى هذا الاعتقاد هو أنه لم يعد من المستساغ إهمال علم السياسة من الناحية الرسمية.

ولما كنا قد بينا في مكان آخر كيف أن فترة التحول العشرية

[٤٦] أنظر جابتان بيرو "مقدمة لعلم الاقتصاد السياسي" باريس سيريه سنة ١٩٤٥.

١٩٤٥– ١٩٥٥ تعتبر نهاية فترة فراغ عادي[٤٧] فإننا نكتفي هنا بإبراز عاملين ثانويين ولكنهما جد مباشرين في تحول البيئة. أحدهما خارجي يتسم بسمة المحاكاة، والآخر داخلي تقليدي.

ويتعين أولاً أن نولي المثل الأمريكي مكاناً هاماً في مجال نهضة علم السياسة ذلك أنه منذ بداية القرن العشرين، أنشئت في الجامعات الأمريكية الكراسي الجامعية لدراسة فن الحكم. فأنشأت الجامعات هناك أقساماً للدراسات السياسية وتوسعت فيها وساعد على نموها، على غير ما كان منتظراً، سير الأمور في أوربا، مما أدى إلى انتقال رجال من أمثال **Carl Friedrich, Waldemar Gurian, Mario Einaudi** وكثير غيرهم إلى الجانب الآخر من الأطلنطي.

وفي مقابل ذلك ظهر أثر النفوذ الأمريكي بصفة خاصة عن طريق اليونسكو على عقول عدد من الشبان المشتغلين بهذه الدراسة، الذين توجهوا مباشرة لدراسة علم السياسة كما هو عند الأنجلو ساكسون دون أن يضطروا إلى ما كان يتخذه أسلافهم من التواء وحيطة.

ومع ذلك فقد كان الصعود الفجائي لعلم السياسة متوقعاً، إذ في خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت كليات الحقوق، رغم ما التزمته من صمت وما أظهرته من عداء إزاء هذا العلم، هي المدرسة الحقيقية لعلم السياسة.

---

[٤٧] أنظر تحليلنا "نهاية التباطؤ العجيب" في المجلة الدولية للتاريخ السياسي والدستوري يناير – يونية سنة ١٩٥٧ ص ١.

وإذا كان من بين كتاب القانون الدستوري من أراد أن يكون قانونياً صرفا[48] مثل الأستاذ كاريه دي مالبرج **Raymond Carré De Malberg** وإذا كان **Léon Duguit** ليون دوجي قد تناول علم السياسة دون قصد وبصورة عارضة[49] فإن **Maurice Hauriou** موريس هوريو على العكس من ذلك يجب أن يوضع على رأس كتاب علم السياسة، وسيتضح لنا مصداق ذلك في مكان آخر عندما تعرض لقواعد هذا العلم، ولكن لسوء الحظ فقد قدم لنا موريس هوريو مؤلفات دراسية عويصة الفهم وعسيرة الهضم، تسمو غزارة مادتها حتى على مستوى الجمهور المثقف. هذا ومن جهة أخرى فإن عميد كلية حقوق تولوز الذي حاول أن ينعش القانون الدستوري بعلم الاجتماع. لم يحاول مطلقاً أن يستوحي علم السياسة.

وكان هذا، على العكس، هو موقف خلفائه – الذين يؤلفون أربعة أجيال والذين تمتد مؤلفاتهم من مؤلف الأستاذ إسمان **Adhémar Esmein** (عناصر القانون الدستوري) الذي نشر في عام ١٨٩٥ إلى رسالة الأستاذ أوجست سوليه **Auguste Sonlier** التي نشرت في عام ١٩٣٩.

وفي نهاية القرن التاسع عشر كان مؤلف (عناصر القانون

---

[48] فرغما عنه قد اتسم تأليفه بصفة سياسية.

[49] مارسيل فالين "تأثير دوجي" ص ١٥٩.

الدستوري) أول مؤلف فرنسي ظهر في القانون الدستوري وهو يحوي دراسة لنظم الحرية يحتل فيها تاريخ الأفكار السياسية ومقارنة النظم وبحث دور القوى السياسية مكاناً كبيراً.

وفي خلال الثلث الأول من القرن العشرين كان الاحتكاك بالحياة العامة ملهماً للأستاذ جوزيف بارتيلمي **Joseph Barthélémy** في مؤلفاته، فأفرغ في مطوله الكبير وفي غيره من الدراسات العديدة الخاصة تجاربه الانتخابية والبرلمانية.

وفيما بين الحربين نشر الأستاذ شيفالييه **J. J. Chevalier** كتاباً من جزأين عن تطور الإمبراطورية البريطانية (سنة ١٩٣١) ثم في (سنة ١٩٣٦) كتاباً عن السياسي برناف **Barnave** أو وجها الثورة، وقد كان لهذا المؤلف وقعه وصداه لدى المحافظ [٥٠] **Morris D'adhemar Esmein**.

وقد أخرجنا نحن مؤلف (الإمبراطورية الفاشية) عام ١٩٣٦ وصورة عن التطور السياسي للاشتراكية الفرنسية عام ١٩٣٩.

وفي السنة ذاتها تميزت بصفة خاصة من بين رسائل الجيل التالي رسالة الأستاذ سوليه **Auguste Soulier** عن عدم الاستقرار الوزاري في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة.

ومع ذلك فينبغي أن نلاحظ أن علم السياسة الذي تسرب في ثنايا

---

٥٠ في انتظار أطروحة بول باستيد عن "سييس وفكرته"، باريس هاشيت منة ١٩٣٩.

كل هذه المؤلفات لم يبد في صورة واضحة المعالم وإنما بدا عن طريق غير مباشر في شكل وجهة نظر. وفي اجتماع مسابقة الأجر يجاسيون **Conférence D'agrégation** استعمل الأستاذ **Louis Rolland** أو جهة النظر هذه بطريقة بارعة فأعاد النظر في سياق دروس المرشحين لدرجة الأجر يجاسيون، تلك الدروس التي كان حظها من النجاح كثيراً أو قليلاً، وجعلها تسير طبقاً لمنهجين متتاليين، أحدهما قانوني محض، والآخر موضوع من وجهة نظر (علم السياسة). وفي هذه النظرية يبدو بوضوح أن دراسة الدولة والظواهر الدستورية والعلاقات، تحوي شيئاً آخر غير ما يدرسه القانون ويعمل على شرحه. ذلك أن وجهة نظر الباحث الدستوري يجب لكي تكون كاملة، أن تميز الفروق الموجودة بين الموقف الواقعي الذي يستطيع أن يصل إليه بالملاحظة وبين النظرية الفقهية التي يشيدها باعتباره خبيراً فنياً في الموضوع.

إلا أن مقاومة كتاب القانون العام الذين نشئوا في أحضان مدرسة القانون الخاص أو تأثروا بالفقيه الألماني **Laband** كانت من القوة بحيث ظلت وجهة نظر علم السياسة ضمنية وغير مصرح بها.

ويرجع الفضل إلى الأستاذ جورج بيردو **Georges Burdean** في إتمام الثورة الخفية التي لم تكن واثقة من نفسها بعد، وذلك بتحويل القانون الدستوري من علم أساسي إلى دور العلم المساعد. وهو بانتزاعه القانون الدستوري عن قصد من عداد العلوم القانونية، فإنه قد جعل منه

نقطة البدء والعنصر الذي يرتكز عليه علم السياسة. ولقد أعيد في سنة ١٩٤٩ طبع الجزء الأول من مؤلفه (السلطة والدولة) الذي نشر في عام ١٩٤٣ وكانت إعادة طبع هذا المؤلف هي البداية الحاسمة. وقد نسب الأستاذ بيردو **M. Burdean** لنفسه في مقدمة هذا المؤلف (الادعاء والسذاجة) والواقع أنه بينما كان مؤلفه يتم إنجازه ويطبع إذا به لم يعد جراه ومغامرة بل صار شاهد صدق على نظريته[٥١].

٢- علم السياسة المستعاد:

لما كانت فكرة وجهة نظر علم السياسة مرحلة توفيق وانتقال، فإنها قد مكنت في الواقع من إدخال موضوعات علم السياسة ضمن برامج مندرجة اسما تحت العلوم القانونية، كما فتحت الطريق في نفس الوقت بصورة معقولة أمام نظرية مستقلة عن علم السياسة هي فكرة المصلحة المختارة **L'intérét Sélectif**[٥٢].

وتلك هي خاصية الفكر الإنساني، فهو يختار من بين عناصر الحقيقة غير المتميزة في ذاتها ما يرى استظهاره منها والناس ينظرون إلى المفهومات العامة طبقاً لما تمليه عليهم مصالحهم. وإن بقعة ريفية ليست في ذاتها إلا مجموعة عناصر طبيعية مختلفة لا يربط بينها إلا شخص من يلاحظها، فهذه

---

[٥١] أنظر موريس دوفيرجيه "القانون الدستوري وعلم السياسة" سنة ١٩٤٨.

[٥٢] أنظر هذه النظرية في ماك إيفر وشارل باج **Society. An Introductory Analysis, Londres 1950**

البقعة الريفية لا تحوي مطلقاً بنفس المعنى لكل الناس فالمصور يرى فيها مجموعة من الألوان والخطوط، والشاعر يجد فيها ترجمة عن حالة نفسية، والقائد العسكري يبحث كيف يستخدمها على أحسن وجه في عمليات التكتيك، والعالم بطبقات الأرض يتكهن بما تحت أرضها من طبقات صخرية، والمزارع يتساءل عن عدد أكياس القمح التي يمكنه الحصول عليها منها. وكل هذه النظرات مشروعة ومقبولة في آن واحد.

وكذلك الباحث في علم السياسة، فإنه لا يعتبر نفسه كما لو كان مالكاً لمقدار من الأرض معين المساحة والحدود، وإنما يعتبر نفسه باحثاً يستقصي الحقائق عبر مجال النشاط الاجتماعي بأسره، فهو يتحرى "الحقيقة الاجتماعية" على نهج الباحثين في العلوم الإنسانية، ولكنه ينظر إلى هذه الحقيقة الاجتماعية من زاوية أخرى مختلفة، ويوليها أهمية لا تتوافر إلا لديه وحده. ولقد أحلت نظرية المصلحة المختارة محل ما كانت تتضمنه فكرة وجهة النظر ذات الطابع السلبي والتي تتسم بأنها فكرة غواة، مفهوماً إيجابياً وروحاً تحقيقياً وكشفياً، فهي تعني في المقام الأول بالظواهر الدستورية إلا أنها مع ذلك تتسع لكثير من الظواهر الطريفة، ومن البديهيات لديها عدم إهمال أن مادة يمكن أن تضيف شيئاً إلى المعرفة السياسية. فطريقتها المنهجية في البحث تختار من بين العلوم المعروفة كل ما يمكن الإفادة منه وتضيف إليه لسد الفراغ أبحاثاً جديدة ولكن نوعاً من وحدة النظر تربط بين المجموع والتفاصيل.

ولقد كان لفكرة المصلحة المختارة دخل في إنشاء معاهد الدراسات السياسية بواسطة الأستاذ رينيه كابيتان **M. René Capitant** منذ عام ١٩٤٥، كما أن لها دخلاً أيضاً في أعمال منظمة اليونسكو حين وضعت في سنة ١٩٤٨ القائمة النموذجية التي سنتكلم عنها فيما بعد، كما أن لها كذلك صلة خاصة بحركة الاستطلاع الواسعة التي جعلت من علم السياسة على حد قول الأستاذ **M. Julliot De La Morandiére** جوليودى لاموراندبير في المجمع علم الساعة الطريف "**La Science à La Mode**".

ولكن لكي يكون الاختيار ممكناً كان لابد من ضابط يكون مميزاً له ومبرراً وأساساً. وبالتالي فإن النتّيجة الحتمية الأولى لنهضة علم السياسة هي بالضرورة بحث موضوعه. ولم يكن من الضروري، على العكس، أن يعطي هذا العلم كل الاهتمام الذي حصل عليه. ذلك أنه ما كاد يبعث حتى أعلن أنه لا يكاد يعثر عليه، وأنه غير موجود في المظان التي يبحث عنه فيها[٥٣].

ويرد الأستاذ **Jean Dabin** ومعه مدرس لوفان **L'ecole Lovanienne** على أولئك الذين يطلبون إجابة غير ما تقدمه التقاليد والعرف كما رأينا بأنه، من الأمور التي لا يتطرق إليها الشك، أن علم السياسة هو علم الدولة. ولا يمكن أن يكون إلا علم الدولة وكل ما له صلة بالدولة.

---

٥٣ أنظر بيير دي كلو :علم السياسة غير الموجود" مجموعة داللوز ١٩٤٩ ص ٣٧.

وقد كان هذا هو موضوع السياسة قديماً وليس هناك من سبب منذ عهد أفلاطون وأرسطو وشيشيرون يدعو إلى زوال موضوع هذا العلم[٥٤].

٣- القائمة النموذجية والعناوين الرئيسية:

وهكذا فإن ما قرره الفقه قد أثبته العمل فعلاً، فأصدرت منظمة اليونسكو قائمتها النموذجية.

وكم كان الأستاذ جان دابان **Jean Dabin** محقاً حين لاحظ أنه إذا أخذنا كلمة سياسي بمعناها الواضح المحدد فإن علم السياسة يكون له موضوع علمي متميز تماماً ألا وهو الشيء السياسي "أي جميع الحقائق والأفكار والقيم التي يتضمنها الشيء السياسي، العلاقة السياسية، الجماعات السياسية، السلطة السياسية، النظم السياسية، الأحزاب السياسية، الأحداث السياسية، المبادئ السياسية، القوى السياسية، الحياة السياسية، والثورات السياسية" وهو في ملاحظته هذه لم يفعل سوى أن ربط برابطة ذهنية بين المواد التي استظهرها الخبراء الذين اجتمعوا في باريس عام١٩٤٨ بناء على طلب منظمة اليونسكو.

وبدلاً من أن يقوم هذا المؤتمر الذي ساده الروح العملي الأنجلو سكسوني، يبحث أولي عن تعريف لعلم السياسة، فإنه قد وجه اهتمامه إلى بيان ما يهتم به في الواقع الأشخاص والنظم من المشتغلين بالبحث في هذا

---

٥٤ مجلة القانون العام وعلم السياسة يناير – مارس سنة ١٩٥٤ ص ٩.

العلم وتعليمه. وبهذه الكيفية تم الاتفاق على وضع أربعة عناوين أساسية.

أولاً: النظرية السياسية:

أ. النظرية السياسية.

ب. تاريخ المذاهب.

ثانياً: النظم السياسية:

أ. الدستور.

ب. الحكومة المركزية.

ج. الحكومة الإقليمية والمحلية.

د. الإدارة العامة.

هـ. وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

و. النظم السياسية المقارنة.

ثالثاً: الأحزاب والجماعات والرأي العام:

أ. الأحزاب السياسية.

ب. الجماعات والجمعيات.

ج. مشاركة المواطن في الحكومة والإدارة.

د. الرأي العام.

رابعاً: العلاقات الدولية:

أ. السياسة الدولية.

ب. السياسة والتنظيم الدولي.

ج. القانون الدولي.

وفضلاً عما حازته القائمة النموذجية من قيمة بالموافقة العالمية عليها فإن لها ثلاثة أنواع من المزايا.

فهي أولاً تؤدي على نحو ملائم دورها في إحصاء المواد التي هي– في صورة أو أخرى وإلى حد ما – موضع بحث أو تأليف في مختلف البلاد، وذلك سواء اعترف بعلم السياسة كعلم مستقل أم لا.

ومن جهة ثانية فإن القائمة النموذجية تأخذ في الاعتبار لحسن الحظ بواقع الأمور من أنه حيث لا يكون علم السياسة فرعاً مستقلاً فإنه يكون مدينا في تكوين مواده وفي تأليف مكتباته لفروع العلوم الأخرى تامة التكوين. وعلى ذلك فلما كانت الأفكار السياسية مرتبطة بالحركة الفكرية في مجموعها فإنه يتعين من حيث المبدأ أن يقوم الفلاسفة بدراستها على غرار الظواهر الفكرية الأخرى. أما النظم فقد استلزمت أبحاثاً تتصل بعلم متقدم في تطوره وهو القانون الدستوري، وأما الحياة السياسية فقد استدعت في مختلف مظاهرها أبحاثاً متنوعة قام بها علماء الاجتماع والجغرافيا والتاريخ وعلم النفس، وهذه المواد تدرس عادة في

كلية الآداب التي صارت أيضاً كليات العلوم الإنسانية.

وأخيراً فإن القائمة النموذجية تجنباً، فوق ذلك الانزلاق إلى الأخطار التي لم يستطع علم السياسة أن يتجنبها من قبل، فهي تحلل هذا العلم إلى سلسلة من الفروع المتخصصة التي لم تكن تترك لعلم السياسة إلا قليلاً من الرواسب ضئيلة الأهمية.

وقائمة اليونسكو إذ تمكن لعلم السياسة من الإفادة من مختلف المساهمات الخارجية فإنها تحرره من إسار الفروع التقليدية ومن هذه الحواجز التربوية التي تعترض سيره قليلاً أو كثيراً. وهي إذ تقوم بتجميع متجانس وفقاً لطبيعة العناصر التي يتألف منها الموضوع فإنها تستبعد نزعات التجزئة والتشتيت، وتحت ما اقترحته من عناوين تيسر معالجة كل مادة علم السياسة في مجموعات رئيسية كبرى.

ومع ذلك فإنه من المستطاع – مع التزام القائمة النموذجية، وكما سوف نفعل فيما بعد – تأصيل أقسام هذا العلم على نحو أوفى، وذلك بالاستعاضة عنها بالتقسيم الثلاثي: الآراء، والنظم، والحياة السياسية، وهو التقسيم المتبع تقريباً في فرنسا في دراسة علم السياسة[٥٥].

---

[٥٥] يشتمل برنامج الليسانس في الحقوق سنة ١٩٥٤ على دراسة النظم السياسية في السنة الأولى وعلى دراسة الآراء والحياة في السنة الثالثة وتربط بين الكل دراسة المنهج في السنة الثالثة.

الفصل الثاني

الآراء السياسية

١- التعارض بين المذاهب والنظريات:

أول عنوان أدرج في القائمة النموذجية أطلق عليه "النظرية السياسية" والنظرية السياسية تتضمن بدورها قسمين فرعيين: النظرية السياسية وتاريخ الآراء السياسية.

وهذا العنوان مقبولاً إلا إذا بولغ في تحديد معاني ألفاظه وضبطها. وهو مقبول أيضاً إذا اعتبرنا أن اصطلاحي نظرية ورأي مترادفان[٥٦]، ولكنه على العكس يكون موضع جدل إذا أخذ اصطلاح النظرية بالمعنى الذي أراده له **Gaétan Pirou** في مقدمة مطوله الهام في الاقتصاد السياسي حيث عاد إلى التفرقة التي سبق له أن أخذ بها عام **١٩٢٩**، في مؤلفه، المذهب الاجتماعي وعلم الاقتصاد.

فالنظرية هي خاتمة المطاف الملاحظة، وهي تدخل في مجال المعرفة الواقعية ولكنها لا تنحصر في ملاحظة الوقائع فحسب وإنما هي

---

٥٦ يلاحظ أن مؤلف جورج سابين المخصص لتاريخ الآراء السياسية معنون بالانجليزية **A History Of Political Theories, Holt New York 1951** وبالايطالية **Storia Delle Dottrine Politiche, Milan 1955**.

تتجاوزها لكي تعمل على جمعها ثم تخطو خطوة أخرى أبعد من ذلك فتتناول تفسيرها مستعينة في نهجها هذا بما يسمى في منطق العلوم بالفروض التي لو تم تحقيقها صارت قوانين. وبالتالي فالنظرية لا تعني فقط مجموعة من الوقائع المشاهدة والمرتبة ولكنها تعني فوق ذلك، تلك الوقائع مفسرة ومنظمة، والنظرية هي الرابطة التي يربط بها العقل بين هذه الوقائع ولكن هذه الرابطة ليست شخصية. لأنها لن تساوي شيئاً إلا إذا محصتها التجربة وأن تكون لها صبغة علمية إلا إذا تأكدت على هذا النحو.

أما المذهب فهو يستعرض أيضاً الوقائع ولكنه يعمل على تقييمها ويقبلها أو يرفضها وفقاً لمثل أعلى موجود للدولة أو يعلو عليها. المذاهب تحكم على الوقائع وتبين السبل التي يجب إنتاجها لضمان سعادة المواطنين أو قوة الدولة، وهي ترجع إلى فكرة الأحسن والأنبل والأفضل خلقياً والأعدل والأقوى طبقاً لـ **La Weltans Chauung** الذي تستلهمه، ولكن عناصر الحكم غير مستمدة من الوقائع السياسية فقط، والجهود التي بذلت نحو استخلاص نظام أخلاقي أو مذهب فني من هذه الوقائع لم تكلل بصفة عامة بالنجاح. والأحكام الصحيحة ومثل الإصلاح العليا لم تصدر في أغلب الأحيان إلا عن اعتبارات غير سياسية في حد ذاتها.

وإذن فالتفرقة التي يضعها **Gaétan Pirou** مفيدة من الناحية المنطقية والمنهجية، فهي قد أفادت بصورة جدية في تقدم الفكر

الاقتصادي والقانوني[٥٧] كما أنها لازالت ضرورية حتى اليوم، وقد لاحظ الأستاذ جورج فيديل **Georges Vedel** يحق أن من دواعي الأسف أن الفكر السياسي ما يزال يعتمد حتى الآن على المذاهب أكثر من اعتماده على النظريات[٥٨].

ومن ثم يتضح أن النظرية السياسية بمعناها الدقيق تتجاوز عنواناً واحداً من أبواب علم السياسة. وإذا كان من الممكن والمرغوب فيه، كما سنرى في الخاتمة، توحيد هذا العلم، فإن النظرية السياسية تكون حينئذ هي نهاية مطاف البحث السياسي ذاته وإعلان كماله. فينبغي إذن أن نأخذ باصطلاح محايد ليكون عنواناً للقسم الأول مثل الآراء أو الأفكار **Idées Ou Pensées** وأولهما هو الأفضل إذ هو مدرج ضمن برامج السنة الثالثة لليسانس وقسم الدكتوراه في العلوم السياسية، على أن يطلق للدلالة على كل ما كتب عن الدولة مهما تكن الزاوية التي يتناول الكتاب الموضوع منها.

وبذا لا يبقى هناك مجال لفرض الازدواج الذي يقول به **Gaétan Pirou**، لا بل إنه ليمكن التساؤل عما إذا كان من شأن هذا الازدواج أن يؤدي أو لا يؤدي بالباحث في علم السياسة إلى اتجاه غير موفق.

---

٥٧ وقد كتبنا نحن في أبان الاحتلال مقدمة للقانون الدستوري مستوحاة من مقدمة جاتيان بيرو باريس روسو سنة ١٩٥٣.

٥٨ أنظر: نصف قرن لعلم الاقتصاد في المجلة الفرنسية لعلم السياسة سنة ١٩٥٧.

وقد لاحظ **Emile James** أميل جام بحق أن النظريات التي تعرض هذا العرض كثيراً ما تكون في حقيقة الأمر مجرد مذاهب، ذلك أن أصحاب المذاهب يخفون مذاهبهم تحت ستار علمي، وعلى العكس من ذلك فإن بعض المذاهب قد يكون نقطة البدء في النظريات. وإذن فالرابطة التي تربط بين النظرية والمذاهب في أغلب المؤلفات لا يتسنى فهمها، ولو افترضنا جدلاً أن من الميسور فصمها فإننا بهذه الكيفية ننتقص إلى حد كبير من ميدان دراستهما، بل ويخشى أن يؤدي هذا الفصم إلى تحريف معناهما تمام التحريف، ولذا فإن أغلب الكتاب هم في آن واحد من أصحاب المذاهب وواضعي النظريات بحيث إننا إذا لم نر فيهم إلا واضعي نظريات فإننا لا نكون قد عرضنا أفكارهم إلا في صورة جزئية فقط. فيجب إذن أن يعرض كل مؤلف من المصنفات الكبرى بكل مداه وفي كل أبعاده حتى يتسنى استظهار الفكرة التي أراد المؤلف أن يودعها فيه.

٢- وجهة نظر علم السياسة:

لقد دونت الآراء السياسية في غالبية المؤلفات الخاصة بالمدينة القديمة أو بالدولة الحديثة التي سطرها مؤلفوها أنفسهم أو دونت نقلاً عنهم[٥٩]. وهكذا نجد ما كتب في علم السياسة قد شمل كثيراً من كل

---

[٥٩] إذ يجب أن يشمل ذلك الخطب التي نقلت إلينا مثل تمجيد بركليس للمحاربين الذين ماتوا في حرب البيلوبونيز الذي نقله عنه توسيديد.

الأنواع، فنجد المطولات والمقالات كما نجد الروايات والمسرحيات وحتى القصائد. وعلم السياسة من (الناحية الأدبية) كغيره من العلوم بل إنه يفضل غيره نظراً لأهميته الخاصة وصداه البعيد، ويمكننا ذكر مسرح أرستوفان **Aristophane** ودرامات أوبينييه **Aubigné** على حد سوا وبعض عظات بوسويه **Bossuet** أو كتيبات **P. L. Courrier** كورييه أو مرافعات برييه **Berryer** أو روايات بالزاك **Balzac** أو **De Barrés** باريس وشاتوبريان **Chateaubriand** أوهوجو **Hugo** ولامارتين **Lamartine** من كبار الشعراء والقصصيين الذين كان يمكن أن يكفي عملهم السياسي حتى يحوزوا شهرتهم.

ومن الطبيعي أن تكون الدراسة التي يقوم بها الباحث في علم السياسة مختلفة في ذاتها عن تلك التي ينصرف إليها غيره من المتخصصين الآخرين. والباحث في علم السياسة ليس كالباحث في أصول اللغات، ولو نشر المؤلف نفسه في إحدى مكتبات العلوم السياسية لكان مختلفاً عما لو كان قد نشر بإحدى مكتبات الآداب ومجموعة **Guillaume Budé** غليوم بوديه التي بدأت طبع علم السياسة لأرسطو نقلت أضبط النصوص وهي تختار من بين مختلف الروايات أو فقها وتختار أفضل الدروس[٦٠]. أما مركز الناقد السياسي فهو

---

[٦٠] باريس **Les Belles-Lettres** سنة **١٩٦٠** الكتاب الأول والثاني، ولنلاحظ أن مقدمة جان أبونيه الدكتور في الحقوق، فيها مساهمة قيمة لتاريخ الآراء السياسية. وهكذا يمكن أن يكون المرء عالماً في السياسة وفي اللغة.

مختلف فمما لا شك فيه أنه يهمه الوقوف على نصوص سليمة، ولكن هذا بالنسبة إليه ليس إلا شرطاً أولياً، إذ يتعين عليه قبل كل شيء أن يعطي النص أهميته ومداه السياسيين، وليس هذا دائماً من عمل الناشرين الذين سبقوه، إذ من الجائز، جداً أن يعرف الإنسان اللغة اليونانية معرفة تامة ويجهل اصطلاحات علم السياسة. ومن جهة أخرى فإن المشتغل بعلم السياسة يرمي إلى جعل النص مفهوماً في إطار المفاهيم السائدة حالياً ومن الطبيعي أن يكون هنالك حد لحرية التصرف، ولكن ينبغي الأخذ ببعض هذه الحرية. ونحن شخصياً لم نر وجوب التقيد بالترتيب الافتراضي البحت لفصول كتاب السياسة عند **Aristote** أرسطو، وكان الترتيب الذي فضلناه هو المستمد من منطق النظم أي من المفهومات التي يجعل منها كتاب القانون الدستوري موضع دراستهم وتخصصهم.

وليس الباحث في علم السياسة ناقداً أدبياً ومع ذلك فإنه لا يستطيع أن يقف موقفاً سلبياً إزاء جمال الشكل، وإنه ليسره أن يصادف كاتباً سياسياً يكون في الوقت نفسه كاتباً بمعنى هذه الكلمة مثل فرانسوا دي شانوبريان **Fravqois De Chateaubriand** في مؤلفه "الملكية" طبقاً للميثاق **La Monarchie Selon La Charte** كما أنه لا يستطيع أن يقف جامداً إزاء بعض الاصطلاحات الثقيلة أو ذات المغزى الأدبي المسف، ولكن ليس هذا هو بيت القصيد في نظره إنه يسأل المؤلف عن آرائه في الدولة والسلطة، وخصائصها ومصادرها

وأيلولتها المشروعة، وكيفية إقامتها وحظ المواطنين الإيجابي من المشاركة فيها..الخ. وقلما يحظى بجواب شاف عن هذه الأسئلة وإن الإنسان ليدهش من كثرة المتناقضات التي يقع فيها النقد الأدبي في مثل هذا التحليل، وإذا كانت بعض الدراسات التي قام بها **Sainte-Beuve** سانت بيف عن **Proudinon** أو البيرتيبوديه **Albert Thibaudet** عن **Barres Et Maurras** وموراً قد بلغت من نفاذ البصر حداً نادراً فإن ماديح من أبحاث عن روسو **J. J. Rousseau** كثيراً ما جانبه التوفيق لأن الناقد الأدبي لم يدرك المعنى الحقيقي الذي أراده روسو **Rousseau** للألفاظ، وهو المعنى الذي رأينا أهميته المبالغة عند مؤلف العقد الاجتماعي **Contrat Social** وليس الباحث في علم السياسة مؤرخاً، نعم إن الأفكار كما تقول المدرسة التاريخية **Poussent** "تنمو" بمعنى أنها ليست وليدة المصادفات كما أنها كذلك ليست مجرد ثمرة العوامل الشخصية، وإنما هي تنبثق عن حركة حيوية تقوم بها العقول، بحيث تعتبر الأفكار معبرة عن هذه الحركة. ولكل من هذه الأفكار ميقاته وموضعه، ولذا فإنه يتعين دراستها باعتبار زمانها ومكانها وعلاقتها بحياة مؤلفها.

ولكن نقطة الانطلاق التاريخية لا يمكن أن تظل لها الغلبة والسيطرة. وفي عبارة تاريخ الأفكار السياسية تبدو لنا كلمة (سياسية)

أكثر أهمية من كلمة تاريخ[٦١]. إن وقت ظهور الأفكار والوسط الذي تكونت فيه لهما أهميتهما، ولكن هذه الجوانب الفرعية أقل أهمية من المفاهيم السياسية في حد ذاتها؛ فهي التي يجب إحلالها مكان الصدارة، وقد يبدو أن الشيء يسير من تلقاء نفسه ولكنه كثيراً ما يكون مجحوداً، وعلى ذلك فينبغي ألا تخدعنا طرافة فكرة من الأفكار أو طول العهد بها. وقد قال A. Sudre مؤرخ مذاهب (العهود القديمة) إن التاريخ لا يبدأ ولا ينتهي في أي مكان[٦٢] من الناحية الفكرية. وليست هناك مذاهب قد صارت في الحقيقة عتيقة، كما أنه ليست هناك مذاهب جديدة من كل نواحيها. إن بين المذاهب من نقط التقارب ومن نقط التعارض ما يجعلها تعود للظهور من جديد، لا على ما كانت عليه تماماً، ولكن مع بعض التعديلات التي تخلع عليها لوناً من الجدة والطرافة. وجملة القول أنه يعروها من الظواهر مثل ما تعرفه (المودات) من دواعي الزوال وأسباب العودة إلى الظهور. وهي ترتبط فيما بينها برابطة التشابه وبرابطة التعارض، وهي تتعاقب وتتلاحق في سرعة وإن كانت أصالتها أو تطابقها لا يجريان بالضرورة وفقاً للترتيب الزمني، وكثيراً ما ترتبط أفكار عصرين جد متباعدين أكثر مما ترتبط أفكار عصرين متقاربين[٦٣].

---

[٦١] أنظر بريلو (تاريخ الآراء السياسية) السابق الإشارة إليه ص ٨.

[٦٢] A. Sudre تاريخ السيادة أو جدول النظم والمذاهب المقارنة في العهود القديمة ٢٢ مارس سنة ١٨٦٤.

[٦٣] أنظر بريلو – المرجع السابق ص ٦٢٥.

ويجب أن يلعب ضابط المصلحة المختارة دوره في هذا المقام إلى أقصى حد ممكن. ولتلافي الوقوع في الجوانب السطحية العارضة L'événementiel فإننا سنستخدم في دراسة الآراء السياسية المفهومات التي تمدنا بها العناوين الأخرى من علم السياسة: النظم والحياة السياسية.

٣- الأفكار مصدر المعرفة السياسية:

إن نظم الماضي وحياته السياسية، وإلى حد ما نظم العصر الحالي وحياته السياسية، معروفة لنا في الواقع من خلال المؤلفات السياسية بالمعنى الواسع الذي تعارفنا عليه لهذا الاصطلاح[٦٤].

وإذا كانت هذه المؤلفات هي في الغالب مناهج تقدير وإصلاح، فإنها تحوي مع ذلك بعض عناصر علم السياسة الوضعي. والمؤلفون سواء كانوا ثوريين أو مصلحين قد تمكنوا في أغلب الأحيان من أن يصفوا ما كان قائماً. وحتى هؤلاء الذين أضفوا على إنتاجهم ثوب الخيال أو نعتوه بما ليس موجوداً لا في المكان ولا في الزمان، قد أودعوه مع ذلك جانباً من الحقيقة الواقعية التي عرفوها. وبعبارة أخرى فإن القارئ الذي يحرم من كل إشارة تحيله إلى مرجع لما يراه أو يعرفه، يتعذر عليه فهم ما هو معروض عليه. بل إنه يتحتم القول بأن المؤلف نفسه لم يكن ليستطيع أن يستمد مؤلفه من الخيال المطلق. وبالتالي فإن المذاهب من

---

٦٤ أنظر بريلو – المرجع السابق ص ٦٢٥

القيمة العلمية بمقدار ما تضيفه تدريجياً إلى المعرفة الإنسانية.

والعقل الإنساني مكون بحيث يتخذ لنفسه موقفاً من الناس ومن الأشياء قبل أن يدرسها دراسة تامة. وهذه إحدى لوازم الحياة، فلا تأتي الملاحظة العلمية عادة إلا بعد تكوين الأحكام ومحاولات التعديل. وإنها لظاهرة غريبة، ولكن لا مناص منها، أن يوجد النقد بادئ ذي بدء. ولقد كان رد الفعل لدى عالم العلم كما كان لدى الأوساط الشعبية ينحصر في تقدير الأشياء قبل معرفتها في ذاتها معرفة منطقية.

ومن الواضح أن ما أفاءته المصنفات السياسية الكبرى على علم السياسة الوضعي يختلف اختلافاً بيناً باختلاف المؤلف ومصنفه، فالمدينة عند أرسطو هي حقيقة بقدر ما هي شيء مثالي، وهو يستعين إلى حد كبير بالمنهج المقارن. وقد بقي لنا جزء كبير من علم السياسة **Politeiai** هو الوصف الدستوري لمدينة أثينا، وهو عمل عظيم لأن أسلوب العرض الذي اتبعه هو نفس الأسلوب الذي مازلنا نسير عليه حتى الآن. أما كتاب (علم السياسة) كعمل فقهي فقد تمكن الأستاذ جولتز **Glotz** من أن يجلو عن طريقه معلومات كثيرة عن المدينة الإغريقية، وكان قد حصل عليها عن طريق المناهج التاريخية، وقد كان توماس الأكويني **Saint Thomas D'aquin** يبحث أغلب الأحيان طبقاً لمفهومات لم تسد في عصره، بل لمفاهيم سياسة أورثه إياها أرسطو. ولكنه في كتابه **De Regimine Principum** توجه

بالخطاب إلى الشاب لوزينيان **Lusignan**، الذي كان يجب فيما بعد أن يكون ملكاً على قبرص، مقترحاً عليه، كمثل أعلى لنظام الحكم، الملكية المعتدلة، التي كان يمارسها إذ ذاك لويس التاسع **Saint Louis**. هذا ويمدنا بودان **Bodin** الذي كان نائباً في مجالس الطبقات العامة، بمعلومات قيمة عن الدولة الحديثة الناشئة. وتحليل غني بالأفكار الواضحة كفكرة طبيعة الدومين الملكي **Domaine Royal**. وتحت ستار الكتب المقدسة قدم لنا بوسويه **Bossuet** رجال عصره، كما فعل راسين **Racine** حين وصف رجال عصره تحت ستار وصف الإغريق والرومان والأتراك، وإنا لنجد لدى هذين الكاتبين كثيراً من العناصر التي يمكن أن توضح لنا ماذا كان نوع الملكية المطلقة في فرنسا يومئذ، إن الكاتب ليستطيع أن يكون أوثق الناس اتصالاً بالحوادث، فمثلاً حين عادت الباخرة إلى انجلترا بالملكة ماري، كان يقف بالقرب منها رجل هو لوك **Locke**، وكان يمسك بيده مخطوطاً وهو مؤلفه "السلطة المدنية" الذي وضعه للدفاع عن النظام الجديد وتمجيده، وكون جان جاك روسو من مواطني جنيف وينسب نفسه إليها أمر له أهميته، إذ أن تصوراته ومفاهيمه ليست في الغالب إلا تصويراً مثالياً لحقيقة ما كان يجري في وطنه الأصلي. نعم لقد نوزع في صدق هذه المفاهيم، ولكن انعكاسات الصورة السويسرية واضحة الإدراك فيها.

ولقد صور لنا المصلحون والثوريون الفرنسيون الحكومة في عصرهم،

وكان عداؤهم لها دافعاً قوياً لصدق بصيرتهم في الكثير من الأحيان.

وهكذا فلم يخل أي مؤلف سياسي من أن يقدم لنا على صورة يتفاوت معظمها من الشمول والكمال، عرضاً للعناصر التي تتكون منها معرفتنا للنظم والظواهر السياسية التي سادت في عصره، وأن يسهم بقدر عبقرية المؤلف أو مواهبه، في تكوين علم السياسة[٦٥].

٤- الأفكار المبدعة للأنظمة والحوادث السياسية:

ولكن فائدة الأفكار ومداها لا تنحصر في أنها مجرد أسانيد أقل ما يقال فيها إنها مختارة بطريقة منطقية، بل إن قيمتها أكثر من مجرد الرجوع إلى الماضي، إنها تعتبر قوة خلاقة في نظر تباحث في علم السياسة. إن الأفكار السياسية بما لها من تأثير على النظم وعلى الحياة السياسية سواء في تكوينها أو في نموها وتطورها تشكل في ذاتها عاملاً من عوامل المصير السياسي.

وحين كلف بول بيرو **Paul Bureau** أيام شبابه بالقيام بتحقيق "لمجلة علم الاجتماع" عن حالة الفلاحين الذين يعيشون في أشباه الجزر النرويجية **Fjords De Norvége** شد رحاله إلى اسكندناوة وهو مازال تحت تأثير أفكار المدرسة، وقد اصطحب معه قائمة لبلاي **Le**

---

٦٥ أن تاريخ الأفكار المكتوبة من ناحية تكوين علم السياسة، أي من ناحية ابتكار "النظريات" من خلال المذاهب، ذو فائدة كبرى. وقد حاول ذلك في الاقتصاد الأستاذ چوزيف شومبتير، أما في مادة السياسة فلم توجد حتى الآن إلا محاولات جزئية جداً.

Play الشهيرة منقحة بمعرفة القس **L'abbé De Tourville**، ولقد أبانت له هذه الرحلة في صورة قوية عدم كفاية العناصر المادية لهذا الغرض، وأنه لا يكفي تصور مركز جغرافي معين مهما كان خاصاً أو عمل قائمة بأدوات البحث أو دراسة نموذج معين من الناس مهما وضحت خصائص كل منها لتفسير كل ما يتعلق بالموضوع، وأنه كان ينقصه ذلك العنصر الأساسي الذي أوضحه هو نفسه غاية الوضوح بعد ذلك في مؤلفه (مقدمة عن المنهج الاجتماعي) وأسماه (تصور الحياة[٦٦]) **La Représentation De La Vie De Weltanschauung**.

وفي المذهب المادي البحت، لاحظ الأستاذ **Alfred Fouillée**، صاحب الاصطلاح الديناميكي والأفكار الدافعة **Les Idées Forces** أن كل ما ليس بواقع هو مجرد وهم، ولكن ما ليس بواقع يجوز أن يكون مثلاً أعلى. فالمثل الأعلى خصب ومثاله هذه التصورات المبدعة التي يقوم بها الشاعر والفنان والفيلسوف. تلك التصورات التي يمكن أن يتفجر عنها عالم جديد من الآراء والمشاعر والإرادات[٦٧].

وإن التاريخ الشاهد في واقع الأمر بأن معظم التغييرات السياسية ترجع نشأتها إلى انتشار الأفكار السياسية المنادية بها والمتجاوبة معها،

---

٦٦ **Bloud Et Gay** – باريس سنة ١٩٢٣ الفصل الخامس والسابع.

٦٧ فوييه في مؤلفه "الفكرة الحديثة عن القانون" – باريس – هاشيت ١٨٧٨ – ص ٢٣٥ – ٢٣٦.

وفي فرنسا على الأخص لم يتخلف التقدم الفكري والتطور الاجتماعي كل منهما عن مسايرة الآخر، وإنا لنتبين دائماً من خلال تاريخنا أن من وراء الأحداث الكبرى والثورات وحركات الإصلاح العامة أفكاراً عامة ومذاهب نادت بها، ولم يحدث مطلقاً أن وقع شيء ما في عالم الحقيقة والواقع دون أن يدركه العقل فوراً وأن يستخلص منه لنفسه ثروة جديدة، وما من خاطرة خطرت بالذهن إلا وكان لها صداها وأثرها السريع في عالم الحقيقة.

وعلى العموم فحتى في فرنسا كان للآراء السبق وكانت السبب في كل تقدم اجتماعي. ولقد أعدت كل حركات التقدم في المذاهب قبل أن تتحقق في واقع الأمر، وكان الفكر سباقاً في السير إلى طريق الحضارة[٦٨].

ولقد كانت مدرسة القانون الطبيعي وقانون الشعوب هي الأساس الذي قامت عليه الثورات الثلاث الكبرى، الثورة الإنجليزية عام ١٦٩٨، والثورة الأمريكية عام ١٧٧٤، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، كما كانت أساس ما أسماه أسمان **Adhémar Esmein** (النظام السياسي الحديث) **Le Régime Politique Moderne**.

ومن الواضح أن هذه الأحداث قد سيطرت عليها حركات فكرية سابقة عليها، وقد يكون هناك بين التيارات المذهبية وبين ما يتحقق من

---

٦٨ جيزو "تاريخ المدينة الفرنسية"، باريس، بيشون ١٨٢٩/ ٣٠ ص١٦، ١٧.

النظم فروق محسوسة أو فوارق زمنية ملموسة، ولكن ليس هناك مثال واحد لانقلاب من الانقلابات السياسية الخالدة لم يسبقه في الأذهان تمهيد من التيارات الفكرية.

وثورات القرن العشرين الشيوعية أو الفاشية لم تشذ عن هذه القاعدة، ولكنها تدل فقط على أن التأثير الفكري الذي كان له في سنة ١٧٨٩ وما بعدها طابع منطقي وعقلي، أمكن أن يظهر في زمن آخر على الأخص في ثوب عاطفي وبطريقة انفعالية. وإذن فقد تجسمت الفكرة في شكل أسطورة. وتختلف الأسطورة عن الخيال طبقاً للتمييز المعروف عند جورج سوريل **Georges Sorel** في أن الأسطورة بدلاً من أن تكون كالخيال وصفاً سلبياً لشيء فإنها صورة متحركة له أو هي "مظهر إرادة"، وقيمة الأسطورة تكمن لا في أنها ليست حقيقة بل في الحقيقة التي تنشئها، وكما رأينا من قبل فإن تاريخ الأفكار يمكن النظر إليه من زاوية تاريخ النظريات، أي من حيث تكوين علم السياسة نفسه، ويمكن تصوره في هذا المقاوم باعتبار الدور الخالق للمذاهب على أن يجري ترتيبها وفقاً لما إذا كانت سابقة على الأحداث أو على العكس لاحقة لها. وعلى هذا النحو ننتهي إلى أن نعالج مذاهب نستطيع أن نسميها المذاهب التمهيدية أو التنبؤية وهي التي يمكن أن تكون إما ثورية وإما إصلاحية، فالمذاهب الثورية هي تلك التي تمهد الطريق للهزات العنيفة والتغيرات المفاجئة، وتقترن عادة بالعنف وبإراقة الدماء، أما

المذاهب الإصلاحية فإنها تقترح مجرد تعديل النظام القائم عن طريق التطور والتغييرات التدريجية، ومن قبيل المذاهب التنبؤية والثورية ما نادى به سيس **Sieyés** في كتيب له بعنوان ما هي الطبقة الثالثة في الشعب **Qu'est-ce Que Le Tiers?** والمنشور الذي نشره كارل ماركس بعنوان بيان شيوعي **Manifeste Communiste**، ويعد من قبيل المذاهب الإصلاحية ما اقترح في الكتب التي تشرها الكتاب الأحرار في السنوات الأخيرة من عهد الإمبراطورية الثانية، تلك التي كان لها أثرها البالغ على دستور سنة ١٨٧٥.

وقد كانت جمعية فرساي **L'assemblée De Versailles** التي اعتبرت كما لو كانت ضحية الانتهازية، متأثرة تأثراً مباشراً بما أوحى به إليها الدوق دووجلي **Le Duc De Broglie** وبريفوست بارادول **Prévost-Paradol** أو لوبلاي **Laboulaye**، وبصفة أهم متأثرة بالمدرسة الحرة التقليدية لبنيامين كونستان **Benjamin Constant** أو بالمدرسة الكاثوليكية الحرة التي كانت تصدر مجلة المراسل **Correspondant**.

وعلى عكس المذاهب التمهيدية تقوم المذاهب التقريظية، أي التي تأتي عقب النظام القائم لتبريره. وهناك عدد كبير من المؤلفات قد وضعت دفاعاً عن النظم القائمة وعن رجالها، وبصفة خاصة تلك المطولات التي أعدت لتربية الأمراء. مثال ذلك مؤلف السياسة المستخلصة من تعاليم الكتاب المقدس الذي هو عبارة عن إشادة بالنظام المطلق، وعلى خلاف ذلك فإن

كتاب لوك **Locke** في السلطة المدنية قد كتب أساساً لتقوية عرش البرنس أورانج الجديد **Prince D'orange**.

وقد أطلق جوليان بنداً **Julien Benda** اسم التاريخ الديمقراطي للأفكار، على تاريخ الأفكار المبدعة للوقائع، وإذا كان مؤلف كتاب الخيانة العظمي لرجال الأكليروس من محرري الصحف وكتابته تحنق القارئ أحياناً ولكنها تدفع إلى الحماس بصفة عامة، فإنه قد أدرك تمام الإدراك أن كل مذهب يتألف من شقين أحدهما تعبير صادق صادر عن نفس الكاتب يودعه مؤلفه، وثانيهما تعبير مقتبس غير أصيل ينشره المحرر في الصحف أو يقوله الخطيب أو المناضل في الاجتماعات العامة. ولقد كان لبعض المؤلفات الضحلة في أفكارها والضئيلة في شكلها مثل كتاب تنظيم العمل للمؤلف لويس بلان **Louis Blanc** تأثير كبير. وعلى العكس من ذلك كان حظ بعض المؤلفات الجزلة أن كادت تظل مهملة في زوايا النسيان، فمؤلفات **Vico** فيكو مثلاً لم تلق أي إقبال حتى قدمه للناس ميشليه **Michelet**، وكذلك لم تصادف مؤلفات **Cournot**كورنو في عصره إلا انتشاراً محدوداً لا يكاد يزداد اليوم إلا قليلا. ويستبعد جوليان بندا **Julien Benda** من ذلك تاريخ المؤلفات الكبرى "التاريخ الارستقراطي"، ويقارنه بالتاريخ السياسي الذي يعنى بالملوك ويقول إن الأفكار لا تلعب دورها إلا إذا شوهت مقدماً حتى يتسنى لها أن تصل للعامة وأن تؤثر في الجماهير – والمذاهب التي

تعتنقها العامة بمقدار ما هي مشبعة لشهواتها والتي تحرف باستمرار لكي تشبع هذه الشهوات أكثر فأكثر، هي التي تكون تاريخ الأفكار على النحو الذي تلعب فيه الأفكار دوراً في تاريخ الناس لا في تاريخ بعض الانعزاليين[٦٩].

---

٦٩ جوليان بندا "وصيتي الأولى" في الكراسات الأسبوعية، الكراسة الثالثة، باريس ١٩١٠.

الفصل الثالث

النظم السياسية

١- أولوية النظام:

إن عنوان القسم الثاني وهو: النظم السياسية لا يثير على خلاف عنوان القسم الأول أية منازعة. فنحن نجده في قائمة اليونسكو كما نجده عنواناً لبعض مواد الليسانس في الحقوق حسب مناهج سنة ١٩٥٤ مثل (القانون الدستوري والنظم السياسية)، (تاريخ النظم والوقائع الاجتماعية)، (النظم القضائية)، (المنظمات الدولية)، (النظم المالية). وترجع قوة هذا التعبير إلى أن الأنظمة هي أثبت أجزاء علم السياسة، فالنظم إذ تقوم على النصوص والأعراف القانونية، تتمتع كذلك بدقة في مصدرها وبوضوح في مظهرها يفوق ما للظواهر الأخرى التي يعنى بها علم السياسة، كما أنها تشكل من علم السياسة أيضاً ذلك الجزء الذي ظفر بأكبر نصيب من الدراسة، إذ درست الأنظمة منذ عهد بعيد بصفة رسمية تحت عنوان القانون الدستوري لاسيما – منذ عصر ملكية يوليو، وبصفة خاصة منذ عهد الجمهورية الثالثة – فأتيحت بذلك الفرصة لظهور المؤلفات الكبرى في فرنسا وفي الخارج.

وفضلاً عن ذلك فقد برزت إلى الوجود أخيراً نظريات لقيت، رغم

ما شابها من جوانب الغموض في بداية عهدها، قبولاً كبيراً في مختلف الأوساط وبصفة خاصة لدى حركات الشباب والمنظمات النقابية.

والنظم هي من علم السياسة بمثابة النواة الصلبة والأساس الثابت، فليس علم السياسة هو العلم الذي يدرس الناس مباشرة على الأقل أو يدرس العلاقات بينهم، وهو لا يختلط بعلم النفس الفردي أو الجماعي، ولا يغني في الروابط غير المتناهية في الكثرة، وإنما هو يركز كل اهتمامه على حقيقة موضوعية خاصة هي النظم في تكوينها وحياتها واضمحلالها وزوالها.

ورغم ما هنالك من استحسان حازه ذلك المفهوم الذي يجعل من تاريخ الجنس البشري أو الإنسان موضوع علم السياسة، ذلك المفهوم الذي اقترحه حديثاً بعض علماء السياسة الألمان، فإننا لا نستطيع قبول هذا الاقتراح الذي كان في الواقع بمثابة رد فعل لمساوئ النظام المطلق في عهد التاريخ الهتلري الذي أهدر قيمة الفرد، ومثال ذلك ما فعله بصفة خاصة الأستاذ دولف شترنبرجر **Pr. Dolf Sternberger** الذي جعل من الإنسان موضوع علم السياسة ورأى فيه (هيكل علم السياسة[٧٠]).

إن امتداد البحث حتى يشمل الإنسان حقيقة سبق أن اعترفنا بها فعلاً بصدد علم الاجتماع، ولكنها يمكن أن تصدق على جميع العلوم

---

[٧٠] أنظر محضر الاجتماع الذي عقد في السوربون في أوائل سنة ١٩٥٦، حيث اتخذ المشتركون من الألمان موقفاً مزدوجاً: الأول بالنسبة لصفقة علم السياسة "الخاصة"، والثاني بالنسبة إلى أسسه الإنسانية.

الإنسانية أما دراسة الأنظمة في أكثر مظاهرها تطوراً وفي أسمى مكانة لها فهي على العكس خاصة بعلم السياسة وحده.

ومن الطبيعي أنه يحسن أن نحترس من الأخذ هنا بأسلوب علم الحياة وبصفة خاصة من تقليد علماء وظائف الأعضاء فنجعل الدولة شاملة لكل الحياة العامة ونعتبر المواطنين مجرد خلايا مكونة لها. ولقد وقع جميع المشتغلين بعلم السياسة في هذا الخطأ.

كما أن العكس أيضاً غير مقبول، وهو أن نجعل علم السياسة يتحلل إلى علم الإنسان السياسى **Anthropologie Politique** إذ أن ذلك معناه إنكار أن الدولة شيء خارجي مختلف عن الأشخاص منظوراً إليهم كأفراد.

إن مفهوم علم السياسة المؤسس على نظرية الأنظمة له تلك الميزة الكبرى وهي أنه يحافظ على الازدواج الأساسي لشخص الإنسان من جهة والنظم الاجتماعية من جهة أخرى. وهو لا يقتصر فقط على حماية حياة المواطنين عملياً، تلك الحماية التي كان يبحث عنها كتاب علم السياسة من الألمان، وإنما هو يشكل أيضاً أساساً نظرياً متيناً للبحث العلمي.

٢- فكرة المنظمة:

نحن نأخذ كلمة المنظمة هنا بالمعنى المحدد الذي استخلصته المدرسة التنظيمية دون الانحياز إلى اتجاه خاص. وعلى ذلك فنحن نرى

في المنظمة ذات الشخصية جماعة إنسانية موحدة لها مظهرها المزدوج، مظهر التنظيم الداخلي ومظهر التشخيص الخارجي المتميز.

وهكذا فإن "المنظمة ذات الشخصية" أو بعبارة أصح "المنظمة التي تتخذ شكل هيئة". لكي نتجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الخلط بينها وبين الشخصية الإنسانية، تبدو كلما ظهرت في جماعة معينة حياة أخرى تضيف جديداً إلى حياة الأعضاء المكونين لتلك الجماعة. ومتى بلغت المنظمة درجة معينة من التكامل والتماسك وتحولت من مجرد تجمع بين الأفراد إلى حقيقية فإنها لا تكون إذ ذاك مجرد مجموع للأفراد الذين يجتمعون فيها.

وقد سبق للرومان أن ميزوا تماماً بين الهيئة فسموها حسب الأحوال **Corpus, Sodalitas, Collegium** وفهموها على أنها هي التي يمضي فيها الأفراد ويتعاقبون دون أن يتأثر بذلك وجودها نفسه، وبين المجموعة التي سموها **Societas** التي هي عبارة عن مجرد تجمع الأشخاص أو اجتماع مؤقت من الأفراد المتعاقدين.

ولقد أطلقنا اليوم على الكلمات معاني تختلف عما كان لها من قبل، ولكن مازالت الفكرة الأساسية هي هي، وهذه الفكرة الأساسية تنحصر في أن الهيئة تستمر مستقلة عن الأفراد الذين تتألف منهم. فهي تضيف إلى مركب الأفراد الذين اشتبكوا فيما بينهم بعلاقات مختلفة والداخلين في إطارها، شيئاً جديداً ومختلفاً عن العناصر الأصلية الداخلة

في تركيبها، ذلك أنه ينشأ فوق الأعضاء من الأفراد المكونين للهيئة عنصر جديد وكيان مستقل، وهو لم ينشأ من مجرد إضافة الأفراد بعضهم إلى بعض، وبهذا الصدد نحن لا نفهم لماذا لا يرفض العقل أن يعترف في عالم الاجتماع بقيام موجودات حقيقية تتكون من الهيئات المنظمة. ومن المسلم به في الحياة الدارجة أن أحداً لا يمكن أن يخلط بين منزل قائم وبين كومة المواد الأولية التي بني منها. والأمر كذلك بالنسبة إلى الهيئة المنظمة أو كتلة مشيدة تشييداً هندسياً يلعب فيها الأفراد دورهم ولكنهم يكسبون قيمة جديدة بحكم تركزهم في هذا الكل.

وتتضمن ظاهرة المنظمة في الواقع سيطرة الكل على الأجزاء التي اندمجت بصورة شعورية قليلاً أو كثيراً في هذا المجموع العضوي. ومن الممكن من الناحية المعنوية أن تكون الرابطة التي تربط بينهم هي الفكرة المشتركة للعمل المراد تحقيقه معاً والذي يسميه بعض الفلاسفة اليوم (المشروع المشترك)، ولكن نواة المنظمة هي أقرب إلى أن تكون حاجة أكثر من أن تكون فكرة، وهذه الحاجة لا يتسنى إشباعها بالموارد والجهود الفردية أو على الأقل يكون إشباعها أفضل عن طريق المشروع الجماعي. والفكرة والحاجة بما لها من صفة الدوام والاستمرار تخلعان لكتاهما على المنظمة طابعاً جد مختلف عن مجرد العلاقة الرابطية، وبذا تصير الكتلة الإنسانية غير المتجانسة مجتمعاً حقيقياً[٧١]. وقد عبر جورج

---

[٧١] La Sociologie De Tonnies, J. Leif.

رينار **Georges Renard** عن ذلك في عبارة بارعة بقوله: "إن وحدة تنظيمية متآلفة تولد وتتطور وتتسم إلى حد ما بطابع جامع لأفرادها ومانع بالنسبة للغير إن لم يكن عدائياً بالنسبة للغير والخارجين عن نطاقها[٧٢]"، وعلى ذلك فإن نشأة المنظمة تقوم على تعبير صريح أو ضمني عن إرادة لا تنتهي بإنجاز التعهد الذي تنبثق عنه المنظمة، وهكذا يختلف الكيان التنظيمي عن الرابطة التعاقدية، فبينما هذه الرابطة مؤقتة إذا بالقاعدة التنظيمية التي يجري عليها العمل مدة معينة ويقبلها ذوو الشأن إن طوعاً وإن كرها أبدية ليس لذوي الشأن الحرية في نبذها، إن تحل مكان الإيرادات الخالقة لأصلية إرادة جديدة يعبر عنها ممثلو المنظمة ويتولى بعض الأشخاص فرادى أو مجتمعين سلطة اتخاذ القرارات الداخلية في المنظمة ويتكلمون بالنيابة عنها خارج نطاقها.

وهذا يقودنا إلى آخر طابع مميز للمنظمة لا يقتصر على مجرد وجودها بالنسبة إلى أعضائها وإنما يجاوزه إلى اكتسابها الشخصية بالنسبة لغير الداخلين فيها. وهكذا تستطيع المنظمة أن تدخل في علاقات واقعية أو قانونية خارج نطاقها وبعد أن تكون المنظمة قد جاوزت في كيانها ذاته مرحلة العلاقة بين الأجزاء المكونة لها يصير في استطاعتها الارتباط بعلاقات مع المنظمات الأخرى، وهذه العلاقات قابلة هي الأخرى لأن تكون تنظيمية بحيث تكون المنظمة الجديدة مكونة من منظمات أخرى سابقة عليها في الوجود.

---

٧٢ **Der Begriff Des Politichen, Carl Schmitt**

٣- منظمة المنظمات: الدولة:

إن أدق طابع يمكن أن تتصف به الدولة هو أنها منظمة مركبة، وقد أطلق عليها موريس هوريو **Maurice Haurion** تسمية لائقة هي منظمة المنظمات بوصفها المنظمة العليا أو النهائية التي ليس لأية منظمة إزاءها سلطة تماثل ما لسلطتها من شمول. والواقع كما سوف نرى فيما بعد بصدد العلاقات الدولية، هو أنه لا توجد فوق الدولة منظمة موحدة تكون الدول عناصرها، وإنما توجد منظمات تشترك فيها الدول كأعضاء لكل منها شخصيتها المستقلة.

وهكذا تسيطر الدولة على المجال التنظيمي وتضم مجموع المنظمات الأخرى دون أن تدخل هي في منظمة ثابتة متماسكة ومحكمة البنيان مثلها. وبهذا ترد الدولة إلى مجموعة مرتبة من المنظمات الفرعية. والدولة باعتبارها هيئة منظمة تعبر عن نفسها بواسطة أفراد أو جماعات فرعية لها سلطة التعبير عن إرادة الدولة، مع أنها هي الأخرى منظمات. فضلاً عن ذلك فإن الدولة تضم داخل إطارها منظمات ثانوية هي الهيئات المحلية أو الهيئات الخاصة.

وهذا المفهوم التنظيمي للدولة يسمح بتكوين رأي نهائي حول نقطة أساسية لا تتعلق بمدى البحث في علم السياسة فقط وإنما تتعلق أيضاً بروح البحث في هذا العلم.

وطبقاً لبعض الآراء التي ليست إلا انعكاساً ضمنياً للرأي الشعبي أو

تعبيراً صريحاً عن بعض النظريات والمذاهب، تعتبر الدولة مجرد أداة حاكمة خارجة عن الجماعة المحكومة.

ويقول **André Siegfried** إن فكرة الدولة في فرنسا واضحة أمام أعيننا تمام الوضوح، فهي في مفهومنا شيء موجود خارج ذواتنا، والدولة في نظر الإنجليزي هي التعبير عن الهيئة الاجتماعية بينما هي بالنسبة لنا قائمة خارج وجودنا وبالتالي فإن الدولة تبدو لكثير من الفرنسيين وكأنها هيئة خطيرة تقتضيه ماله في صورة ضرائب ووقته بل وحياته عن طريق الخدمة العسكرية وتحيطه بسلسلة من تدابير الإكراه وتفرض عليه التزامات أعباؤها ثقيلة كلها أو بغيضة، ومن ثم فإن فكرة الدولة تولد في النفوس شعوراً بالمقاومة لا بالتعاون. ولإبراز هذا المعنى، وهو أن الدولة شيء خارجي عنا، فالفرنسي لا يعبر عن الدولة باسم الدولة الذي يمثل بالنسبة له معنى غامضاً، وإنما هو يشير إلى الدولة بقوله (هم) (**Ils**) كما قال دافينوس **Daninos** مداعباً و (هم) هذه تعبر من الناحية الواقعية عن مجموع غير مشخص ولا محدد لسلطة الدولة، والشعب الفرنسي لا يقول (الدولة هي نحن) بل يقول الدولة هي (هم).

ولقد صادف فهم الدولة على هذا النحو تأييداً من بعض علماء الاجتماع ذوي المكانة وبصفة خاصة من الأستاذ دور كايم **Emile Durkheim** الذي كتب يقول: "كثيراً ما يعبر بلفظ الحكومة لا عن الهيئة الحاكمة وإنما عن الجماعة السياسية في مجموعها"، وعلى هذا

المنوال يقال الدول الأوربية كما يقال عن فرنسا إنها دولة، ولكن لما كان من المستحسن أن تكون هناك تعبيرات خاصة لحقائق تختلف فيما بينها كما تختلف الجماعة عن أحد أعضائها فإننا نطلق عبارة الدولة بصفة خاصة على عمال السلطة العليا. وتعبير الجماعة السياسية على المجموع المركب الذي تعتبر الدولة أسمى أعضائه. فالدولة إذا هي أداة خاصة معهود إليها بأعمال معينة ملزمة للجماعة[٧٣].

فإميل دوركايم **Emile Durkheim** هو الآخر لا يعتبر التمييز بين الدولة والجماعة السياسية إلا نوعاً من الوضوح والسهولة اللفظية وهو يضيف قوله: "لما كان من الضروري أن يطلق اصطلاح على هذه الجماعة الخاصة من الموظفين المكلفين بتمثيل تلك السلطة العليا التي يخضع لها الأفراد، فإننا نصطلح على إطلاق تعبير (الدولة) لنعني به هذه الجماعة". أما المذاهب التي ترى أن الدولة شيء مختلف عن المجتمع فإنها تختلف عن ذلك في أن مصدرها ومدلولها سياسيان، ويمكن القول بأن المفهوم الشعبي الذي أورده أندريه سيجفريد **André Siegfried** هو من المخلفات التي ورثتها الديمقراطية عن فكرة الملكية المطلقة حيث تتحد شخصية الأمير بالدولة طبقاً للعبارة الشهيرة (الدولة هي أنا) التي تنسب إلى لويس الرابع عشر والتي كانت بالفعل ماثلة في أذهان فقهاء عصره، والأمير الذي قد يمنح الشعب بعض الحريات الخاصة

٧٣ أنظر أميل دوركم في مؤلفة: دروس في الاجتماع. باريس ١٩٥٠ ص ٥٨–٦٠.

يأبى على هذا الشعب أن يتقلد مناصب الدولة. والحكومات التي من هذا الطراز تريد أن تظل منعزلة عن الشعب واقفة أمامه كما لو كانت تقف أمام خصم بل أمام عدو.

هذه الحكومات تقف حذرة شاكة مختبئة وراء الموظفين وجنود الجيش تستخدمهم كستار يحميها وكأداة للسيطرة.

وتلك هي نفس نظرة ماركس وإنجلز **Marx Et Engels** وإن كانت قد بدأت من القاعدة صاعدة إلى القمة، فيما يريان أن الدولة التي هي أداة ضغط من طبقة ضد طبقة أخرى إنما تتألف من حكام ومن عمالهم، ولقد وردت هذه التعبيرات في إحدى النشرات الشيوعية: "يباشر السلطة في كل بلد عدد من الهيئات ومن مجموعها تتألف الدولة"، وعلى ذلك فالدولة الفرنسية عام ١٩٦٠ هي عبارة عن المحاكم والشرطة والجيش والمصالح المختلفة بموظفيها، وكذلك عبارة عن مجلسين نيابيين ورئيس للجمهورية ووزراء ومجالس إقليمية وبلدية الخ.

ومن الغريب حقاً ملاحظة أن خصماً معيناً لماركس (هو أيضاً خصم لدور كايم) هو الأستاذ چاكم اريتان **Jacques Maritain** الذي يعتبر اليوم في أمريكا ممثلاً بارزاً للفكر المدرسي الجديد يعتنق نفس الفكرة عن الدولة التي تنحصر في السلطات فهو يقول إن الدولة هي الهيئة المعهود إليها باستعمال السلطة والإكراه وهي إذ كانت مؤلفة من خبراء وأخصائيين في النظم والرفاهية العامة فإنها تعمل كأداة بالنسبة للهيئة

السياسية، فالجماعة السياسية هي الكل أما الدولة فما هي إلا الجزء الحاكم أو المتخصص.

ويأمل الأستاذ چاكم اريتان من وراء هذه التفرقة أن يعرقل زحف الدولة نحو السلطان المطلق وهو ما يخشاه.

وعندنا أنه سواء كانت هذه النزاعات ذات المقدمات المتناقضة والمقاصد المتضاربة معبرة عن رد الفعل الشعبي المعارض للدولة أو هي على العكس تنم عن سوء ظن الأمير بالشعب أو تدل على الرغبة في إغراق الدولة في الجماعة أو هي على خلاف ذلك ترمي إلى توكيد مقاومة الجماعة للاندماج في الدولة، فإن هذه الاتجاهات تنكر كلها في الواقع عدم إمكان الفصل في الدولة بين السلطة والمجتمع. ذلك أن الدولة كسلطة تستدعي الدولة كمجتمع كما أن الدولة كمجتمع تستدعي الدولة كسلطة.

وهنا يوضح المفهوم التنظيمي حقيقة الدولة في صورة قوية، فالمجتمع السياسي ينشأ عندما توجد السلطة وهو يزول عندنا ينفصل العنصران، أما الفصل بين السلطة والمجتمع فهو بمثابة تفتيت الوحدة المكونة لحياة الدولة، وإصابتها في وجودها نفسه. وليس معنى هذا مجرد القضاء على صفة من صفات الدولة أو مجرد تشويه لعنصرها وإنما فيه إضرار بذات كيانها.

والدولة بالمعنى المحدد لهذا الاصطلاح هي شكل خاص متميز، متطور، سام، من حياة الجماعة، فهي من صنع إرادة الإنسان وعقله، فقد

بذلت إرادة الإنسان جهودها وبذل عقله كل تفكيره في مشكلة التنظيم السياسي وضمان استقراره ودوامه. وعلى ذلك، وكما قال الأستاذ جورج بيردو بحق لا دولة دون سلطة منظمة، أي لا دولة إلا حيث يكون هناك تمييز بين الوظائف العامة بحيث تختلف عن الصور الأخرى للحياة الاجتماعية، تمييزاً ينظم هذه الوظائف وحيث تكون هناك هيئات خاصة تتمركز فيها هذه الوظائف، حتى تظهر وحدة الدولة ذات السيادة[٧٤].

وليس من المفهوم أن نتصور فكرة قيام هذه الظاهرة في الفراغ خارج الإطار الاجتماعي الذي يحدد مكانها وزمانها، وفصل الدولة كسلطة عن الدولة كمجتمع، حيث يظهر يعتبر عارضاً مرضياً يوصف حقاً بأنه أزمة الدولة. ومن الوجهة العلمية فوضع المجتمع خارج الدولة، كما يريد أن يحققه بطرق أخرى فهم السياسة على أنها علم السلطة، تترتب عليه نتائج غير منطقية، إذ هو يجرد علم السياسة مقدماً من اثنين من مفاهيمه الجوهرية، مفهوم الشرعية ومفهوم الجنسية.

وقد بين هارولد لاسكي **Harold J. Laski** في كتابه (قواعد السياسة) بوضوح أن الدولة، من الناحية التاريخية كان لها دائماً سيما الأعداد الواسعة من الأشخاص التي تدين بالطاعة لعدد محدود نسبياً من الأفراد ومن هذه الناحية تكون الظاهرة السياسية الأولى ليست هي السلطة وإنما الطاعة.

---

[٧٤] أنظر **J. T. Delos** في مؤلفه: الأمة، مونتريال سنة ١٩٤٤ الجزء الثاني ص ٨.

ويفتتح أحد الكتاب السياسيين النادرين في وقتنا الحاضر وهو الأستاذ برتران دي جافنيل **Bertrand De Jouvenel** كتابه (عن السلطة) بفصل مخصص تماماً للطاعة المدنية التي يصفها وفقاً لاصطلاح الأستاذ جابرييل مارسل **Gabriel Marcel** بأنها سر (**Mystére**) وخلافاً لما يزعمه بعض علماء (الطبيعة الاجتماعية) فإن ظاهرة السلطة لا تستمد اعتماداً تاماً على قوة من يحوز السلطة، وما كانت قط سلطة الحاكمين الأقوياء بكافية طالما لم تجد صداها في رضاء المحكومين عنها صراحة أو ضمناً. ويخلص من هذا إلى أن أهم مشكلة فقهية كانت تواجه علم السياسة فيما مضى هي مشكلة (الشرعية) التي رأيناها تعود إلى الظهور في المكان الأول في ١٨ يونيو عام ١٩٤٠ و١٣ مايو سنة ١٩٥٨ و٢٣ يناير سنة ١٩٦٠.

وليست المسائل التي تعالج تكوين الجماعة السياسية نفسها بأقل أهمية ولا صلة بالوقائع الراهنة، فقد يكون تركيب الجماعة متجانساً أي مؤسساً على وجود أمة طبيعية أو على العكس مكوناً من عناصر غير متجانسة تجمعها روابط جد مختلفة مثل الرابطة التي كانت موجودة حتى عهد قريب وهي رابطة الإخلاص للأسرة الحاكمة. ولقد كان من الممكن السكوت عن مشكلة الأمة لو كانت السياسة تتمثل بحذافيرها في السلطة وكذلك كان من الممكن إغفال مسألة جوهرية هي التطابق بين الأمة، وهي جماعة طبيعية، والدولة وهي مجتمع منظم، وهي المسألة

التي تعرف في التاريخ باسم مبدأ الجنسيات **Principe Des Nationalités**.

وهناك أيضاً ميزة أخرى للمفهوم الجماعي للدولة وهو أنه يحدد تحديداً واضحاً وضع الهيئات الإدارية والقضائية تحت سلطة الهيئات الحاكمة/ هذا واصطلاح "سياسي" **Politique** كما يبدو جلياً من قائمة اليونسكو، لا يؤخذ هنا بالمعنى الذي يؤديه اصطلاح "القانون السياسي" الذي كان يستعمل إلى وقت قريب في فرنسا والذي لازال مستعملاً إلى اليوم بصفة خاصة في أسبانيا، ذلك أن المنظمات السياسية لا تقتصر على الهيئات الحاكمة وحدها ولكنها تشمل أيضاً السلطات الإدارية والقضائية.

ودون هذه السلطات لا تعتبر الدولة قد نظمت على الوجه الصحيح إذ تقوم بين قمة البنيان حيث تتربع الهيئات الحاكمة التي تقبض بيدها على السلطة العليا وبين المحكومين ومكانهم في القاعدة سلسلة من الهيئات التي لابد منها، ومن بين هذه السلسلة تقوم بعض الهيئات بدور سلطة الضبط في مجال الحريات في حين تقوم بعض الهيئات الأخرى بإدارة المرافق العامة وبعضها الآخر يقوم بتطبيق القوانين عن طريق توزيع العدالة ويمكن أن تكون هذه الهيئات الوسيطة مجرد فروع للإدارة المركزية، ولكنها كثيراً ما تأخذ أيضاً هي الأخرى شكل منظمات يتفاوت حظها بمقدار ما تتمتع به من الاستقلال. وتزيد قائمة اليونسكو من وضوح هذا الاتجاه حين تقول "الحكومة الإقليمية والمحلية".

٤- المنظمات السياسية التي ليست لها صفة الدولة:

إن علم السياسة كما رأينا، إذ يتناول الدولة في مجموعها كمنظمة لا يقتصر عليها، بل هو يتناولها باعتبارها نقطة البداية وباعتبارها مرجعاً لدراسة الظواهر المتصلة بالدولة بوصف هذه الظواهر سابقة على الدولة أو قريبة منها أو أدنى منها أو أسمى منها.

وفي هذا الصدد يتلافى علم السياسة ذلك الخطأ المنهجي الذي يقع فيه علم الاجتماع حين يبدأ دراسة الظواهر السياسية بمظهر السلطة مع أن هذه المظاهر مازالت غير متميزة تمييزاً حسناً وكثيراً ما تتسم معلوماتنا عنها بطابع الافتراض. وإذا كان التقدير واجباً المجهود الكبيرة التي بذلها المؤلفون في هذا المجال فإنه لا يسع الإنسان إلا أن يلاحظ أنها عقيمة نسبياً، ويجب، للوصول إلى نتائج مثمرة أن يبدأ، على العكس، بعناصر المعرفة الوثيقة التي تمدنا بها الدولة.

وعلى هذا النحو تجد الظواهر – السابقة على الدولة مكانها، ونعني بهذه الظواهر تلك التي تتعلق بعصور أو بأمكنة لم توجد فيها الدولة بعد، والتي تشكل جزءاً من علم السياسة بمقدار اتصالها بمبتدآت الدولة، إذ أنه من المسلم به دائماً في جميع العلوم أن أصولها الأولى مهما يكن مبلغها من الغموض وعدم الوضوح تلحق بهذه العلوم ذاتها على الأقل وصفها مدخلاً لها.

وطبيعي أن الحد الأدنى لما يسبق على الدولة يتركز في اللحظة التي

يصبح فيها الاكتشاف عاجزاً عن إضافة جديد إلى معرفتنا عن الدولة، أما الحد الأعلى فإنه يتكون من دولة المدينة. ونحن نعتقد أن الأستاذ دي لا بيني دي فيلنيف **De La Bigne De Villeneuve** قد جانب الصواب حينما أستبعد دولة المدينة من موضوع البحث مقرراً أنه ليس من الحكمة مقارنة الدولة عند الإغريق بالدولة الحديثة. فإذا كان الأمر متعلقاً بإبراز الفروق بينهما من حيث الكم والكيف ومن الناحيتين الفعلية والتنظيمية، وبصفة خاصة من الناحية الروحية فإننا متفقون معه، ولكن هذه الخصائص تدرس في الإطار الداخلي لنوع الدولة لا في خارجها.

أما عن الظواهر القريبة من الدولة فإنها يمكن وصفها بالبديلة، فقد كانت هناك عصور لم توجد فيها الدولة، ولكنها، على خلاف العصور البدائية، قد وجد فيها بدلاً من الدولة تنظيم اجتماعي قوي كفل سير الوظائف التي صارت، مع تقدم عصر الدولة، من اختصاص هذه الأخيرة. ويشكل عهد الإقطاع واحداً من أتم هذه النظم البديلة وأوفاها، وهو كما يقول الأستاذ **P. C. Timbal** تمبال "نظام من طراز خاص يظهر كلما أخذت الحكومة تضعف ولم تعد قادرة على النهوض بواجباتها بحيث ينتهي بها الأمر إلى أن تفقد الشعور بدورها[٧٥].

وهذا البديل من الدولة، كما يستطرد الأستاذ تمبال هو بوجه خاص من فعل جماعتين أخريين تعتبران بدورهما كاملتين كالدولة وهما: الأسرة

---

[٧٥] أنظر مؤلف تمبال: تاريخ النظم والوقائع الاجتماعية – باريس واللوز سنة ١٩٥٧ ص ١٠.

والكنيسة، ولذلك ترى الكنيسة قد شهدت في القرون الوسطى فترة كانت لها السيطرة فيها ثم تلتها فترة من التوازن أعقبها اضمحلال نشاطها المدني. وفي عام ١٧٨٩ استولت الحكومة الفرنسية على وظائف كانت تعتبر من قبل من وظائف الكنيسة، واعتبرتها الحكومة مرافق عامة مثل وظيفة إثبات الحالة المدنية للأشخاص ووظيفة المساعدة، وهكذا أصبح نطاق علم السياسة يشمل الأسرة والكنيسة، وهو لم يكن يعنى بهما من قبل مباشرة وذلك عندما أخذا يباشران من الوظائف ما يعتبر في عصرنا الحاضر من اختصاص الدولة.

والظواهر التي هي أدنى من الدولة تتعلق هي الأخرى بعلم السياسة إذ توسعنا في القياس. ويمكن تعريف هذه الظواهر كالمنظمات – أو كالعلاقات التي تهم الجماعات المعترف لها بالصفة السياسية، ولكن غير المعترف لها بصفة الدولة.

وهذه هي على الأخص حالة الدولة غير كاملة السيادة أو حالة بعض المستعمرات. وليس في استطاعتنا أن نذهب بعيداً في تحليل الظواهر التي تردد القانون الدولي العام كثيراً في تكييفها. وبينما يرى بعض المؤلفين أنه لا يجوز أن نخلع صفة الدولة على هذه الجماعات لأن سيادتها غير كاملة، يرى البعض الآخر على عكس ذلك أنها ما دامت تتمتع بكيان الدولة وتباشر حقوقها وامتيازاتها، فإنه يجوز اعتبارها دولة. ونحن نرى أن هذه الهيئات التي هي أدنى من الدولة لها طابع

الدولة. والواقع هو أن الدولة التابعة أو المحمية أو الحاصلة على الاستقلال الداخلي تدخل في مجال علم السياسة، لأنه، طبقاً للنظرية العامة المسلم بها إما أن تظل هذه الدول معتبره كذلك، وإما أنها لا تعتبر دولاً بل تعتبر حينئذ مكونة لعناصر دولة أخرى مركبة ومتعددة الأجزاء، وإذا فسواء نظرنا إلى الهيئات الأقل من الدولة من زاوية أو من أخرى، وسواء نظرنا إليها مباشرة وفي حد ذاتها أو كأجزاء داخلة في بنيان عام لدولة، فإنها تظل أيضاً وباستمرار في إطار الدولة أي في مجال السياسة.

والأمر كذلك أيضاً بالنسبة إلى الظواهر بين الدولية **Inter-étatiques** أو فوق – الدولية **Supra-étatique** أو عبر الدولية **Trans-étatiques**. وثمة اعتراض كثيراً ما يوجه إلى مفهوم علم السياسة بوصفه علم الدولة، مؤداه أن الدولة بمفهومها التقليدي والتي تحقق وجودها من الوجهة التاريخية في العصور القديمة ثم قطعت أشواطاً من التقدم في العصر الحديث حتى أشرفت على الغاية في القرن التاسع عشر، قد صابها الاضمحلال. والظواهر السياسية التي تعني رجال اليوم تجاوز نطاق الدولة. وهذه الظواهر إما عالمية وإما إقليمية (بالمعنى الذي يدل عليه هذا اللفظ في القانون الدولي). ولكن التطرق إلى التنظيمات الدولية أو عبر الدولية أو فوق الدولية لا يتضمن آليته زوال الدولة. فالدولة نفسها ما تزال المنظمة الرئيسية للحياة السياسية.

والوحدات المجتمعة، بدلاً من أن تتضمن إنكاراً للدولة، تعتبر

مظهراً جديداً لها لا يزال البحث جارياً عن مصطلحات التعبير عنه كما سنرى ذلك بصدد العلاقات الدولية. والظواهر التي تعتبر جديدة والتي توضع لها مسميات لا تخرج عن إطار علم السياسة، إذ أن عنصرها الأساسي ما يزال هو الدولة، وكيف تعتبر بعض الظواهر وهي سياسية في حد ذاتها – لأنها تتعلق بالدولة غير سياسية لا لشيء إلا لأنها تتعلق بعدة دول. وهكذا لا توجد مبدئياً أية صعوبة في إدراج هذه الظواهر في المجال الكلاسيكي لعلم السياسة. ويلاحظ القانوني الضليع الأب ديلوس **Delos** المستشار الديني لسفارة فرنسا لدى البابا أن الفوارق اليوم بين نظام الدولة وبين الظواهر فوق الدولية أو بين الدولية التي تعتبر استمراراً للدولة أقل من الفوارق التي كانت توجد بين نظام الإقطاع ونظام الدولة[٧٦]. وهكذا نرى أن الظواهر التي تجاوز الدولة بدلاً من أن تعتبر اعتراضاً على وحدة موضوع السياسة والدولة فإنها تعتبر تأييداً للدولة ما دامت هي نفسها تظل مؤسسة على الدولة.

---

٧٦ أنظر مؤلفه السابق الذكر: الأمة – الجزء الثاني ص ٩.

الفصل الرابع
الحياة السياسية

١- كثرة عناصر الحياة السياسية وتقلباتها:

تشمل قائمة اليونسكو مع "الأحزاب السياسية، والجماعات والجمعيات والرأي العام، ومشاركة المواطنين في الحكومة والإدارة" عنواناً ثالثاً وهو "الأحزاب، الجماعات والرأي العام".

وهذا العنوان الذي لا يعتبر عنواناً في الواقع وإنما هو مجرد تعداد لا يزال ناقصاً رغم طوله، فإلى جانب الآراء والمنظمات التي سبق أن عرفناها، هناك عالم بأسره لم يتم كشفه يجاوز نطاق الأحزاب والجماعات ومظاهر التعبير عن الرأي العام.

ورغم الجهود التي بذلت فيما بعد لضم هذه الطائفة الثالثة فإنها لا تزال تحتفظ بصورة أقل ثباتاً وبطابع أقل تجانساً إلى حد كبير من القسمين السابقين. ولهذا، ونظراً لعدم استقرار حدودها وتقلبات محتوياتها، فإننا نقترح وصفها بكلمة "حياة" كما أننا سنستعمل هذا الاصطلاح أيضاً لوقوع الاختيار عليه ليكون، كما ذكرنا ذلك آنفاً، موضوعاً لإحدى المواد الاختيارية في السنة الثالثة وإحدى مواد الدكتوراه: المنظمات والحياة السياسية. ويجوز أن يكون هذا الاصطلاح

موضوع نقد باعتباره عاماً أكثر مما يجب، كما يمكن أن يؤخذ عليه أيضاً أنه حي، بمفهوم المخالفة، بأن الأفكار والنظم لا حياة فيها، ولكن هذا يكون تفسيراً مبالغاً فيه. والأمر على العكس من ذلك فكلمة "حياة" تدل تماماً على أن الباب الثالث من موضوع الدراسات السياسية هو الجزء المتحرك وأنه يتعارض مع باب (المنظمات) الذي وطده القانون وأضفى عليه طابع الثبات والاستقرار، وإلى جانب ذلك فاصطلاح (حياة) يضاد كلمة أفكار ويشمل كثيراً من العناصر غير العقلية.

وأخيراً فكلمة (حياة) تتضمن، في مظاهرها العديدة، نوعاً من وحدة المستقبل السياسي الذي يمكن رده إلى منهج تفكيري للسلطة والقوة، بما أن هذه الأخيرة تتولد هي نفسها عن تنازع القوى وأنواع النفوذ وضروب السلوك.

٢- مناقشة مسألة القوة والسلطة.

لما كنا قد جعلنا، كمنظمة الدولة، مركزاً للبحث فقد لاحظنا أولوية السلطة المستقرة المنتظمة وغير الشخصية في نظر الباحث في علم السياسة، والأمر كذلك في الحياة السياسية إذ تهدف كل قوة، فردية كانت أو جماعية، ظاهرة أو مستترة، إلى الاستحواذ على السلطة، وطبيعي أن يصبو إليها الأشخاص الذين يحفزهم إليها باعث المنفعة الفردية أو الجماعية وهم إذ يريدون الإفادة أو الاستفادة ينافسون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاستيلاء على السلطة أو إلى التأثير عليها

على الأقل. والتاريخ السياسي بمعناه الصحيح إذا لم يهبط إلى مجرد سرد الحوادث، يكشف عن الميل الأساسي إلى الاستحواذ على القوة وعلى السلطة مجتمعتين، وهذا هو شرط قيام كل دولة.

وتوجد وراء كل سلطة قوة تسندها إن لم تكن قوى عديدة بصفة عامة. وليس يكفي مجرد النص القانوني وحده لتزويد رئيس الدولة بسلطته أو الهيئة التشريعية بقوتها. وخلف نظام التاج يوجد شخص طبيعي وأسرة حاكمة تمثل قوة تختلف باختلاف مركز الحاكم وشخصه كما يوجد خلف المجلس النيابي رأي عام. وأي مجلس هو في ذاته هيئة ينشئها القانون ولكن لن يكون له حول ولا قوة إذا لم يرتكز إلا على أساس قانوني محض، بل ينبغي، إلى جانب ذلك أن يكون ممثلاً للشعب حقيقة، ويجب أن تجد فيه البلاد صورتها الحقيقية، وأن يكون مرآة صادقة لآمالها الخاصة، ولإرادتها الصحيحة. يجب أن يكون هو البلد من الوجهة الشرعية ومن الوجهة الحقيقية.

ومهمة علم السياسة هي إذن أن يكتشف، تحت كل المنظمات السياسية ما هي القوى التي تحركها اليوم، وأن يذهب إلى أبعد من هذا الحد. فيكتشف القوى الخارجية عن تلك المنظمات، التي سوف تستقر فيها يوماً أو سوف تدفع إلى قيام منظمات جديدة في المستقبل.

والنشاط السياسي عبارة عن مبادلات مستمرة للقوة داخل السلطة. فيجب على السلطة أن تحتفظ بقوتها وأن تجددها، وبالتالي ينبغي لها أن

تضم إليها كل قوة بلغت درجة النضج، إذ من المسلم به أن من القوى السياسية مالا يصل مطلقاً إلى هذه المرحلة، وأن منها ما يحصل على السلطة ولا يستطيع البقاء فيها. والحياة السياسية تتضمن بين طرفيها المتباعدين سلسلة من المراكز الوسيطة. وعند نقطة البدء تندمج القوة القائمة في السلطة إلى حد كبير وتتداخل القوى السياسية إذ ذاك تماماً في الأشكال التنظيمية.

وهذا الوضع يصادفنا عبر التاريخ لا عند نشوء منظمات جديدة وإنما في الوقت الذي تكون فيه الصيغ والقوى قد تطورت بحيث تطابق كل منها الأخرى، وتلك هي اللحظة المثالية التي تكون فيها العربة في أتم سيرها. ولكن هذه اللحظة الجميلة من السيطرة التامة لها بالضرورة نهاية، إذ يحين وقت تظهر فيه قوى جديدة وفي نفس الوقت ترى السلطة نفسها وقد تجردت من قوتها القديمة. وذلك هو الوضع الذي يكون قائماً عشية الثورة والذي تصدى له سييس **Sieys** في كتابه (ما هي الطبقة الثالثة) ولم تكن هذه الطبقة الثالثة من الشعب شيئاً مذكوراً كسلطة، ولكنها كانت كل شيء كقوة، والقوى التي كانت لها السلطة أي الملكية والطبقات الممتازة، قد أصابها الضعف، ولم تعد السلطة في يدها، ودخل النظام القائم إذ ذاك في دور الاضمحلال ووصلنا إلى طرف النقيض الآخر، حيث تكون القوة في جانب والسلطة في الجانب الآخر، وتكون نتيجة ذلك بصفة عامة وبصورة تختلف درجتها من العنف، هي

استيلاء قوة جديدة على السلطة. ولكن صعود القوى إلى السلطة وتخليها عنها كثيراً ما يتمان بطريقة وئيدة وفي صورة غير محسوسة.

وقد كان تحليل هذه الظاهرة في كل وقت، موضوع اهتمام كتاب علم السياسة، وقد خصص أرسطو دراسة عميقة وقيمة للغاية للاحتفاظ بالحكم وسقوط النظم. كما قام مونتسكيو **Montesquiem** بنفس البحث في كتابه (تأملات في أسباب عظمة الرومان وسقوطهم – ١٧٣٤) أما في وقتنا الحاضر فإن علم السياسة المعاصر يزن القوى الموجودة في مجتمع معين، وإن كان يقوم بذلك بأقل عبقرية ولكن ربما بمنهج أفضل، ويفحص تكوينها ويحلل مثلها ويتابع صعودها نحو سلطة الدولة، ويستعرض نجاحها أو فشلها، كما يستعرض في الوقت نفسه انفصال السلطة عن القوى الآخذة في الاضمحلال، ويلاحظ فراغ الأقطار الذي تركته القوى القديمة نهباً للقوى الحديثة ويحلل استيلاء الأخيرة عليه.

٣- القوى:

إن الدور الإيجابي الذي تلعبه القوى السياسية يستدعي ملاحظة ضرورية تتعلق بطبيعتها. فالقوى السياسية لا يمكن أن تكون من المجردات، ومن باب أولى لا يمكن أن تكون أشياء مادية. القوى يجب أن تكون بذاتها وفي ذاتها قابلة للصعود والتملك والتفكك والسقوط. والكائنات الإنسانية وحدها أفراداً أو جماعات، هي التي يمكن أن يكون لها ذلك الطابع المستقل الذي يمكن تسميته الدافع الذاتي.

والقوى الفردية هي التي يجب أن تكون موضع النظر أولاً، ومن الخطأ الفاحش، كما أشرنا إليه من قبل، أن يقام علم السياسة على أساس جماعي مجهول، ذلك أن أكبر قوة سياسية إنما هي للإنسان، وللشخصية الإنسانية التي تستطيع، بما لها من صفات ذاتية، أن تستولي على السلطة، أو تستطيع ما هو خير من ذلك وهو أن تحصل عليها برضاء عام من الشعب وإذن ففي الصدارة يجب أن يوضع ما هو سياسي ومن هم سياسيون. وسوء ظن علم الاجتماع بالظاهرة الفردية خطأ يتنصل منه التاريخ والواقع في كل وقت، فعندما يتخلف العامل الإنساني تصبح العناصر الأخرى عديمة الأثر. وبعض الحركات السياسية الكبرى التي كانت لها قواعدها الشعبية الواسعة منيت بالفشل لأنها لم تجد الزعيم أو الزعماء الذين كان يمكنهم أن يحولوا قوة هذه الحركات التلقائية التي كانت بطبيعة الحال قوة غير منظمة، إلى سلطة منظمة. وبعض التغييرات التاريخية الجذرية ترجع إلى رجل واحد، ويعود الفضل في نجاحها إلى مثابرته وعزيمته ونظرته النافذة، على الرغم من أن وسائل العمل التي تهيأت له في البداية كانت جد محدودة. إن رجل الدولة والسياسي هو أحد موضوعات الدراسة الأساسية في علم السياسة، وإذاً فعلم السياسة هو من هذه الناحية علم الفرد.

أما القوى الجماعية، وهي العنصر الآخر الهام في البحث، فيمكن تقسيمها إلى طائفتين كبيرتين: الجماعات غير المنظمة، والجماعات

المنظمة. أما الطائفة الأولى فهي الجماعات المنتشرة، ذات الحدود غير الثابتة والمتماسكة تلقائياً، ولكن تماسكاً أميل إلى الضعف في الغالب.

والرأي العام يلعب دوراً أساسياً في السياسة الحديثة، وقد أشارت إلى هذا العامل قائمة اليونسكو، كما أن الأستاذ لوسيان روميه **Lucien Romier** قد خلع على هذا العامل عنواناً طريفاً هو الإمبراطورية المتنقلة **Impératrice Nomade** في كتابه الذي اشتهر في وقت ما "تفسير عصرنا" **E,placation De Notre Temps**. ومن الممكن أيضاً أن ننظر إلى هذه الطائفة المنتشرة، وغير المنظمة، من حيث الجنس، فللنساء مكانهن بين العوامل الفردية، ولهن دورهن أيضاً، بوصفهن عنصراً جماعياً، وبالقدر الذي تشكك فيه الحركات المنادية بمطالبهن قوة سياسية مستقلة داخل الدولة. واليوم وقد حصلت النساء في كل أنحاء العالم تقريباً على حق الانتخاب، وحق الترشيح، فهناك ميل إلى إدراجهن في الإطار العام للدولة.

وتمثل الطبقات الاجتماعية، نموذجاً آخر من الجماعة المنتشرة، ويمكن القول بصفة عامة إن الطبقات ليس لها اليوم تنظيم قانوني يضعها في شكل نقابات، ومع ذلك فإن تأثيرها قوي على السلطة، والثورة في رأي ماركس، هي أن تقضي طبقة العمال على الطبقات الأخرى. وحتى مع عدم التسليم بهذا الرأي، أو بإدراجه كما فعلنا نحن في فكرة أعم من المصير الاجتماعي فما يزال تأثير الطبقات السياسي هائلاً.

وفضلاً عن ذلك، فإنه حيث لا توجد طبقات اجتماعية محددة تماماً، توجد أوساط، والأوساط الاجتماعية هي أيضاً جماعات منتشرة يجب على الباحث في علم السياسة أن يدرسها، فمثلاً يكشف تحليل الأوساط الثرية عن وجود قوة مالية، وهي لا تكشف القناع عن وجهها عادة، ولكن قوتها مع ذلك تزداد، ولقد أنصف من قارن هذه القوة بحائط، وكثيراً ما تكون السلبية صورة من صور العمل، كما هي الحال في إضراب طبقات العمال، وكذلك يجب أن يعتبر على جانب عظيم من الأهمية رد الفعل الصادر من الوسط الريفي، نظراً لاستقراره وتجانسه، وكثرته العددية.

وتنتقل عبر مراحل غير محسوسة من الجماعات المنتشرة غير المنظمة إلى الجماعات المنظمة ذات الدور والإطارات التي تعترف بزعيم وتحترم القواعد ولها أعضاء ينتمون إليها.

وفي العصر الحاضر يعتبر الحزب في المجال السياسي المثال النموذجي للجماعة المنظمة إذ هو يضم عدداً كبيراً من الأعضاء يفرض عليهم الطاعة والنظام ويخلق قوة تؤول إليها السلطة عن طريق الانتخاب في النظم الديمقراطية وبواسطة أساليب أخرى في نظم الحكم الفردي، وتحظى الأحزاب السياسية حالياً بقسط عظيم من الاهتمام، وقد حباها علم السياسة في السنوات الأخيرة بالعديد من الدراسات، كما أنها قد أفادت من الميل للتجديد، وذلك أن الأحزاب السياسية في فرنسا حقيقة حديثة العهد بالوجود، ولقد تميزت حياتنا العامة في خلال القرن التاسع

عشر وفي بداية القرن العشرين بعدم وجود الأحزاب تقريباً. وحتى عام ١٩٢٠ لم يكن هناك سوى حزب واحد جديد بأن يحمل اسم الحزب وهو الحزب الاشتراكي الموحد **Le Parti Socialiste Unifié S. F. I. O**. ولكن دراسة الأحزاب السياسية لم تبدأ فقط منذ تحررت فرنسا من الاحتلال الألماني، فنحن شخصياً قد ألقينا بين عامي ١٩٢٣، ١٩٢٨ في مدرسة العلوم الاجتماعية والسياسية بمدينة ليل **Lille** دروساً عن تطور الأحزاب السياسية في فرنسا وفي الخارج. وقد كان هناك فعلاً دراسة جغرافية للأحزاب لأندريه سيجفريد، ودراسة للأحزاب من الناحية الاجتماعية للأستاذين **Ostrogorski Et Roberto Michels**، وقد قام أولهما بدراسة الأحزاب السياسية عند الأنجلو ساكسون **Anglo-Saxons** وكشف الثاني عن اتجاهات الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني نحو حكم الأقلية **Oligarchie** والفرق، بين ذلك العصر والوقت الحاضر هو في وفرة مادة الأحزاب، سواء بتعدد الأحزاب الحقيقية أو بظهور نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب ومعارضي الأحزاب. واتساع مجال البحث على هذا النحو مكن من استخلاص بعض النتائج العامة.

كما أنه يجوز أيضاً اعتبار النقابات المهنية من القوى السياسية المنظمة، فنقابات العمال ونقابات أصحاب الأعمال تعمل في مجال الحياة السياسية بطريقة يتفاوت حظها من الظهور كثرة وقلة. وتختلط

الحركة السياسية بالحركة النقابية في إنجلترا حيث يعتبر حزب العمال عنصراً هاماً من العناصر المكونة للحركة العمالية، أما في فرنسا فالأمر على خلاف ذلك إذ قد وضع ميثاق أميان **Charte D'amiens** تفرقة مبدئية بين الحركة السياسية التي احتفظ بها إذ ذاك الحزب الاشتراكي الموحد **S. F. I. O.** وبين الحركة النقابية التي احتفظ بها للاتحاد العام للعمل **Confédération Générale Du Travail**.

وقد بطل هذه التفرقة بقيام الحركة الشيوعية. والحركة النقابية الوحيدة التي تعلن ابتعادها عن السياسة كلية هي نقابات أصحاب الأعمال الكبيرة والمتوسطة.

وقد بذلت محاولات عديدة لكي يخرج حزب سياسي من بين صفوف النقابات أو على الأقل لكي يكون هناك حزب يتلقى الأوامر من النقابات، وبهذه الكيفية نشأ حزب للفلاحين على هامش النقابات الزراعية. ومع ذلك فإن أغلبية الحركة النقابية الزراعية قد ظلت بعيدة عن جميع الأحزاب. وتشكل الجماعات الروحية هي أيضاً وعلى طريقتها الخاصة، قوى منظمة سواء كانت الأديان الوطنية امتداداً للسلطة الزمنية أو كانت الكنيسة الكاثوليكية، على العكس، تقول بمبدأ الفصل بين ما لله وما لقيصر. ومع ذلك فإن الكنيسة الكاثوليكية، وهي لا تبغي أن تحكم إلا ما هو روحي، تلتقي بالجماعة السياسية في كثير من المجالات بسبب أنها هي ذاتها جماعة منظمة، وتلك هي مشكلة المسائل المختلطة والسلطة غير

المباشرة. وفي بعض العصور دخلت القوى الروحية الحلبة السياسية مباشرة فمارست السلطة الزمنية أو استأثرت لنفسها بشكل طبقة ممتازة كطبقة الأكليروس في ظل النظام القديم. وفي العهد الحاضر توجد بعض الأحزاب المستقلة عن النظام الكنسي بمعناه الحقيقي ولكن يجمع بينها تماسك أتباعها العميق بعقيدة مشتركة، ومن ثم فهذه الأحزاب لا تستطيع أن تتخلص من توجيه الرعاة الكنسيين لأتباعها.

والقوى المسلحة هي أيضاً قوى قابلة لأن تصير سياسية، وفي هذا المجال أيضاً هناك موقفان متعارضان: موقف الجيش من طراز الجيش الأسباني الذي ينادي ويصيح بأن يكون الحكم السياسي لقائد عسكري إذا أطلق صيحة جمع الشعب حول شخصه وحول برنامجه، وموقف جيش من طراز الجيش الفرنسي، قبل الحوادث الأخيرة وهو الجيش الذي كان يطلق عليه (الصامت الأكبر **Grande Muette**) فقد كان هذا الجيش في خدمة الدولة والأمة الدائمتين، أقل مما كان في خدمة رجال السياسة والنظم السياسية المتعاقبة فانضم إلى الملكية العائدة **Monarchie De La Restauration** بين سنتي ١٨١٤ – ١٨٣٠ بعد أن كان من قبل ذلك جيش نابليون، وانضم إلى ملكية يوليو سنة ١٨٣٠ بعد أن كان من جيش شارل العاشر **Charles x** وقبل في مجموعه الجمهورية الثانية، ثم قبل الإمبراطورية الثانية **La Seconde République Et Le Second Empire** وبين موقف الجيش

الذي يصيح وموقف الذي يلزم الصمت هناك مواقف وسطى خصوصاً الموقف السلبي الممالئ.

وأقصى المواقف تطرفاً هو موقف جيش يصير مباشرة هو السلطة نفسها في حين كان يجب أن يكون هو القوة العامة في البلاد، كما حدث، من بعض النواحي، في حالة الأسطول الفرنسي أيام حكومة فيتشي أثناء الاحتلال الألماني.

٤- المؤثرات:

إلى جانب القوى الإنسانية بمعناها الصحيح، فردية كانت أو جماعية، تعمل بعض المؤثرات التي تؤثر قليلاً أو كثيراً في النظم والحياة السياسية.

وتختلف المؤثرات عن القوى في عدم قابليتها لأن تصبح السلطة السياسية، وهي إن كانت في نفسها ساكنة إلا أن العناصر الإنسانية، عند اتصالها بها تتغير، وضروب السلوك الإنساني تتحول. والعامل الأول من هذه المؤثرات هو عامل السلالة البشرية، ولقد سبق في خلال القرن الثامن عشر أن أوضح مونتسكيو إلى حد كبير الأثر السياسي لمزاج الشعوب وطباعها.

فالسويسريون والهولنديون والإنجليز يمتازون مثلاً بشعور وطني قوي وفضلاً عن ذلك بعقلية واقعية، الأمر الذي ينفي عن حياتهم العامة كل عنف. وعلى العكس من ذلك فإن طبائع بعض الشعوب حادة

يصعب كبح جماحها وتعودها، على النظام، فحين تزول أنظمتها التقليدية تنشأ صعوبات كبيرة في سبيل الاحتفاظ بالسلطة الشرعية ويصبح القتل السياسي أمراً كثير الوقوع فيها.

والعامل الجغرافي ظاهر الأثر إلى حد أن فرعاً من الفروع العلمية وهو فرع الجغرافيا السياسية يرى أن هناك ارتباطاً مباشراً بين تكوين التربة والظواهر السياسية. ولقت ذهب بعض المؤلفين مثل راتزل **Ratzel** عند الألمان كما ذهبت مدرسة علم الاجتماع ومدرسة الجغرافيا الإنسانية بزعامة الأستاذ جان برون **Jean Brunnes** وكامي فاللو **Camille Vallaux** عند الفرنسيين، إلى الاعتقاد بأن هناك تلازماً محتوماً بين التكوين الجغرافي والسلوك السياسي. وهم يرون أن طبيعة المكان تحدد ما سوف يكون عليه تكوين الدولة، وما سوف يكون عليه شكل بعض المؤسسات وكذلك بعض الأساليب العملية للحياة السياسية. ولا نزاع في أن في هذه التفسيرات شيئاً من الحقيقة، ولكن العبر المستخلصة من الحوادث في مجموعها تؤيد سيادة العامل الإنساني. ولقد كان بعض المؤلفين ممن ذكرناهم يؤكد استحالة قيام الدول في بعض المناطق المختلفة من الكرة الأرضية، ولكن الحوادث الراهنة، التي جعلت من أفريقيا السوداء دولاً مستقلة، أثبتت أن هذه الاستحالة الجغرافية لم تكن دون شك إلا زعماً ورأيا مبتسرا.

أما المؤثرات الاقتصادية، فهي ذات فعالية خاصة، بل وقد رأى البعض أنها هي التي تحدد النظم السياسية في روحها وشكلها. نعم إن

الاقتصاد هو الأساس العميق على حين أن النظم السياسية ليست إلا الطبقات العليا التي ترتكز عليه مباشرة وترى النظرية الماركسية أن المجتمع الإقطاعي أو البورجوازي وليد نظام اقتصادي معين يقوم بدوره على نوع معين من الآلات والأدوات. وهنا أيضاً نجد كثيراً من المبالغة في القول بحتمية نظام معين، ومع ذلك فإن التلازم بين أنظمة اقتصادية بعينها وبين بعض القوى السياسية أمر غير منازع فيه، وبصفة خاصة فإن الاتفاق بين النظام البرلماني التقليدي والاقتصاد الحر أمر ملحوظ. وكثيراً ما كانت الأزمات التي تنتاب هذا الاقتصاد تتمخض عن اضمحلال ذلك النظام.

كما تلعب المؤثرات المثالية (الأيديولوجية) أيضاً دوراً بالغ الأهمية في بعض الحالات، وقد سبق لنا أن ميزنا بين الأفكار السياسية مأخوذة في حد ذاتها، والعوامل الأيديولوجية كما جارينا الأستاذ جوليان بندا **Julien Benda** في التعارض بين تاريخ الأفكار الديمقراطي وتاريخها الأرستقراطي، وهذا الأخير هو أحد عناصر المعرفة السياسية، بينما الأول هو دراسة المؤثرات الحافزة. ولقد دلت التجارب الحديثة على أن العوامل العقلية كثيراً ما كان لها من التأثير أكثر مما للعوامل المادية، ولم يكن هناك أي شيء من الوقائع المادية، حتى ملايين العاطلين، يضطر هتلر إلى إعلان الحرب العالمية الثانية، بل كان في استطاعته دون حرب أن يحصل على طائفة من الترضيات إلى درجة لا تدع مجالاً للشكل في سيطرة الريخ **Reich** الثالث على العالم بمجرد التزيد من قواته التوسعية

فحسب ولكن أيديولوجية النظام الهتلري كأيديولوجية النظام الفاشيستي لم تكن لتسمح بتقدم سلمي طويل الأجل، ذلك أن الاشتراكية الوطنية الألمانية، بجعلها السياسة كلها تنحصر في كلمتين: صديق أو عدو، كان محتوماً عليها لأسباب من منطق عقليتها أن تنتهي إلى الحرب الشاملة.

٥- أنواع السلوك:

إن نتيجة المؤثرات على القوى، أي أثر العوامل آنفة الذكر على الأفراد وعلى الجماعات متفرقة أو مجتمعة، يترتب عليه نوع معين من السلوك السياسي.

وأنواع السلوك السياسي جد متنوعة ومختلفة وقطباها من الوجهة الأخلاقية هما الولاء والخيانة. فالأول هو إخلاص المواطن، فطرياً كان أو مكتسباً، إخلاصا لا غنى عنه لحياة الدولة، أما الخيانة فهي الإخلال بالالتزامات الحيوية للدولة لصالح دولة أخرى أو نظام آخر. ويمكن أن يتخذ الولاء لدى المواطن شكلاً إيجابياً وشعورياً هو حب الوطن، كما يمكن أن يعروه الانحراف بفعل بعض المؤثرات المرضية (الباثولوجية) كظاهرة الرشوة، وهنا ينفتح مجال واسع أمام علماء النفس والأخلاق. وينبغي أن نكتفي هنا بالإشارة إلى وجود مثل هذه الأمراض، لا لضيق المقام فحسب، بل أيضاً بسبب عدم توافر الأبحاث الكافية في هذه المادة لإمكان استخلاص نتائج عامة منها. وتختلف أهمية المؤثرات على أنواع السلوك اختلافاً كبيراً بحسب ما إذا كانت وليدة المصادفة أو على العكس كان الحافز عليها هو الدعاية.

وبعض تصورات المستقبل كما سبق لنا ملاحظته بصدد (التاريخ الديمقراطي للأفكار) تكون قوتها الحركية شديدة بنوع خاص بقدر ما تكون غير محدودة إذ أنها لا تخلق من القوى ولا يكون لها من التأثير إلا عن طريق ذيوعها وانتشارها بواسطة الأساليب الفنية للإيحاء. مثل التلفزيون والمذياع والصحف السيارة، والقيل والقال، وفي هذا المستوى تكون الحركات السياسية بصفة عامة ذات طابع عاطفي لا عقلي إذ يمكن استثارتها إلى حد كبير، وهذا يقودنا إلى أحد الميادين التي لا يزال الكشف فيها واسعاً أمام علم السياسة المعاصر، ذلك هو ميدان الإقناع لا عن طريق الإيعاز فحسب وإنما الإقناع المنتزع من العقول المستعصية حتى لقد قيل عنه (اغتصاب عقول الجماهير وسلب إرادتها).

ويمكن أن تكون الدعاية من عمل أفراد أو من جماعات خاصة ومع ذلك فهي لا تبدو في جدتها وعلى أشد قوتها إلا حينما تكون من عمل الدولة أو من فعل حزب أصبح هو نفسه لسان حال الدولة، وعلى العكس من الدعاية يوجد الضغط وهو خارجي عن الدولة، ولا يستهدف الاستيلاء على السلطة وإنما يهدف إلى استخدامها وفي تحقيق أغراضه بضروب بارعة من التدخل على حذر، غالباً، وأحياناً بطريقة مستترة، وقد قال بحق الأستاذ جان مينو إن العمل يتخذ صوراً تختلف أساساً، فالجماعة قد تهاجم بصورة مباشرة أولئك الذين يجب أن يتغير سلوكهم لكي تحقق مطالبها فنقابات العمال قد تواجه أصحاب العمل لتحديد

شروط العمل وأعداء إحدى الشعائر قد يتدخلون لتعطيل إقامتها: وهناك أسلوب خاص من العمل يتمثل في الضغط على السلطات المختصة لتحديد أجر مثلاً أو للحصول على منع إحدى المظاهرات. وفي رأينا أن الضغط هو (مسلك) يمكن أن يتخذه كل فرد وكل جماعه. والتعبير الذي يقول (جماعة الضغط) يعيبه عدم انطباقه تماماً إلا على بعض التشكيلات المعينة، على حين أنه يستحيل التمييز من هذه الناحية بين الجماعات ذات المصلحة، إذ أن كل هيئة من هذه الفئة يمكن أن تتحول في أي وقت إلى جماعة ضغط ويكفي لذلك أن يظهر الطريق الحكومي أنه الوسيلة الوحيدة أو أشدها فاعلية لمعالجة مشكلة أو صعوبة ما.

وتستهدف جماعة الضغط بصفة خاصة التأثير في السلوك السياسي للحكام الذين لهم وحدهم حق اتخاذ القرار السياسي الذي هو من عمل رئيس الدولة والحكام والوزراء والبرلمانات في القمة والناخبين في القاعدة.

وهنا يواجه علم السياسة المشاكل التي تبدأ دراستها عن قرب، ألا وهي مصادر العمل الحكومي وتكوينه ونمطه ومناهجه وكذلك موظفو الحكومة.

ومنذ نصف قرن من الزمان خصص الأستاذ جايتانو موسكا كل مؤلفه (علم السياسة) لدراسة ظاهرة الطبقة السياسية وهذه الدراسة قد أعطت مقدماً تفسيراً عميقاً للنظام الفاشيستي.

خاتمة

١- مكان العلاقات الدولية

إن التحليل الوصفي الذي قمنا به للعناوين الكبرى من علم السياسة لم يدع مكاناً خاصاً للعلاقات الدولية، ولذلك يبدو لنا أن إفراد مكان خاص لتلك العلاقات على نحو ما فعلته قائمة اليونسكو النموذجية، وإن كان أمراً لا شك في سهولته من الناحية العملية إلا أنه مجرد من الأساس العلمي. فليس ثمة سبب، لاستقلال العلاقات الدولية، وليس من بينها ما لا يمكن إدراجه تحت أحد العناوين الموجودة أو رده إلى المذاهب والنظم وإدراجه في إطار الحياة السياسية.

وقد عرف الأستاذ جان بابتيست دورسيل **J. B. Duroselle** أحد كبار الأخصائيين، علم العلاقات الدولية بأنه (الدراسة العلمية للظواهر الدولية بغية الوصول إلى كشف المفهومات الأساسية أو العرضية التي تحكمها)، ويستطرد الأستاذ دورسيل قائلاً إن كل ظاهرة تصير دولة بمجرد اشتمالها على علاقات من جانبي أحد الحدود الوطنية.

وربما كان من المفيد من الناحية التربوية، تقديم عرض خاص عن المسائل المنبثقة عن العلاقات الدولية بحيث يمكن دراستها على صورة أوسع من جهة، وإعداد الذين سيشتغلون بها لمستقبلهم على نحو أفضل

من جهة أخرى، ودراسة العلاقات السياسية على نحو أوفى أمر ضروري بالنسبة لدبلوماسي المستقبل ولكن من سيعملون في الخارج، كما أنه من المفيد أيضاً، من الناحية المادية، إنشاء معاهد خاصة لدراسة العلاقات الدولية حتى تستغل بطريقة طيبة تلك الموارد التي تصدر عن سخاء الأفراد أو عن الإعانات الحكومية، وحتى تنظم تنظيماً حسناً ساعات الدراسة وتضاعف الحلقات الدراسية وتكون هناك حرية أكثر فيما يتعلق بالامتحانات كما قد تكون هناك أيضاً فائدة من الناحية العقلية في تدريس هذه المواد من زاوية جديدة حيث تأخذ كثير من المسائل مظهراً مختلفاً من وجهة النظر الدولية.

ولكن إذا تعمقنا الأشياء نرى أن فصل هذه المواد ضار حتى من وجهة النظر التربوية، لأن طلبة العلاقات الدولية سيكون تكوينهم ضعيفاً وأنوع التخصص تفقد علتها إذا أسفرت عن جهل متبادل من نواح أخرى. وستكون تلك هي النتيجة إذا درست العلاقات السياسية بمعزل عن العلوم السياسية الأخرى، لأنه إذا انقطعت الصلة بين الفروع المختلفة فإن كلا منها سيتطور في اتجاهه الخاص وسوف يصل الأمر بذلك إلى عدم فهم تام.

بينما السياسة الداخلية، والعلاقات الدولية هما بمثابة مظهرين لحقيقة واحدة، ذلك أن الواجب الأول الذي يقع على عاتق الدبلوماسي عند وصوله إلى مقر وظيفته هو أن يحيط بكل هيئات الدولة المعتمد

لديها، فليس ينبغي له مثلاً أن يجهل النظام الدستوري لهذا البلد، ونحن نعرف الآثار السيئة التي ترتبت على جهل بعض المفاوضين في معاهدة فرساي بدستور الولايات المتحدة ودور مجلس الشيوخ هناك، وإنما ينبغي لفهم أنظمة بلد ما سبق القيام بدراسات دستورية جدية للغية. إذ أن السبيل الوحيد لفهم دستور معين هو دراسة الكثير من الدساتير الأخرى، وكذلك يجب أن يضع الدبلوماسي نصب عينيه دراسة تنظيم الأحزاب السياسية في البلد الذي يباشر عمله فيه، وهو أمر ضروري حتى يتسنى له أن يدرك مكانة رجال هذا البلد ويتتبع الرأي العام فيه.

ويخطئ من يظن أنه يقوم بدراسة مثمرة للعلاقات الدولية إذا اقتصر على دراستها وحدها.

أما من الناحية النظرية لتكوين علم السياسة فإن الرأي القائل بالفصل بين العلاقات الدولية وغيرها من مواد علم السياسة يقوم على أساس أمعن في البطلان. وذلك أن موضوع (العلاقات السياسية) كما عبر عن ذلك بحق الأستاذ روبسون **Robson** لا يختلف عن موضوع السياسة، إذ أن الأمر خاص بالعلاقات بين الدول والجماعات والأفراد. وإذا لم توجد دول وطنية فلا يمكن أن تكون هناك علاقات دولية تدرس. فطبيعة الدولة والسيادة، والقومية، والقانون، والتنظيم السياسي والاجتماعي هي التي تكون جوهر علم السياسة ذاته. ويؤكد الأستاذ دورسيل أن العلاقات الدولية هي أولاً: العلاقات السياسية بين دوله

ودولة وثانياً العلاقات بين الجماعات والأفراد من جانبي الحدود مظهرها الأول هو السياسة الخارجية وهو أهمها وأقربها منالاً.

وإذن فجميع العلاقات الدولية سياسية بطبيعتها ما دامت – حتى ولو كان الأمر أمر علاقات خاصة – تتصل بظاهرة وجود الدول. ولقد سبق لنا في الفصل الذي خصصناه للمنظمات، أن حددنا بسهولة مركزها الهيئات الدولية بين المنظمات السياسية وليس ثمة صعوبة في انتهاج نفس الطريقة فيما يتعلق بالظواهر الدولية التي لم تأخذ شكلاً تنظيمياً. فالحياة الدولية هي أيضاً عبارة عن فعل القوى – والمؤثرات التي تتبلور في صورة ضروب من السلوك. ولذا فالفصل بين العلاقات الدولية وعلم السياسة وجعلها ميدانين ومادتين منعزلتين، هو إذا خطأ من حيث المبدأ، إذ يترتب عليه في نفس الوقت حرمان بعض العناوين العادية الكبرى لعلم السياسة من كامل مضمونها، كما أنه يتضمن من ناحية أخرى إخلالاً بذلك المبدأ المنطقي الأساسي الذي يقضي بعدم إنشاء طوائف علوم متميزة إلا ما كان منها حتماً لا مناص منه، ويبدو، في اللحظة الراهنة، أن أقسام الأفكار والنظم القانونية والحياة لا تقبل الانتقاص منها، ومع ذلك فمن الجائز أن يظهر لنا بعد عدة سنوات أن هذا الإطار الذي نرتضيه اليوم يتضمن تقسيمات شديدة الضيق أو مبنية على أساس غير سلبي لدخول بعض المسائل في عدة طوائف في وقت واحد مع بقاء بعض المسائل الأخرى حائرة دون تقسيم تندرج تحته.

ولكن حتى على فرض أن المستقبل سيثبت صحة ما تقدم فإن ذلك لا ينهض حالياً سبباً في رفضه، وفي اليوم الذي يصير فيه الإطار المقترح هنا غير متمش مع العصر فسوف يتعين البحث عن غيره، ذلك أن التقدم العلمي يتحصل في هذه الاكتشافات المستمرة[٧٧].

أما اليوم فإن التبويب المنقح الذي وضعته اليونسكو، حتى باعتباره عملاً افتراضياً، يعتبر أداة لا غنى عنها وخاصة لوضع برنامج للتعليم والبحث.

٢- وحدة علم السياسة

وهذه القائمة المقبولة بصفة عامة في خطوطها العريضة تلقى مع ذلك اعتراضاً أساسياً فيما يتعلق بالروح التي تصدر عنها. وقد وجه الأستاذ برتران دي جوفنيل **Bertrand De Jouvenel** هذا الاعتراض في وضوح سواء إلى مديري معهد الدراسات السياسية في باريس، أو إلى مديري المعهد الدولي للفلسفة السياسية، وقال في لباقة: "إن تعريف علم السياسة عن طريق التعداد يثير في الذهن صورة نبتة لها أربع ورقات تراها جيداً ولكن عبثاً تحاول البحث عن ساقها المشترك"، والواقع هو أنه لا يمكن أن يتكون أحد العلوم من مجرد إضافة أجزاء بعضها إلى بعض، بل لابد من تكامل أجزائه المختلفة وتنسيقها في نظرية عامة يطلق عليها: "النظرية السياسية الخالصة".

---

٧٧ أنظر مقدمتنا عن التطور السياسي للاشتراكية الفرنسية باريس سنة ١٩٩٣.

ولن نناقش هنا الآراء الشخصية التي صاغها الأستاذ برتران دي جوفنيل **Bertrand De Jouvenel** في هذا الصدد. ونعتقد أننا قد أجبنا عليها بصفة جزئية في الصفحات السابقة، التي كتبت، كما هو مفهوم، بدافع الإخلاص لعلم السياسة التقليدي، وبمثابة معارضة ضد إقحام موضوع جديد على هذا العلم وضد تشتيت أبحاثة الحالية بصورة غير معقولة.

وقد أجاد الأستاذ جورج لافو **Georges Lavau**، وهو الذي لم يجرفه (التيار الجديد) بعد، وصف هذه الحالة من الفوضى بقوله: إن نهضة علم السياسة إذ (تصدر عن اهتمام بالواقع) وعن رغبة في (إدراك المسائل في ثناياها العديدة وفي تفاصيل تفاعلاتها المتبادلة بعضها مع البعض الآخر) قد وجد نفسه أمام الكثير من علامات الاستفهام العديدة غير المنظمة أيضاً. وأبحاثه لا تدور حول محور ما ولا تقف عند حد معين (والباحث في علم السياسة يطلب حقاً من حب الاستطلاع يكاد يكون عالمياً[٧٨]).

ولقد ترتب على هذا الموقف صدور كتب عديدة شيقة، بل وطريفة، ولكنها أميل في الغالب إلى تكون مجرد إعلام، بحيث لا يتسنى القول بأنها قد عملت على تقدم علم السياسة بطريقة محسوسة، ذلك أنه لكي يكون التحليل مثمراً يجب ألا يخرج عن موضوع البحث وألا

---

[٧٨] جورج لاڤو: العلوم السياسية وعلم الإنسان – ١، ص ٥٠٤ – ٥٠٥.

تتشعب أطرافه كما هي الحال لدى الأنجلو ساكسون ولدى بعض الفرنسيين الذين ينتمون إلى مدرستهم ابتداء من نقطة رئيسية استلهموها. وفضلاً عن ذلك فإن منطق كل منهج هو التدرج مما هو معلوم تماماً إلى ما هو معلوم أقل منه، والأمر كذلك بالنسبة إلى الملاحظة نفسها، فيجب أن تستند إلى ما هو مقطوع به على سبيل اليقين وتواجه بما هو محتمل أو غير مقطوع به، وهذا هو السبب في أن اهتمامنا الأكبر في هذا الكتيب قد وجه لتركيز علم السياسة حول محوره الأصلي وفقاً للمفهوم التقليدي والاجتهاد في منعه من الانحراف عن محوره أو تفكيك موضوعه، والواقع هو أن من اللازم، لكي يوجد علم السياسة، أن يكون سيد نفسه وألا يكون متفرعاً عن مادة أخرى أو موزعاً بين عدة فروع لا تترك له شيئاً خاصاً يستقل به.

ولقد كان هذا هو العيب الذي انتاب علم السياسة منذ نهاية القرن الثامن عشر، كما لاحظنا، إذ اعتبر فرعاً من مادة أخرى أو وزعت مادته على فروع عديدة، الأمر الذي أدى منطقياً إلى زوال علم السياسة كعلم مستقل.

ولم يزل هذا الخطر الفادح قائماً حتى اليوم، فمثلاً يقول لنا الأستاذ **Francesco Vito** من جامعة القلب المقدس الكاثوليكية بميلانو في الخطاب الافتتاحي للمؤتمر الإيطالي الثاني للعلوم السياسية والاجتماعية (في باليرمو ٥ أبريل سنة ١٩٥٦)، إن العلماء الإيطاليين سوف يلتزمون الصمت أمام المفهوم الموحد لعلم السياسة الذي ينسبونه

إلى الأنجلو ساكسون. ويضيف قائلاً: "قبل كل شيء لا نقبل فكرة أن أحد العلوم يمثل مجموع العلوم المختلفة التي يكون موضوع دراستها الأسلوب السياسي". إن هذه لفكرة خداعة لا تقل عن تلك التي كانت تزعم في القرن الماضي بأن علم الاجتماع هو جماع كل العلوم الاجتماعية، إذ من غير المستطاع أن نحاول تركيب كل من عناصر مختلفة وفي تطور مستمر. ويجب أن توجه مثل هذه التحفظات إزاء علم موحد يؤخذ على أنه جماع مجموع عديد من الفروع يخضع كل منها لمناهج بحث مختلفة. ومن شأن هذا التصور أن ينفي بادئ ذي بدء الوصول إلى صياغة قضايا تتسم بطابع القوانين العملية، وكل ما يمكن أن يؤدي إليه مثل هذا التصور هو أن يساعد على وصف الوقائع في طبيعتها المعقدة فقط، ولكنه يقف دون اجتياز عتبة التكوين العلمي (وهذا هو السبب في أن العلماء الإيطاليين لم يخفوا تفضيلهم لعبارة العلوم الاجتماعية) بصيغة الجمع في المؤتمرات الدولية الثلاثة التي عقدت في زيورخ عام ١٩٤٩ ولاهاي عام ١٩٥٢ واستوكهلم ١٩٥٥، وكذلك في الاجتماعات العلمية الدولية في فلورنسا عام ١٩٥٣، وقد بينوا فيها خصوبة الجهود المتوقعة من الدراسات السياسية التي تتم طبقاً للتقسيم التقليدي للعلوم القانونية والتاريخية والفلسفية والاقتصادية...الخ عند توجيهها بطريقة ملائمة إلى تفريد المشاكل التي تسود عالمنا الحاضر، وذلك إذا سايرت التقدم العلمي في شكل لائق وحشدت أكبر قدر ممكن من المعلومات طبقاً لأساليب علم الملاحظة وتم تنسيقها بعناية

بحيث لا تبقى أي جانب من جوانب الحقيقة السياسية المتعددة المظاهر دون اكتشاف.

وليسمح لنا الأستاذ الميلاني الكبير أن نسفه هذا الرأي الذي أوحى به إليه دون شك تخصصه في الاقتصاد وذكريات الظروف السيئة التي أنشئت فيها كليات العلوم السياسية في إيطاليا، ولكنا إذا جاريناه فمعنى ذلك تأكيد الوضع الراهن حيث يعتبر علم السياسة غريباً في كثير من البلاد لا يحتل مكانه الطبيعي ومازال في نظر أنصاره مجرد هواية شخصية أكثر منه تخصصاً حقيقياً.

إن نواة التقدم في كل علم هي في التغلب على ما يعترض وحدته من صعوبات. ونفس اسم "علم السياسة" الذي يعني (وصف المدينة) يوضح تماماً تماسكه الداخلي وما يتسم به من طابع الشمول ويدل على أننا لا ننضر البتة وفقاً لرغبة الأستاذ برتراند دي جوانفيل من إقامة بنيان فكري يكون دعامة مشتركة لمختلف الأبحاث، ونعتقد أننا أيضاً قد بنينا ركنه الأساسي بوضع نظرية النظم في صميم علم السياسة، وهي النظرية التي تحتل كذلك مكاناً رئيسياً في المؤلف الكبير للأسنتذ چورج بوردو وكذلك في الفكرة التقليدية كما تشهد بذلك الرسالة القيمة للأستاذ **Georges Gurvitch** عن فكرة القانون الاجتماعي.

ونحن بالطبع لا نزعم أمام تشتت الآراء في الوقت الحاضر أننا قد جعلنا كل الأخصائيين في الموضوع ينضمون إلى آرائنا بل ولا نود ذلك

في حالة بدء حياة الدراسات السياسية حالياً إذ أن الفروض العديدة قد تكون مثمرة في آن واحد.

وعلى العكس من ذلك نعتقد أن علم السياسة لن يفيد شيئاً من الاستمرار في الجدل النظري المجرد الذي لجأ إليه منذ نشأته، حتى لقد قيل عنه إنه العلم الذي أصبح (مودة) "**La Science à la mode**" والذي أصبح يعتبر في نظر البعض علماً ممزقاً غير محدد، تعوزه الصلابة. أما عن افتقاره إلى الدقة والصلابة فنعتقد أننا بينا في الصفحات السابقة انتفاء هذين العيبين عنه، وأما عن (تمزقه) فحقيقة أننا كثيراً ما أسدلنا على خلافاته الداخلية رداء نوح، ولكننا وقد وصلنا إلى هذا الحد من المعرفة فما الذي تطلبه منه مجموعة؟ **Que sais-je** (ماذا أعرف)؟. يبدو لنا أن حركتنا الورعة هذه تتجاوب مع حقيقة أكثر عمقاً مما قد تنم عنه بعض المظاهر غير المرضية.

إن جميع المشتغلين بعلم السياسة على وجه التقريب، – حتى حينما يحبون أن يسموا أنفسهم علماء السياسة أو المتخصصين في علم السياسة – يبحثون عن نفس الشيء لأنهم على حد القول المأثور عن (بسكال) سوف يكفون عن البحث إذا لم يكونوا قد وجدوا بالفعل شيئاً.

الفهرس